مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

بيان العمري

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

عبد الفتاح الرشدان — علـي محـافظـــة

محمـــد أبـو حمـور

السنة ٢٤ | العدد (٩٢) | صيف ٢٠٢٠

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – صيف ٢٠٢٠

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, MESJ@MESC.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	أحمد التويجري السعودية
أحمد سعيد نوفل الأردن	أحمد يوسف أحمد مصر
أمين مشاقبة الأردن	سعد ناجي جواد العراق
عبد الإله بلقزيز المغرب	عبد الله النفيسي الكويت
غانم النجار الكويت	فهد الحارثي العرابي السعودية
مجدي عمر الأردن	محمد المسفر قطر
مروان كمال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملاً أو جزء منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد على ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير بنسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي الدور المطلوب من المحيط العربي لمواجهة قرار إسرائيل بضمّ الأراضي الفلسطينية **التحرير**	٧
البحوث والدراسات التحولات في حراكات الشعوب العربية ٢٠١٨-٢٠١٩: السمات والدلالات والمستقبل والانعكاسات **خيري عمر** **محمد الزواوي**	١٣
مقابلة العدد: أزمة القضية الفلسطينية إلى أين؟ حوارات فكرية وسياسية خاصة **الحلقة الثالثة: مع الأستاذ عباس زكي**	٦١
ملف العدد: أزمة "كورونا" والعالم العربي "أزمة "كورونا".. التداعيات على العالم العربي واستراتيجية المواجهة **فريق الأزمات العربي**	٨٣
كرونولوجي: "كورونا" في الأردن **عمر الجبالي**	٩٧
المقالات والتقارير الضم الإسرائيلي لأجزاء كبيرة من أراضي الضفة الغربية والقدس- الأغوار	١٤٣

والمستوطنات: المجريات والدلالات والانعكاسات **سعيد اللحام**	
محددات وملامح العلاقات العربية- الصينيّة في ضوء مبادرة الحزام والطريق **سمر إبراهيم محمد**	١٥٩
التغير في الصراع العسكري الليبي وتداعياته الإقليمية **خيري عمر**	١٧١
الملف البيبلوغرافي **الأوبئة والاقتصاد** – المراجع العربية – المراجع الإنجليزية – أحدث الإصدارات **سعيد اللحام**	١٨١ ١٨٣ ١٩١
الملخصات العربية (للقسم الإنجليزي)	١٩٥
English Section **Report** *Covid-19, The Nation- State and World Politics* ***Marwan Asmar***	199
English Abstracts (for Arabic Section)	--

المقال الافتتاحي

الدور المطلوب من المحيط العربي لمواجهة قرار إسرائيل بضمّ الأراضي الفلسطينية

ما تقوم به إسرائيل أو تحاول أن تقوم به فيما عرف بضمّ الأراضي الفلسطينية هو تطبيق الجزء الخاص بحصّتها المباشرة من "صفقة القرن" التي أُعلنت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠، ويشمل كلَ المستوطنات والبؤر الاستيطانية ومحميّاتها الأمنية وطرقها الالتفافية التي تحاصر أي تجمعات للمواطنين الفلسطينيين فيها، وكاملَ غور الأردن الفلسطيني وشمالَ البحر الميت ما عدا مدينة أريحا وبعض القرى، ويعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي أن الفرصة التاريخية مواتيةٌ في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وفي ظل تقارب دول عربية خليجية مع إسرائيل وضعف أداء القيادة الفلسطينية والانقسام الفلسطيني، ويستند في هذا إلى تجربة إعلان القدس كعاصمة موحدة لإسرائيل عام ٢٠١٧ في ظل ردود فعل باهتة، فلسطينياً وعربياً ودولياً، وغيرِ قادرة على منعها من تنفيذ ذلك القرار.

وتسعى إسرائيل بهذا الضمّ إلى حصار وإحاطة المعازل والتجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وتقطيع أوصالها بالكامل بما يصل إلى ٢٠٠ تجمع، حسب بعض التقديرات الإسرائيلية، حيث تتحكم إسرائيل بالحركة الداخلية فيما بينها، ومع العالم الخارجي بالكامل، بما في ذلك التواصل مع الأردن الرئة الطبيعية للضفة الغربية، في خطوة تحمل مخاطر التهجير الداخلي في الضفة الغربية إضافة إلى الأردن، كما تحمل إنهاء مسار المفاوضات السياسية، بل وإنهاء الاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين عام ١٩٩٣ والأردنيين عام ١٩٩٤، ومع المصريين عام ١٩٧٨.

ولذلك تعد خطوة الضم الجديدة خطوة استراتيجية دراماتيكية تعني نقل العلاقات العربية- الإسرائيلية إلى واقع جديد تكون يد إسرائيل فيه هي الطولى، ولا تتصف هذه

العلاقات بصفة العداء، حيث تكون قد تمّت تصفية القضية الفلسطينية (على الأقل من جداول الأعمال) محط الصراع كما ترى نخب عربية حاكمة عديدة، وتتراجع بذلك أهمية العامل الفلسطيني في علاقات العرب مع إسرائيل، وتتحول العلاقة العربية- الإسرائيلية إلى تعاون وتطبيع وتنسيق، ولخدمة المشروع الصهيوني بالطبع.

بذلك فإن الأبعاد المترتبة على تمرير خطة الضم التي تريدها إسرائيل تشمل الأبعاد السياسية والاستراتيجية والقانونية والاقتصادية والفكرية لصالح المشروع الصهيوني. بمعنى آخر أنّ ثمة تحولًا من حالة التفاوض والسلام إلى حالة المواجهة وتطبيق القرارات من جانب إسرائيل وحدها، ما يعني حكماً بأنه تحولٌ استراتيجي في الصراع بين العرب وإسرائيل.

وتستند الخطوة إلى حكومة إسرائيلية موحدة بقيادة اليمين وإلى جانبه اليمين المتطرف والوسط في إسرائيل، ما يعني أن المجتمع الإسرائيلي يقف خلف الحكومة وبدون معارضات قاهرة للقرار السياسي في الكنيست (البرلمان الإسرائيلي)، وفي ظل حماية أمريكية مُعلَنة من أي عقوبات دولية عبر الأمم المتحدة، في مقابل ضعف أدوات الرفض الدولي والعربي والفلسطيني للخطوة حتى تاريخ كتابة هذا المقال.

ويمكن أن تصل المساحات المقتطعة بهذا الضم من الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية إلى حوالي ٤٥٪ في المرحلة الأولى، وقد تصل إلى ٦٠٪ أو أكثر في حال تمت عمليات تهجير للمواطنين الفلسطينيين لاحقاً سواء إلى معازل فلسطينية أخرى داخل ما تبقى من الضفة الغربية أو إلى الأردن.

وقد كانت ردود الفعل الدولية والعربية والفلسطينية صاخبة ورافضة لهذا القرار الإسرائيلي، لكنها لم تتحول بعد إلى برامج عمل حقيقية يمكن لإسرائيل أن تحسب حسابها كي تتراجع عن القرار، حيث لا مقاطعات ولا قرارات دولية ملزمة، ولا سحب لسفراء ولا إلغاء لعلاقات أمنية ولا تجارية ولا اقتصادية مع دولة الاحتلال من أحد، ولا زال الرسميون العرب والأردنيون بل وبعض الفلسطينيين يطرحون فكرة التفاوض

والسلام كخيار بديل، بينما ردود الفعل الشعبية الدولية والعربية والفلسطينية لا تزال متواضعة ومبعثرة وبلا رؤية ناظمة وبالتالي غير فاعلة أو مؤثرة على القرار الإسرائيلي، وإن كان سيحصل أي تأخير في التطبيق فسيكون لأسباب سياسية في إسرائيل ذاتها، وربما لأسباب انتخابية أمريكية، وليس كتجاوب مع ردود الفعل التي كان يفترض أن تشكّل تحديات أو تهديدات لإسرائيل ومستقبلها استراتيجياً مثلًا.

ثمة أطروحات وقراءات عربية وفلسطينية متباعدة أو متقاربة، لكنها لا تزال لا تصب في استراتيجية واحدة، حيث أن الطروحات لا تزال بين من يتمسك بالدبلوماسية والتفاوض سبيلاً وحيداً، وبالتالي ربما يصل به الحال إلى التكيّف مع التطبيق للضمّ مع التحفّظ، وبين من يرى المواجهة لوقف هذا القرار وإفشاله ولكن دون التوصل بعد إلى الوسائل الحقيقية الفاعلة مثل المواجهة الشعبية الفلسطينية المباشرة مع الاحتلال في كل فلسطين، أو التحركات العربية الضاغطة على الحكومات لاتخاذ إجراءات فاعلة مثل إلغاء المعاهدات أو تجميدها وقطع العلاقات أو وقفها ووقف عمليات التطبيع ...الخ.

وبعد التحليل التفصيلي لقرار الضمّ في ضوء "صفقة القرن" والاطلاع على تقديرات العديد من الخبراء فإنّ الخيار القادر على لجم إسرائيل ووضع حد لها هو "خيار المواجهة" للمنع والإفشال بكل متطلباته الشعبية والرسمية، وذلك في حال توفر خطة عمل منسقة تقوم على أساس وحدة وطنية للمواجهة، خصوصاً فلسطينياً وأردنياً، وبالتالي عربياً.

وتشمل المواجهة طبعاً الجوانب القانونية والدبلوماسية والسياسية والإعلامية والفكرية وغيرها، لكنها تهدف إلى منع التطبيق ووقفه، ولجم إسرائيل عن التفكير بقلب الطاولة على الفلسطينيين والعرب بمثل هذا القرار، حيث أن خطة المواجهة يفترض أن تحقق هذه النتائج، ما يلزم أن تتعامل بالوسائل والآليات اللازمة لإنجاز هذا الهدف.

وعلى صعيد الدور المطلوب من المحيط العربي لإسناد هذه السياسة المفترض تثبيتها فلسطينيًا وأردنيًا فثمّة الكثير مما يمكن القيام به، من أهمّ ذلك: تبنّي الموقف الأردني والفلسطيني الرافض للخطة والعمل على إفشالها ومنع تطبيقها فعلاً لا قولاً، وتوفير

الإسناد والدعم اللازم اقتصاديًا وسياسيًا للأردن وفلسطين للصمود أمام الضغوط المتوقعة، والانتقال بالسياسة العربية من ثقافة وفلسفة إدارة الصراع إلى فلسفة حسم الصراع ووضع حد للمشروع الصهيوني، ويلزم لنجاح هذه السياسات وقف كافة برامج وإجراءات التطبيع العلني والسري مع إسرائيل وتجميد الاتفاقات والمعاهدات، والضغط على الولايات المتحدة لممارسة دور معطل للقرار الإسرائيلي في ظل خلاف داخل الإدارة الأميركية وفي البيئة الانتخابية أيضاً، إضافة إلى بعض الخلافات في الحكومة الإسرائيلية سواء على التوقيت أو الحجم والشكل أو المراحل، والتحرك الدولي المشترك على مختلف المستويات لمحاصرة القرار الإسرائيلي وتوسيع دائرة الرفض والإدانة والسعي لاستصدار قرارات أممية ومواقف دولية فردية وجماعية من الاتحاد الأوروبي أو الاتحاد الأفريقي وهكذا لمقاطعة إسرائيل إذا أقدمت على تطبيق قرارها بالضمّ من جانب واحد.

وعلى الصعيد الداخلي، اتخاذ سياسات جديدة أساسها السماح بانطلاق الدور الشعبي في حملات المقاطعة للاحتلال ووقف أي أعمال تجارية وتبادلات دبلوماسية أو أمنية معه، وتشكيل هيئة وطنية موحدة في كل قطر عربي للقيام بالفعاليات السياسية والشعبية، وتوفير الغطاء السياسي والقانوني لنضال الشعب الفلسطيني ومقاومته، والمساهمة الفاعلة في إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني وعدم الضغط على الأطراف ليبقى الانقسام، وتقديم الدعم اللازم لإنجاح تحقيق الوحدة الفلسطينية بعيداً عن الحسابات الأيديولوجية أو المصلحة الأنانية لكل دولة عربية على حدة أو كل فصيل فلسطيني على حدة، والانتقال عربيًا من تغذية الانقسام الفلسطيني لمصالح آنيّة أو أيديولوجية جامدة إلى العمل على إنهائه وتشجيع الأطراف الفلسطينية على ذلك.

وخلاصة القول أن قرار مواجهة القرار الإسرائيلي وإفشاله ومنع تطبيقه ممكن بالاستناد إلى نقطة ارتكاز فلسطينية وباستراتيجية عربية مساندة وبقوة وجديّة.

التحرير

البحوث والدراسات

التحولات في حراكات الشعوب العربية 2018-2019

السمات والدلالات والمستقبل والانعكاسات

مع نهاية عام 2018، بدأت محاولات لعودة الحراك السياسي في بلدان عربية، وذلك بعد أن شهد ركودًا على مدى العام؛ فقد بدأ الحراك في السودان في كانون أول/ ديسمبر 2018 ليشكّل بداية لحراكات أخرى في الجزائر في شباط/ فبراير 2019، والحراك العراقي في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، إضافة إلى الحراك اللبناني في أكتوبر/ تشرين الأول 2019.

وقد أثارت هذه الحراكات الشعبية العربية النقاش حول اتجاهات عودة موجة أخرى من مطالب التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، وفيما إن كانت امتدادًا متطورًا لحالة الحراك الأولى في 2010 والتي بدأت في تونس، حيث تكشفت الأحداث الراهنة في كل من لبنان والعراق والجزائر والسودان عن تطور في وعي الناشطين وفي سقف مطالبهم، وكذلك في إدراكهم لمناورات السلطة وتكتيكاتها مع المتظاهرين.

وتسعى هذه الدراسة لتحليل ملامح الحراك في كل من الجزائر والسودان في المبحث الأول، ولبنان والعراق في المبحث الثاني، في محاولة للاقتراب من خصائص هذه الحراكات واستشراف مساراتها وفاعليتها في الانتقال السياسي.

حيث شهد الحراك السياسي في حالتَي الجزائر والسودان مطالب متشابهة وطابعًا شعبويًا، سعى لوقف تمديد السلطة ومطالبة الرئيس بالتنحي وعدم الترشّح لفترة أخرى، ثم ما لبث أن تحول لمطالب ثورية وإصلاحية بدون مشاركة النخبة السياسية الحاكمة، وظهرت شعارات إسقاط أو تصفية النظام السابق لتعكس الفجوة العميقة بين السلطة والمحتجّين.

بينما مثّل الحراك في حالتي لبنان والعراق تحديًا للنمط التوافقي من السياسات

الطائفية، ومحاولة لتخطي تلك التركيبة التي أثبتت فشلها في ظل النخب الحالية في فرز سياسات تؤدي إلى حكم رشيد أو إلى تطور في أنماط الحكم بما يؤدي بالتالي إلى أي تقدم اقتصادي أو اجتماعي.

المبحث الأول

موجة الحراك الجديدة والتحول الديمقراطي
حالتا الجزائر والسودان

د. خيري عمر[1]

مع نهاية عام 2018، بدأت محاولات لعودة الحراك السياسي في بلدان عربية، وذلك بعد أن شهد ركودًا على مدى العام؛ فقد بدأ الحراك في السودان في 19 كانون أول/ ديسمبر 2018 ليشكّل بداية لحراكات أخرى في الجزائر في 22 شباط/ فبراير 2019، وهو ما يثير النقاش حول اتجاهات عودة موجة أخرى من مطالب التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

وتسعى هذه الورقة لتحليل ملامح الحراك في حالتَي الجزائر والسودان، ومدى تماثلهما مع تجربة الربيع العربي الذي انطلق عام 2011، وهي محاولة للاقتراب من خصائص هذه الحراكات واستشراف مساراتها وفاعليتها في الانتقال السياسي، فقد شهد الحراك السياسي مطالب متشابهة وطابعًا شعبويًا، سعى لوقف تمديد السلطة ومطالبة الرئيس بالتنحي وعدم الترشّح لفترة أخرى، ثم ما لبث أن تحول لمطالب ثورية وإصلاحية بدون مشاركة النخبة السياسية الحاكمة، وظهرت شعارات إسقاط أو تصفية النظام السابق لتعكس الفجوة العميقة بين السلطة والمحتجّين.

وعلى هذا الأساس، تعد الخصائص الذاتية للحراك عاملًا مهمًا في رسم ملامح واتجاهات مطالب التغيير الجديدة؛ فمن حيث التركيبة التنظيمية تتسم الحراكات الجديدة في الجزائر والسودان بصعود دور البيروقراطية العسكرية بجانب تيارات اليسار الماركسي، وهنا تبدو أهمية مقاربتها مع تجارب الربيع العربي، ومدى قدرتها على تكوين استراتيجيات للتحوّل السياسي وتجاوز النزاعات الأيديولوجية، فقد ظل هذا التحدي يشكّل المعضلة الرئيسة للتغيير السياسي في البلدان العربية، وهو ما أدّى لظهور حالة من الجمود في التعامل

[1] أستاذ مساعد، معهد الشرق الأوسط، جامعة صقاريا- تركيا.

مع مؤسسات الدولة، كما كشفت الأحداث، في بعض الحالات، عن هشاشة أفكار بناء الديمقراطية، مما يتطلب الوقوف على الأسباب التي شكلّت المشهد السياسي المتناقض.

وهناك اعتقاد بأن إدراك الحراك لمتطلبات بناء أو هدم الدولة والمجتمع سيساعد في الاقتراب من اتجاهات التطوير السياسي، وخصوصًا في ظل تشابك العلاقات المدنية- العسكرية، وظهور أزمات عميقة في عدّة بلدان؛ حيث تكوّنت، على مدى السنوات الماضية، أنماط مختلفة من الصراعات، وبالتالي فإن فاعلية الحراك ترتبط بمدى تطوّره التنظيمي والفكري، بما يجعله قادرًا على الاستفادة من تجارب الانتقال السابقة واقترابها من الديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة.

يشكّل التجديد السياسي معضلة أمام الحراك السياسي، فبالنظر لميراث تجربة الربيع العربي لم تتمكن محاولات التغيير الاقتراب من وضع تصوّر لتوازن العلاقة بين الدولة والمجتمع، فيما كانت أكثر اهتمامًا باستبعاد النظام السابق، وانحصرت في المفاضلة بين وضع استراتيجيات الانتقال الثوري أو البناء على الوضع القائم. ويساعد اتباع أي من المنهجين في الوصول لوضع استراتيجيات لإعادة البناء، غير أن الاختلاف بينهما يكمن في مرونة التعامل مع التحديات السياسية، ولذلك اندفع الحراك لطموح سياسي لم يتمكّن من تحديد سياساته أو الحدّ الملائم لقبول التغيير.

أولًا: الإطار التنظيمي للحراك السياسي في الجزائر والسودان

رافقت مسألةَ تنظيم الحراك الشعبي الجزائري منذ بدايته عدّةُ تصوّرات، كان أوّلها التوافق حول مرشح لخلافة الرئيس بوتفليقة، وهو تصوّر يقوم على تأجيل التفكير في الإصلاحات السياسية وتجنّب فراغ السلطة، فيما قام التصور الثاني على رفض اتخاذ الحراك لشكل تنظيمي، كي يستمر كعمل ثوري بعيد عن التجاذبات التنظيمية، ويقوم على ترك الحرية لتفاعلات الحراك في التعبير عن مطالب عامة وإبعاده عن التأثير الحزبي.

أ) مكوّنات الحراك الشعبي في الجزائر

شكّل ترشّح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة نقطة التحول في السياسة

الجزائرية تجاه السلطة السياسية، حيث كانت نقطة الانطلاق للبحث عن نظام بديل ينهي مرحلة الفساد والجمود السياسي ويعيد مسار حركة التحرر لطريقها[2]؛ فقد أدّى ترشّح الرئيس بوتفليقة لردود فعل متناثرة ومحدودة، بدأت من ولاية "خنشلة" عندما أقدم المواطنون على نزع صورته الملصقة على واجهة البلدية، لكنها تحوّلت لحراك على مستوى العديد من الولايات في 22 شباط/ فبراير 2019، ما أدى لخلق واقع جديد تمثل في سقوط حظر التظاهر شعبيًا وتصاعده على مدى الشهور التالية[3].

وفي هذا السياق، بدأ الحراك دون أطر هيكلية، لكنه عكس حالة التنوع الاجتماعي بطبقاته في الجزائر، ولهذا ابتعد عن محاولات أحزاب المعارضة لاحتوائه، ليكون حراكًا شعبيًا، ويثير[4] النقاش عن مستقبل الحراك السياسي والتغيير في الجزائر[5].

1- **قوى البديل الديمقراطي:** يصنف "البديل الديمقراطي" الحراكَ الشعبي كثورة على النظام المتسلط، يتم فيها استعادة السيادة الشعبية لتأسيس دولة القانون الديمقراطية والاجتماعية، وهنا، لا يرى البديل الديمقراطي أن إنجاز الانتخابات الرئاسية يمثل نهاية المطاف للحراك، فهي غير كاملة الشرعية، ولذلك يعتبر أن حشد الجماهير لاستكمال مطالب الثورة واستمرار التظاهر آلية مناسبة لبناء مسار سياسي لمقاومة محاولات تجديد النظام القديم وفرض سلطة الأمر الواقع[6]. وقد طرحت قوى البديل الديمقراطي نفسها كتحالف للأحزاب والمنظمات النقابية والجمعوية والشخصيات الوطنية تعمل كظهير للثورة الشعبية، ويسعى لبناء مسار تأسيسي انتقالي يقوم على السيادة الشعبية[7].

---

[2]. قرن محمد إسلام، التحول السياسي في الجزائر من مأزق النظام إلى مأزق الحراك، 14 فبراير 2020.
https://bit.ly/3hRvUMp

[3]. لويزة آيت حمادوش، الحراك الشعبي في الجزائر: بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي، 19 مارس 2019:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190319080407233.html

[4]. توفيق المديني، الحراك الشعبي واستعصاء الانتقال الديمقراطي في الجزائر، 18 مايو 2019.
https://bit.ly/2YqS8gm

[5]. لويزة آيت حمادوش، مرجع سابق.

[6]. قوى البديل الديمقراطي، العقد السياسي لقوى البديل الديمقراطي 19 فبراير 20202.

[7]. المرجع السابق. يضم الحراك حزبي جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، إلى جانب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان ومنظمة "تجمع عمل شباب".

2- **حركة حمس:** من جهتها، أعلنت حركة مجتمع السلم "حمس" عن مشاركتها في الانتخابات الرئاسية، ولم تنسحب منها إلا بعد اندلاع الحراك الشعبي[8]، وإزاء جدل داخلي حول موقفها، تصدّى مجلس الشورى لاتخاذ قرار برفض المشاركة في الانتخابات الرئاسية في 18 نيسان/ أبريل 2019 في حال ثبوت ترشح رئيس الجمهورية لعُهدة خامسة، ورغم أنه قرار مشروط ويخالف قرارًا سابقًا، فإنه يعني نقل سلطة الحركة لمجلس الشورى والمكتب التنفيذي والانحياز للحراك الشعبي[9]. وظلّت الحركة خارج إطار الحرك الشعبي، لكنها أقرب لتأييده، ولم تتجه لاتخاذ قرارات حاسمة خلال فترة ما قبل انتخابات كانون أول/ ديسمبر2019، واكتفت بعدم تأييد أي من المرشحين[10].

3- **حركة البناء الوطني،** على خلاف حركة "حمس" كانت **حركة البناء الوطني** أكثر اندماجًا في الحراك السياسي، فكان خطّها السياسي متسقًا مع عملية التغيير ولم يكن منعزلًا عنها، وتبنّت مواقف منضبطة، وأيدت مبكرًا الحراك الشعبي ضد بوتفليقة.

4- **جمعية العلماء:** ومن جانب الحركات الاجتماعية ذات البعد التاريخي ظهرت حركة "عزم" وجمعية "علماء الجزائر" ضمن الحراك السياسي من خلال تقديم مساهمات للخروج من الأزمة السياسية. وانطلق الاتجاه العام لبيان العلماء من الواقع المعاصر للأحداث السياسية، وأشار إلى مدى التغير في اتجاهات وآراء المجتمع والشباب، كما رأى أن مرافقة المؤسسة العسكرية للحراك يتسق مع دورها الوطني في الحفاظ على قيم التحرر، وأن الحل يكمن في القطيعة مع ميراث الماضي، عبر الحل الدستوري القائم على الإرادة الشعبية والانتخابات[11].

---

[8]. حركة مجتمع السلم، بيان الحركة على إثر دعوة السيد رئيس الجمهورية الهيئة الناخبة، 18 جانفي 2019.

[9]. حركة مجتمع السلم، البيان الختامي لمجلس الشورى الوطني (الدورة الاستثنائية مارس 2019، 03 مارس 2019. صدر هذا البيان باسم المكتب التنفيذي، فيما صدر بيان المشاركة باسم رئيس الحركة، وبهذا المعنى، تعمل الحركة على مراجعة مواقفها وتحييد انفراد رئيسها بالقرار والتصريحات.

[10]. حركة مجتمع السلم، بيان المكتب التنفيذي الوطني في لقائه الدوري يوم الثلاثاء 05 نوفمبر 2019.

[11]. مبادرة علماء الجزائر، 30 مايو 2019. https://bit.ly/3fUj5PG

5- **الشخصيات العامة:** ومن جانب الشخصيات العامة أصدر كل من أحمد طالب الإبراهيمي وزير خارجية الجزائر الأسبق، وعلي يحيى عبد النور المحامي والناشط الحقوقي، ورشيد بن يلس الجنرال السابق في الجيش، بيانًا للرأي العام حمل عنوان "نداء من أجل حلّ توافقي" تضمّن الإشارة للحراك كمتغير جوهري، حيث "بلغ عدد المتظاهرين رقمًا قياسيًا تاريخيًا" لم يحدث من قبل في السياسة الجزائرية، وأرغم الرئيس المترشح المحتضر على الاستقالة، حسب تعبير البيان، ما يوفر فرصة لبناء دولة القانون وتجنّب آثار المخاطر الإقليمية[12].

6- **الجيش الوطني الشعبي:** وفي سياق تصاعد الحراك السياسي، تدخل الجيش لحفظ كيان الدولة، وحماية المتظاهرين. ومع تصاعد القلق من عدم الاستقرار، بدأ في إجراءات عزل الرئيس بوتفليقة عندما دعا لتطبيق المادة 102 من الدستور كحل للأزمة، حيث يرتب الدستور إجراءاتِ إعلان شغور منصب رئاسة الجمهورية، لأسباب تتعلق بعدم قدرة الرئيس على القيام بمهامه، والإجراءاتِ اللازمة لترسيم رئيس جديد، وتعتبر هذه الخطوة التحوّل المهم في موقف الجيش من انتخابات الرئاسة في 18 نيسان/ أبريل 2019[13]، ويستند مقترح الجيش إلى المادة 28 التي تعتبر الجيش الضامن للاستقلال الوطني والمدافع عن حماية الشعب، كما اعتُبر أن استمرارَ الحراك الشعبي هو تفويضٌ بشرعية تصرفات الجيش الوطني[14].

7- **التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية:** يعدّ رفض حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" للمشاركة في الانتخابات الرئاسية في نيسان/ أبريل[15] وكانون أول/ ديسمبر 2019، امتدادًا لموقفه السياسي من الدولة المستمر منذ

---

[12]. رسالة طالب الإبراهيمي ويحيى عبد النور ورشيد بن يلس، 18 مايو 2019: https://bit.ly/3dNFwo5

[13]. كلمة قائد أركان الجيش الوطني أمام قادة الجيش في ورقلة، 26 مارس 2019.

[14]. كلمة قايد صالح رئيس الأركان العامة في ورقلة، 20 ماي 2019

[15]. التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، بيان مقاطعة الانتخابات الرئاسية، 2 فبراير 2019.

رئاسيات عام 2004، وهو ما يرجع للخلاف حول تعريفه للدولة والمطالبة بإعادة تأسيس الجمهورية، وقد ظل الحزب يتبنّى مواقف التغيير الشامل للنظام السياسي، وذهب إلى أن محاولات الإصلاح المقترحة من الجيش تعمل على التمديد للنظام القائم، ولذلك اتجه لمقاطعة الانتخابات الرئاسية والابتعاد عن المشاركة في صياغة الدستور، وفي هذا السياق، **اعتبر** حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" الرئيس "عبد المجيد تبون" غير شرعي وأنه واجهة مدنية للجيش، وبعد انتهاء الانتخابات الرئاسية وتشكيل الحكومة استمر الحزب في دعم خيار الحراك الشعبي لتغيير النظام السياسي، ولهذا اعتبر قرارات الحكومة بفرض ضرائب على مقرّه الرئيسي واعتقال منتسبيه انتهاكًا للحريات السياسية[16].

وإزاء هذه الضغوط، جاء خروج بوتفليقة من المشهد السياسي على مرحلتَين، تمثلت الأولى في سحب ترشيحه وإصدار عدد من القرارات، كان أهمها تشكيل حكومة جديدة والدعوة لحوار وطني فيما سمّي بـ "الندوة الوطنية"، والتي عرفت بأنها محاولة لتمديد وجوده في السلطة، أما المرحلة الثانية، فتمثّلت في تقديم استقالته تحت ضغط من الجيش، وفيها أُعلن اتباع الإجراءات الدستورية لنقل السلطة المؤقتة، بما يدعم المسار الانتخابي[17].

وبشكل عام، لا يملك الحراك في الجزائر قيادة ثورية أو إصلاحية، ويفتقر للقدرة على تكوين أفكار لبناء الدولة أو للإحلال محل النظام القائم أو الطبقة السياسية الحاكمة، حيث صار أقرب لحركة عصيان مدني تجاوز النخب التقليدية والأحزاب، ولذلك، ظل يواجه فجوة بين التطلعات وميزان القوى[18].

ب) مكوّنات الحراك السوداني

اندلع الحراك السودانيّ في سياق بدء المؤتمر الوطني في كانون أول/ ديسمبر 2018

---

[16]. التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، بيان حول رفض العقوبات المالية بحق المقر الوطني، 1 مارس 2020. التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية- المكتب الجهوي للإرسيدي بالبويرة، 14 يونيو 2020.

[17]. لويزة آيت حمادوش، مرجع سابق.

[18]. توفيق المديني، مرجع سابق.

"مشاورات لترشيح" الرئيس عمر البشير لفترة جديدة، حيث ظهرت مجموعة من التحالفات تدعم تحرك الجماهير وتدعو لحياد الجيش وقوات الأمن.

1-تحالف الحرية والتغيير

نشأ التحالف بعد زمن قصير من أربعة تجمعات سياسية هي: "تجمع المهنيين السودانيين" و"الإجماع الوطني" و"نداء السودان" و"التجمع الاتحادي المعارض"، وقد تضمن البيان التأسيسي للتحالف بنودًا واضحة تطالب بإسقاط البشير وتحقيق سلام شامل وعادل وتشكيل حكومة انتقالية لمدة 4 سنوات، وهي مطالب تمثل الحد الأدنى بين أعضاء التحالفات، ولذلك رفض تحالف التغيير تمسك الجيش السوداني بالسلطة بعد عزل الرئيس البشير، وأصرّ على نقل السلطة لمجلس انتقالي برئاسة مدنية[19].

2-حزبا "المؤتمر السوداني" و"الأمة القومي"

تمايزت مكونات التحالف في ظل تطورات الأحداث، وكان أهمها حزبا "المؤتمر

---

[19]. قوى الحرية والتغيير، البيان التأسيسي، 1 كانون ثان/ يناير 2019، ويضم التحالف الكيانات التالية:

1- قوى الإجماع: يضم تحالف قوى الإجماع الوطني الأحزاب المعارضة، وتشكل التحالف في في أواخر عام 2009، متكونًا من 17 حزبًا منها 4 أحزاب رئيسية، هي حزب الأمة (منشق عن حزب الأمة القومي)، الحركة الشعبية لتحرير السودان- الشمال، المؤتمر الشعبي والحزب الشيوعي، وبالنظر لاختلاف توجهاتهم الفكرية، يمكن تصنيف قوى الإجماع كتحالف ضعيف قد يشهد تفككًا مع التغيرات السياسية.

2- نداء السودان: تأسس نداء السودان في ديسمبر 2014 في "أديس أبابا" (إثيوبيا). ضم التحالف إلى جانب حزب الأمة وحركة الإجماع والحزب الشيوعي السوداني عددًا من الأحزاب السياسية والحركات المسلحة مثل حركة تحرير السودان، حركة العدل والمساواة، حزب البعث، وحزب الناصريين، وعلى الرغم من تنوعه الفكري، اعتبر "نداء السودان" أن حل أزمة السودان يكمن في إزاحة البشير وتشكيل حكومة انتقالية.

3- التجمع الاتحادي المعارض: تشكل التجمع الاتحادي في يناير 2018، ليكون مظلة للأحزاب الاتحادية، وتقوم أدافه على رفض الحوار مع البشير والعمل على إسقاطه، وهو تجمع للأحزاب الاتحادية المنقسمة بين المجموعات التقليدية وتلك التحديثية.

4- تجمع المهنيين السودانيين: يعد التجمع صيغة للتنسيق بين النقابات المهنية ولا يسعى للتحول لحزب سياسي، حيث ينضوي أعضاؤه في أحزاب سياسية أخرى، ويعتبر التجمع امتدادًا لنقابة اساتذة الجامعات غير الرسمية التي تشكلت في 2012، وتطورت، فيما بعد، لتصبح ثمانية كيانات نقابية في 2016، ويسعى لتقديم أفكار اقتصادية وسياسية تحتاجها أحزاب المعارضة، وبهذا المعنى، تكون وظيفته التعبير عن الشعب.

السوداني" و"حزب الأمة القومي"، فمن ناحية أعطى حزب المؤتمر صورة ذهنية بقدرته على بناء المجال الخاص به خارج اليسار السوداني، وكطبيعة الأحزاب القومية يتبنى الحزب "مشروع الثورة السودانية" أساساً لعمله السياسي لتغيير المجتمع حتى الوصول إلى وطنٍ جديد يسع الجميع، كما يتبنى الاقتصاد التنموي كنظام يخرج الدولة السودانية من أزمتها الاقتصادية، ويرفض استخدام العنف أو السلاح للوصول إلى هذا الهدف. ويعدّ الحزب منذ نشأته حزبًا معارضًا، وقد رفض المشاركة في الحوارات الوطنية التي أجراها نظام البشير، ما أدى إلى اعتقال رئيسه السابق إبراهيم الشيخ عبد الرحمن أكثر من مرة[20].

ومن جهة ثانية، أضفى "حزب الأمة القومي" زخمًا على الحراك السياسي باتخاذه قرارًا بعودة الصادق المهدي للسودان في 19 كانون أول/ ديسمبر 2018، وبهذا المعنى يبدو القرار منفصلًا عن الترتيب للاحتجاج العفوي على تفاقم الأزمة الاقتصادية، غير أن الحزب رتب عودة المهدي كتدشين لمرحلة جديدة للعمل الوطني، تقوم على التصدي للاستبداد والفساد، وترسيخ الحرية والعدالة والديمقراطية، وقد أضفت هذه العودة زخمًا للحراك الشعبي، حيث كانت مشاركة المهدي واضحة من خلال الخطب الميدانية والمشاركة في المفاوضات ضمن تحالف الحرية والتغيير[21].

وقد اتخذ حزب الأمة موقفًا وسطًا داخل تحالف التغيير عندما قبل بالتعاون مع أحزاب اليسار ودعا لضم الجماعات المسلحة للمرحلة الانتقالية، كما عمل على تدعيم اندماجه في تحالف الحرية والتغيير، وهو بمثابة تطوير لموقفه المعارض لحكم البشير، فرغم تململه من مسار التفاوض مع العسكريين، تلاقى مع الموقّعين على الإعلان الدستوري الانتقالي واعتبره نقلة نوعية في العلاقات المدنية- العسكرية بما يتضمنه من توافر المبادئ العامة للحريات والحقوق وتوزان السلطات، بالإضافة لضمان التحقيق في الجرائم التي وقعت أثناء المظاهرات.

---

[20]. مولانا عبد الحميد إمام، التعريف بحزب المؤتمر السوداني، د. ت. https://bit.ly/3ewSLdX

[21]. حزب الأمة القومي الحزب وهيئة شؤون الأنصار، قرار بعودة الإمام الصادق المهدي للسودان، 21 أكتوبر 2018.

كما أشار حزب الأمة لبناء السلام الشامل بمشاركة السودانيين ودمج المسلحين، وقد أتى على ذكر هذه الأطراف بشكل واضح، بحيث تشمل الجبهة الثورية، والحركة الشعبية- شمال (عبد العزيز الحلو)، وحركة تحرير السودان (عبد الواحد النور)، كأرضية لانعقاد مؤتمر السلام، كما طالب بانضمام الحزب الشيوعي، رغم ملاحظاته على أخطاء الحركة الشيوعية ومواقفها السلبية من "المسيرة الوطنية" منذ الاتفاقية المصرية- البريطانية في شباط/ فبراير 1953[22].

3-المجلس العسكري

شكّل المجلس العسكري عاملًا أساسيًا في صياغة فترة ما بعد البشير، فمن جهة قام بدور ضمن الحراك السياسي لإزاحة البشير، ومن جهة أخرى قام بدور مغاير بتوجهه للمشاركة في السلطة الانتقالية، باعتباره مركز صنع السياسة السودانية والجهة الشرعية في الدولة، وعلى هذا الأساس بدأ في حل المنظمات شبه العسكرية المنافسة له، حيث ألغى العديد من المؤسسات، مثل منظمة الشهيد والدفاع الشعبي والشرطة الشعبية، بحيث تؤول نتائج الهيكلة للجيش، كما شملت المراجعة جهاز الأمن، بجانب استيداع الصف الأول من الضباط. وحسب رئيس المجلس العسكري، تفتح هذه السياسة الفرصة للشباب، لكن الوجه الآخر لها يتمثل في إضعاف نفوذ الحركة الإسلامية/ المؤتمر الوطني في السياسة الأمنية[23].

في المراحل الأولى بعد البشير، ظهر تعددٌ في تركيبة الجيش يعكس التغيرات التي شهدها الجيش في السنوات الأخيرة، حيث تشكّلت عدة أجهزة؛ فبجانب تكوين اللجنة الأمنية العليا من القوات المسلحة والشرطة وجهاز الأمن والمخابرات وقوات الدعم السريع، سعى المجلس العسكري للاحتفاظ بقوات الدفاع الشعبي، للوصول لحالة توازن بين الأجهزة المختلفة. وهنا يشير البيان الأول لنقطة مهمة، وهي أنه لا توجد جهة

---

[22]. المرجع السابق.

[23]. حوار مع رئيس المجلس العسكري عبد الفتاح البرهان، تلفزيون السودان، 21 أبريل 2019.
https://www.youtube.com/watch?v=CsEaQ78kaC0

عسكرية أو أمنية تستطيع الانفراد بالقرار، فخروج البيان دون الإعلان عن تشكيل المجلس العسكري يكشف عن تعدد مراكز النفوذ، ما أدّى لاستقالة وزير الدفاع السابق (عبد الرحمن بن عوف) واستبعاد ثلاثة ضباط آخرين[24].

- **اتجاهات التأثير في الحراك السوداني**

بدا تحالف "الحرية والتغيير" تحالفًا واسعًا يشمل كل الحركات السودانية، من اليسار واليمين، وقَبِل بدخول الجماعات الصوفية[25] للعمل السياسي عبر المشاركة في الاحتجاج ضد السلطة بشكل مهّد لتغيير انطباعات الأحزاب القومية تجاه دور الدين في الشؤون العامة. لكن تطوير هذا التوجه يتوقف على مدى تماسك الإطار السياسي لتحالف "الحرية والتغيير"، فمن جهة، يواجه التحالف تحدي تباين الأفكار والأيديولوجيا السياسية لمكوناته، ومن جهة أخرى، لا تساعد الطبيعة المؤقتة للتحالف على تطوير النقاش حول المسائل الفكرية لصالح عودة كل المكونات لمرجعياتها التنظيمية والفكرية[26].

وحسب تجمع المهنيين السودانيين، يماثل البيان التأسيسي لـ "إعلان الحرية والتغيير" في 1 كانون ثاني/ يناير 2019 ميثاقَ التجمع الوطني الديمقراطي في عام 1989، حيث يركّز على التصدي لجذور الأزمة السياسية ومعالجة تداعياتها، وخصوصًا وقف التدهور الاقتصادي والمشاركة في الثروة والسلطة، كما يتلاقى أيضًا على فكرة الخلاص من نظام الإنقاذ واستبداله بحكومة انتقالية تستمر أربع سنوات، بحيث تكون السلطة الفعلية في مجلس الوزراء[27].

يعتبر تجمع المهنيين أنّ تكوين إطار "الحرية والتغيير" يهدف إلى خلق كتلة سياسية تقود عملية الانتقال السياسي، لكنه يذهب إلى أن عدم اتساق مواقف بعض التنظيمات السياسية تجاه الالتزام بالقرارات الجماعية والخطاب الإعلامي وإصدار البيانات المنفردة

---

[24]. بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة السودانية، 11 أبريل 2019.

[25]. البيان التأسيسي لـ"إعلان الحرية والتغيير"، 2 فبراير 2019، مرجع سابق.

[26]. المرجع السابق.

[27]. بيان تجمع المهنيين، 29 أبريل 2019.

سوف تؤدي لارتباك العمل الجماعي[28]، وهو ما يعكس حالة التباطؤ في تطور الأحزاب السودانية وميلها للانقسام، فبغض النظر عن حداثة تحالف الحرية والتغيير، تتماثل خصائص مكوناته في الهشاشة التنظيمية.

ثانيًا: اتجاهات الخروج من الأزمة السياسية

شهد الجزائر وجود جدل بين اتجاهَين: الأول يتبنى بدء فترة مؤقتة تنتهي بانتخابات رئاسية، بحيث تكون ممهِدة لإصلاحات سياسية، وتأسس هذا الاتجاه على فكرة تجاوز الفراغ السياسي أو الدستوري، فيما ذهب الاتجاه الثاني إلى أن المرحلة تقتضي الترتيب لفترة انتقالية يتم فيها إعادة صياغة الجمهورية الثانية، إلا أنه أمام صعوبة ابتكار الصيغ التمثيلية واجه قيودًا في تعريف منطلقات العقد الاجتماعي الجديد، وترجع هذه الصعوبة لإثارة قضايا الهوية وشكل الدولة بجانب الحديث عن تكوين المجلس التأسيسي.

وعلى خلاف ذلك، تبنى السودانيون خيار المرحلة الانتقالية، كحلّ لتجاوز فراغ ما بعد البشير وبناء نظام جديد.

أ) الجزائر بين الشرعية الدستورية والمرحلة الانتقالية

تتوافق كل أطراف الحراك على مظاهر الأزمة السياسية المتمثلة في مصادرة الحريات والفساد السياسي والنهب المالي والطبيعة الريعية للاقتصاد، كما تتفق أيضًا على خريطة طريق تكون مرجعيتها الإرادة الشعبية وفقًا للمادتين 7 و8 من الدستور، وبيان أول تشرين الثاني/ نوفمبر 1954 (نداء جبهة التحرير الوطني الجزائرية)، ويكون الخروج من الأزمة عبر حوار وطني ينهي المشكلات المزمنة[29].

1-اتجاه الانتخابات الرئاسية

حسم الجيش موقفه السياسي بالتزام الحل الدستوري على أساس المواد 7 و8

---

[28]. بيان تجمع المهنيين ، 5 مايو 2019.

[29]. المنتدى الوطني للحوار، "رؤية المنتدى لتحقيق مطالب الشعب"، 1 ذو القعدة 1440 الموافق 6 يوليو 2019 بمدرسة الفندقة والإطعام،– الجزائر.

و102، وهي المواد الداعمة للإرادة الشعبية، وقد جاء هذا الحسم في سياق اتهام المقرّبين من رئاسة الدولة بالتآمر على مصالح الشعب، حيث انتقد رئيس الأركان المشاركين في اجتماع حضره رئيس المخابرات السابق وسعيد بوتفليقة، ما يشير لتوجه الجيش نحو دفع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للاستقالة في 2 نيسان/ أبريل 2019[30].

وإزاء تعثر الانتخابات، حدّد الجيش تعريف المصلحة الوطنية في احترام الدستور ومبادئ ثورة التحرير، ولذلك يرى أن مهمته تكمن في منع الفوضى أو أن تتحول الدولة لحلبة صراع داخلي أو خارجي، ويتلقى توجيهاته من رئاسة الدولة وليس من جهات أخرى، وقد حاول بيان وزارة الدفاع الرد على دعوات تطالبه بالتدخل واستلام السلطة[31].

وعلى الرغم من غياب إطار تنظيمي للحراك، نشطت حركة "عزم" في دعم موقف الجيش بإجراء الانتخابات الرئاسية بعد عدم انعقاد انتخابات 4 تموز/ يوليو 2019، وركزت مبادرة عزم على الضمانات الانتخابية، وهنا سارت المبادرة في اتجاهَين: **الأول** عبر تغيير كل شاغلي المناصب الرئيسة، وكان من أهمها اعتبار أن عدم انعقاد الانتخابات يمثل فشلًا لـ "بن صالح"، رئيس الجزائر المؤقت، ولذلك اقترحت قيام مجلس الأمة بانتخاب رئيس جديد لتجنب الدخول في حالة فراغ دستوري بعد التاسع من تموز/ يوليو 2019، وأيضًا اقترحت تكوين حكومة من المستقلين، إضافة إلى إعادة انتخاب رئيس جديد للمجلس الشعبي الوطني. واعتبرت الحركة أن هذه هي الشروط الضرورية لإجراء الانتخابات، وتنتهي مهمة الرئيس بتنصيب رئيس جديد. أما الاتجاه الثاني فقد ركز على تكوين "هيئة عليا مستقلّة للانتخابات"، واقترحت المبادرة إجراء تعديلات على قانون الانتخابات بلغت 42 تعديلًا تضمن نقل صلاحيات ومهام السلطة التنفيذية

---

[30]. بيان لوزارة الدفاع الوطني الجزائرية، 30 مارس 2019. بيان لقايد صالح رئيس الهيئة العامة لأركان الجيش الوطني الشعبي، 2 أبريل 2019.

[31]. كلمة الفريق قايد صالح بمناسبة مراسم حفل تكريم أشبال الأمة المتفوقين في شهادة البكالوريا دورة جوان 2018، 26 جويلية. 2018، وكان هذا بمثابة رد على المبادرة السياسية لحركة مجتمع السلم التي دعا فيها رئيس الحركة عبد الرزاق مقري إلى تدخل الجيش.

إلى هيئة الانتخابات وتفعيل سلطتها الرقابية وترقية صفتها القانونية[32]، وأن تعمل المقترحات في إطار الدستور القائم بما يتسق مع مطالب تيار شعبي واسع، ويقترب من نزاهة الانتخابات وتحديد المسؤولية عن سجل الناخبين[33].

وقد اعتبرت الحراك خطوة مهمة في الانتقال الديمقراطي ضمن الحل الدستوري، وعلى الرغم من عدم تلبية كل الإصلاحات القانونية، وخصوصًا القانون 7 الصادر في 14 أيلول/ سبتمبر 2019، فإنها أكدت على الالتزام بإجراء الانتخابات الرئاسية كحل أخير[34]، ولذلك شكّلت انتخابات الرئاسة مرتكزا للشرعية الدستورية التي ظلّت معطلة لأكثر من ربع قرن، وهو ما يتطلب صياغة أولويات المرحلة القادمة على أساس بيان تشرين الثاني/ نوفمبر، وبما يضمن توازن السلطات وتعزيز الرقابة والمساءلة وتطوير النظام الحزبي[35].

2-فريق المرحلة الانتقالية

منذ انطلاق حراك 22 شباط/ فبراير 2019، توالت المبادرات من شخصيات سياسية ومن أحزاب المعارضة، وفي هذا السياق، انضوت مجموعات تحت إطار "قوى التغيير لنصرة خيار الشعب"، والذي ضمّ أحزاباً ونقابات وشخصيات عامة، وقدّم مبادرة تتمثّل في "لقاء وطني لإيجاد حل للأزمة السياسية يستجيب للمطالب الشعبية السلمية"، ودعت إلى تشكيل لجنة لتنظيم لقاء وطني لقوى التغيير يكون مفتوحًا لمشاركة المكونات الاجتماعية، باستثناء الذين كانوا سببًا في الأزمة الحالية أو طرفًا فيها، وذلك للبحث عن حل يلّبي المطالب الشعبية.

---

[32]. مبادرة "حركة عزم"، 2/ 6/ 2019. https://bit.ly/3exsCM7

[33]. حركة عزم، الأمانة الوطنية المؤقتة، قراءة نقدية في مضمون مشروعي القانونين المقترحين من قبل الهيئة الوطنية للوساطة والحوار، 2019/9/9. https://bit.ly/2ZaCHbA

[34]. حركة عزم، الأمانة الوطنية المؤقتة، حركة عزم، مقترحات لتقويم مسار إجراءات المضي إلى الانتخابات الرئاسية 1 و2، 12/ 10/ 2019.

[35]. حركة عزم، الأمانة الوطنية المؤقتة، أرضية عزم للإصلاح السياسي والدستوري، 28 ديسمبر 2019.

واستند مؤيدو المرحلة الانتقالية إلى أن الدولة تعاني من مشكلات هيكلية، تتطلب إصلاحات عميقة لضمان نزاهة الانتخابات، فلم تقتصر المطالب على منع بوتفليقة من الترشح لولاية جديدة، لكنها اتجهت لبلورة مطالب بسط السيادة الشعبية. وقد رأى بيان الإبراهيمي وعبد النور وبن يلس المشار إليه سابقًا أن استجابة السلطة كانت محدودة وتقليدية ودون الحل الديمقراطي أو توفير ضمانات للتداول السلمي وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهنا أشار البيان إلى عدم مسؤولية الحراك عن توفير حلول للأزمة، لكنه يقع على عاتق السلطة وضع حلول للخروج من الأزمة السياسية وتهيئة المناخ لتمكين الأحزاب والمنظمات المدنية من المساهمة في طرح نظام جديد[36].

وقد ذهب البيان إلى أن الحل يكمن في الترتيب لمرحلة انتقالية قصيرة، تكون تحت إدارة شخصيات مستقلة لم تشارك في السلطة في العقدين الأخيرين، وتتمثل المهام الانتقالية في اتخاذ التدابير اللازمة للتعبير الديمقراطي، وقد تأسس هذا الاختيار على افتراض أن الحراك يرفض إجراء الانتخابات في ظل غياب شروط الانتخابات الحرة، وخصوصًا ما يتعلق بضعف كفاءة الجهاز الإداري، كما دعا البيان إلى "فتح حوار صريح ونزيه مع ممثلي الحراك الشعبي والأحزاب السياسية المساندة لهذا الحراك وكذلك القوى الاجتماعية المؤيدة له"[37]. وقد خلص بيان آخر لنفس الشخصيات في 15 تشرين أول/ أكتوبر 2019 إلى أن هناك مبررات موضوعية لرفض الانتخابات الرئاسية، أهمها احتفاظ السلطة بحق الرعاية والهيمنة على الشأن السياسي وهي سلطة ذات طبيعة وصائية

---

[36]. رسالة الإبراهيمي ويحيى عبد النور ورشيد بن يلس، مرجع سابق. بينما كانت تثور توقعات بترشيح "طالب الإبراهيمي" لانتخابات الرئاسة، ظهرت هذه المبادرة لتتبنى خيار الفترة الانتقالية، وهو ما يختلف عن المسار الدستوري الذي تبناه الجيش، وقد اعتبر مراقبون أن "الإبراهيمي" حاول الابتعاد عن المشهد السياسي، ويمكن قراءة الإشارة لمبادرة أكتوبر 2017 كتعبير عن الرغبة في حدوث انتقال ديمقراطي، لكن المعالجة تواجه قصورًا من ناحيتين الأولى، اختلاف الظروف بسبب شغور منصب الرئاسة، وهو ما يقتضي التصرف بطريقة لا تؤدي لفراغ دستوري، والثانية أن النخبة السياسة شهدت انقسامًا واضحًا، وتتزايد احتمالات تهديده لمؤسسات الدولة بمرور الوقت، وبالتالي، فإن تجديد المبادرة لم يرع التغير في طبيعة الحالة السياسية.

[37]. رسالة طالب الإبراهيمي ويحيى عبد النور ورشيد بن يلس، مرجع سابق.

تتجاوز الدستور وتستخدم "أداة لكبح ديناميكية التغيير السلمي"، فانعقاد الانتخابات في هذه الظروف، يعمق أزمة السلطة ولا يتوافق مع تحقق الإرادة الشعبية. كما وجّه وزير الخارجية الأسبق أحمد طالب الإبراهيمي رسالة إلى شباب الحراك في 22 أيار/ مايو 2019، وعلى الرغم من تماسك ما جاء فيها حول تحديد ملامح الأزمة، فإنه لم يطرح حلولًا تضمن تحقق الانتقال السياسي، حيث اقتصر على أهمية دعم استمرار الحراك الشعبي، بجانب بدء السلطة في معالجة مشكلات الفساد وبدء حوار وطني واحترام حق التظاهر، وهي مطالب تبدو مؤقتة ولا تتصدى لأصل المشكل السياسي. ويخلص الإبراهيمي في رسالته إلى إمكانية الجمع ما بين الحل الدستوري والسياسي، حيث أن الهبة الشعبية هي استفتاء على الرغبة في التغيير، وأن دور المؤسسة العسكرية كان مهمًا في الحفاظ على سلميتها[38].

وفي هذا السياق، اعتبرت "جبهة القوى الاشتراكية" أن التجربة السودانية تشكل مثالًا للانتقال السياسي، ولهذا الغرض اقترحت بدء حوار شامل وشفاف يؤدي لانتقال ديمقراطي، تكمن ضمانات نجاحه في إطلاق سراح سجناء الرأي واحترام حريات التعبير والتجمع والتظاهر[39]، وهذا ما يتلاقى مع موقف التجمع من أجل الثقافة، عندما رأى أن الحل الإيجابي والسلمي الوحيد يتضمن إجراء انتخابات حرة بعد مرور البلاد بمرحلة انتقالية تسمح بفرصة لشخصيات سياسية مستقلة عن السلطة لتسيير البلاد لفترة لا تقل عن سنة يتم العمل خلالها عل توفير ظروف انتخابات رئاسية ديمقراطية[40].

ب)الحل السياسي في السودان

مع بداية الإعلان عن عزل البشير، ساد اتجاه عام لرفض البيان الأول للمجلس العسكري، واعتبر تحالف التغيير أن استمرار رموز المؤتمر الوطني يتعارض مع مطالب

---

[38]. رسالة طالب الإبراهيمي إلى شباب الحراك، 22 مايو 2019. طالب الإبراهيمي وشخصيات أخرى، بيان حول الوضع السياسي الراهن، 15 أكتوبر 2019.

[39]. جبهة القوى الاشتراكية، بيان الانتقال الديمقراطي، 18 أغسطس 2019.

[40]. التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، بيان الذكرى الأربعين للربيع البربري، 20 أبريل 2020.

"الحرية والتغيير" المتمثلة في التقويض الكامل لنظام الرئيس البشير، ولذلك كانت توجهات التحالف وحزب الأمة نحو حصر صلاحياته كرمز لسيادة الدولة، فيما يضطلع مجلس الوزراء بالسلطة السيادية، وخلصت مقترحاتهم لأهمية توسيع تمثيل المدنيين في السلطة الانتقالية وحصر دور الجيش والأجهزة الأمنية في مهام الدفاع والأمن. وهو ما تلاقى معه حزب "المؤتمر الشعبي"، فيما ذهب الإسلاميون لعدم استبعاد العسكريين من الترتيبات الانتقالية.

1- المرحلة الانتقالية كخيار وحيد

بشكل عام، تلاقت كل المكونات السودانية على الدخول في مرحلة انتقالية، لكنهم اختلفوا حول مداها الزمني، وتضمّن مقترح "الحرية والتغيير" للمرحلة الانتقالية تشكيلَ سلطة انتقالية لفترة أربع سنوات، تخضع فيها القوات المسلحة لقرارات السلطتَين السيادية والتنفيذية، وقد نص المقترح على ثلاثة مستويات للسلطة الانتقالية، يأتي في مقدمتها تشكيل مجلس سيادة بالتوافق مع المجلس العسكري، ويتشكل من 7 مدنيين و3 عسكريين، كما تضمّن المقترح أيضًا، تكوين مجلس للأمن القومي من سبعة عسكريين وثلاثة مدنيين بحكم عضويتهم في مجلس الوزراء، وهم رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير الخارجية، ويختص بكل شؤون الدفاع والأمن، ويرأسهما رئيس المجلس العسكري. كما نص على أن التحالف يختص بتشكيل مجلس للوزراء بصلاحيات تنفيذية كاملة، من 17 وزيرًا بحد أقصى، وتكون له صلاحية إعلان الطوارئ ووضع السياسة العامة للدولة. وفي هذا السياق، يقوم الموقف التفاوضي لاتحاد المهنيين على أهمية الفصل بين الوظائف المدنية والعسكرية، بحيث تكون وظائف العسكريين محددة في الأمن والدفاع لتشمل إعلان الحرب ومكافحة الإرهاب والتطرف، وبهذا المعنى، يميل لحصر اختصاصات العسكريين، فيما يُبقي الصلاحيات الأخرى لمجلس السيادة[41].

وفيما يتعلق بشكل الدولة، تبنّى مقترح تحالف التغيير مبدأ اللامركزية، بحيث يمكن تقسيم نظام الحكم لثلاثة مستويات، هي الاتحادي والإقليمي والمحلي، ويختص الحكم

[41] قوى الحرية والتغيير، مقترح دستور الفترة الانتقالية، 22 أبريل 2019.

الاتحادي بالتعبير عن سيادة الدولة والشئون القومية والعلاقات الخارجية، فيما يختص الحكم المحلي بتقديم الخدمات وتنفيذ السياسة العامة، وفيما يتعلق بالمستوى الإقليمي، لم يوضح المقترح طبيعة اختصاصات الحكومة الإقليمية[42].

2- الاتفاق الدستوري الانتقالي

أسفرت هذه المناقشات عن صدور الإعلان الدستوري، والذي يمكن تصنيفه كوثيقة مشتركة بين المجلس العسكري والحرية والتغيير، وكنوعٍ من الصيغ التعاقدية بين أطراف لا تعبّر عن كامل الدولة والمجتمع، وبعيدة عن قطاع من الحراك الشعبي، فهو يؤسس تداول السلطة وفقًا لمبدأ التبادلية والمحاصصة، فحسب المادة 16 من الاتفاق يختص مجلس السيادة باختيار الوزارات السياسية، وتظل المؤسسة العسكرية من مركبات ثنائية من القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، وهي تركيبة ستقود لهيمنة العسكريين على الشؤون السيادية والتنفيذية، بشكل يفرض قيودًا على توزيع السلطات، حيث يتمتع المكون العسكري في الحكم الانتقالي بميزة تفضيلية بانفراد مجلس السيادة بالإشراف على القوات المسلحة والإشراف المشترك على أجهزة الأمن [43].

وعلى مستوى التعامل مع النظام السابق، يرتب الوضع الدستوري الانتقالي سياسات التعامل مع الحركة الإسلامية، حيث تبدو فكرة تقويض آثار النظام السابق واضحة، فقد تضمنت المادة (3/5) أن الجرائم لا تسقط بالتقادم. ونّصت المادة (6) على أن الفترة الانتقالية 39 شهرًا، بالإضافة إلى المادة (6/7) والتي تشير لمحاسبة منسوبي النظام السابق وتسوية أوضاع المفصولين منذ 1989[44]، حيث تتقارب مواقفهم في اعتبار تصفية نظام الجبهة الإسلامية مهمة أساسية وعاجلة للمرحلة الانتقالية، وبغض النظر عن جدل أحزاب

---

[42] المرجع السابق.

– قوى الحرية والتغيير، رؤية «قوى الحرية والتغيير» للحكم خلال الفترة الانتقالية، 28 شعبان 1440 هـ – 03 مايو 2019.

[43]. وثيقة الإعلان الدستوري في السودان، 04 أغسطس 2019.

[44]. المرجع السابق.

اليسار حول الوثيقة الدستورية وتحفظاتهم على طريقة التفاوض، لكنهم متوافقون على استبعاد الحركة الإسلامية من شغل مناصب في المرحلة الانتقالية، كما أكّد الحزب الشيوعي في 24 تموز/ يوليو 2019 ضرورة تمديد المحاسبة لتشمل فض اعتصام القيادة العامة، والقتل أثناء احتجاج الشباب، بالإضافة لحل جميع المليشيات بما فيها الدعم السريع والاكتفاء بالقوات المسلحة والشرطة، وإعادة هيكلة الأمن ليصبح أجهزة معلومات.

وفيما تتوافق أطراف الحكم الانتقالي على استبعاد الحركة الإسلامية، فإنها تقدم مواقف مختلفة من الوثيقة الدستورية، فقد رأت "الجبهة الثورية السودانية" أن التوقيع على الاتفاق السياسي، تجاهل أمرين: الأول أنه لم يحظ بموافقة كل مكونات "الحرية والتغيير"، وبالتالي، تظل الجبهة الثورية خارج الاتفاق، ودون مشاورات حقيقية بين مكوناتها، والثاني أنه لم يتصد للمشكلات المزمنة منذ الاستقلال، ولم يتمكن من تعريف الوضع الدقيق الذي يواجهه السودان وكيفية التعامل مع القضايا الرئيسية، ولأجل تصحيح هذا الخلل طالبت الجبهة بإعادة طرح الاتفاق للنقاش وتأجيل إصدار الإعلان الدستوري[45].

كما اتخذ الحزب الشيوعي موقفًا مغايرًا قام على أن الاتفاق لم يضمن نقل السلطة للمدنيين بما يعطي شرعية للمجلس العسكري وهيمنته على الحكومة الانتقالية، كما أن الاتفاق تجاهل دور المؤتمر القومي الدستوري للاتفاق على ملامح الدولة[46]، وكرّس الحكم العسكري، ولذا رفض توزيع تبادل السلطة الذي تبنّاه الدستور الانتقالي بحيث ضمن وجود العسكريين في السلطة لفترة 21 شهرًا مع بدء المرحلة الانتقالية، ويرى أنها تطيح بفكرة الحكم المدني[47].

ثالثًا: الدولة والحراك السياسي

يرتبط تطور الحراك السياسي بطبيعة دور الدولة باعتباره عاملًا كاشفًا عن ديناميكيات

---

[45]. الجبهة الثورية السودانية، تعميم صحفي، أديس أبابا: 17 يوليو2019 .

[46]. الحزب الشيوعي السوداني، بيان من المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني حول الاتفاق السياسي، 17 يوليو 2019.

[47]. الحزب الشيوعي السوداني، بيان إلى جماهير الشعب السوداني، ٢٤ يوليو2019.

التغيير السياسي وفرصة وجود فاعلين بجانب المؤسسات الرسمية، وتبدو أهمية هذا المدخل في مناقشة حالة التماسك والهشاشة من جهة تأثيرها على الانتقال السياسي.

أ) الدولة والحراك في الجزائر

بدت أجهزة الدولة متضامنة تجاه إجراء الانتخابات الرئاسية، وخاضت في هذا الاتجاه نقاشات وترتيبات سياسية، كان منها إزاحة الفريق الموالي للرئيس بوتفليقة ومن أطلق عليهم "العصابة"، وهي عملية استهدفت المعارضين للانتخابات الرئاسية، حيث كانت المطالب المُغالى فيها والمتمثلة في رحيل كافة إطارات الدولة تهدف إلى الدخول في الفراغ السياسي وقطع الطريق أمام كل الحلول الممكنة، ولذلك اتجه الجيش لضرورة ترتيب الحراك، بحيث تقوده شخصيات وطنية عبر لجنة الحوار تكون مهمتها استيعاب مطالب الحراك الخاصة بشروط الانتخابات، باعتبارها الحد الفاصل بين احترام الدستور والفراغ الدستوري[48].

وجاءت بيانات رئيس الجمهورية المؤقت، عبد القادر بن صالح، متوافقة مع هذا التوجه، فقد أعلن الرئيس المؤقت بن صالح حياد الدولة وابتعادها عن مجريات الحوار مع ضمان حرية مناقشة القضايا المتعلقة بالانتخابات كمهمة مؤقتة، يتم بعدها التفكير في الإصلاحات السياسية، وهو ما يحسم الجدل بشأن مقترحات أخرى ذهبت لإقامة حوار سياسي يتعلق بمناقشة خيارَي الانتخابات أو بدء مرحلة انتقالية، وخصوصًا مع تعذر انعقاد الانتخابات في 4 تموز/ يوليو2019، وبالتالي، يعد خطاب "بن صالح" خطوة استباقية لحسم القرار السياسي بالاستمرار في المسار الانتخابي[49].

وأكد الرئيس المؤقت على أهمية الانتخابات كحل دستوري وهدف استراتيجي يمكن تحقيقيه عبر تحديث قانون الانتخابات بناءً على حوار سياسي. وبعد تسلمه نتائج جلسات الحوار، اتجه الرئيس المؤقت لإنشاء السلطة الوطنية للانتخابات كجهة مستقلة تكون مهمتها تنظيم الانتخابات، بدءًا من استدعاء الهيئة الناخبة إلى غاية الإعلان عن

---

[48]. كلمة قايد صالح رئيسي الأركان العامة في ورقلة، مرجع سابق.

[49]. خطاب رئيس الدولة المؤقت عبد القادر بن صالح، 3/ 7/ 2019.

النتائج، بجانب إقرار التعديلات على قانون الانتخابات 16-10 المؤرخ في 25 آب/ أغسطس 2016 في 14 أيلول/ سبتمبر 2019، ما يمثل تقاربًا بين موقف الدولة والمطالب الشعبية، وعلى هذا الأساس اتخذ قرار انعقاد الانتخابات في 12 أيلول/ ديسمبر 2019 بشكل قَطَع الطريق على الاختلاف حول التأويلات الدستورية[50].

وهو ذات المعنى الذي أكد عليه الجيش عندما رفض دعوة أحزاب اليسار بالدخول لفترة انتقالية والسير على غرار التجربة السودانية بالتفاوض مع الجيش، واعتبر أن وضع الجزائر يختلف عن غيره من البلاد الأخرى، هنا، يمكن الإشارة إلى اختلاف طبيعة المسار السياسي في السودان عن الجزائر، فبينما كان موقف الجيش السوداني مع الإطاحة بالدستور، تمسك الجيش الجزائري بالدستور، كعنوان أساسي للحفاظ على كيان الدولة واستمراريتها، وبالتالي، فإن المطالبة بإقامة حوار تتجاهل اختلاف السياق السياسي في البلدين[51].

كما قام رفض الجيش لطلب بعض الأحزاب الحوارَ المباشرَ على أنه يهدف لتعطيل الانتخابات الرئاسية وفرض قيود على تصرف الجيش للتعامل مع الأزمة، يكون الغرض منه وقف ملاحقة دوائر "العصابة" وإعادة بعث مشروعها حسب تطلعاتها وشبكاتها الخارجية[52].

وفي سياق مماثل، عمل المجلس الدستوري بشكل متماسك عندما أعلن إقراره حالة الشغور في 3 نيسان/ أبريل 2019 وتعذر إجراء انتخابات الرئاسة في 18 نيسان/ أبريل 2019 بسبب انسحاب المرشحين[53]، ثم اجتمع المجلس الدستوري في أيار/ مايو

---

[50]. خطاب رئيس الدولة المؤقت عبد القادر بن صالح للأمة، 15 أيلول/ سبتمبر 2019.

[51]. كلمة نائب وزير الدفاع الوطني، قائد أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أحمد قايد صالح، في زيارته إلى الناحية العسكرية الرابعة، من بسكرة، 4 سبتمبر 2019.

[52]. المرجع السابق. صدرت نتائج الحوار السياسي في تقرير "هيئة الوساطة والحوار، ورغم محدودية أهميتها، فإنها أجرت لقاءات مع 4271 من فواعل الحراك الولائي والمشتركين في الجلسات المحلية، و51 ما بين جمعية وتنظيم وطني، بالإضافة إلى 55 جمعية محلية، و17 حركة شعبية ومنتديات، 267 من النخب الجامعية و51 طالبا جامعيا، كما حاورت هيئة كريم يونس 49 شخصية من الأعيان والحكماء، إضافة إلى 521 شاب، و331 ناشط حقوقي، 65 من نخبة النساء و25 حزبا سياسيا، انظر قرن محمد إسلام، التحول السياسي في الجزائر من مأزق النظام إلى مأزق الحراك.

[53]. بيان المجلس الدستوري،3 أبريل 2019.

وحزيران/ يونيو 2019 للنظر في ملفات المرشحين لانتخابات 4 تموز/ يوليو 2019، وقرر استحالة إجراء انتخاب رئيس الجمهورية في موعدها، وطلب إعادة تنظيمها مرة أخرى، ولذلك كلّف رئيس الجمهورية بتهيئة الظروف الملائمة واستدعاء الهيئة الانتخابية، مما أتاح للسلطة التنفيذية فرصة تجاوز الجدل الدستوري حول شرعية المرحلة المؤقتة وانتهاء أجلها الدستوري، بما يستدعي الإقلاع عن الانتخابات وبدء مرحلة انتقالية[54]، وقد اجتمع المجلس الدستوري في كانون الأول/ ديسمبر 2019 لإقرار نتائج الانتخابات، لتكتمل وظائف وسلطات الدولة وتتراجع حدة الأزمة السياسية.

وفي التحليل الأخير، شكّل الجيش الجزائري العامل الحاسم في مسار الحراك الشعبي عندما حدد خيارات الانتقال عبر الدستور ورفض الدخول في مرحلة انتقالية أو القيام بانقلاب عسكري، ومنذ البداية، انحاز الجيش للحراك العشبي، لكنه في مرحلة لاحقة، أسس موقفه على المادة 102 من الدستور، بحيث وفّر مظلة حماية قامت بأدوار مهمة، فمن جهة ردعت الجهات القريبة من رئاسة الدولة عن استخدام العنف، ومن جهة أخرى، شجعت الجماهير على التظاهر[55].

وقد ظهرت اتجاهات تستدعي حالة حرب التحرير كمحفز للانتقال السياسي، فذهبت حركة عزم إلى أن الوضع الاستثنائي الحالي يماثل وضع تشرين الثاني/ نوفمبر 1954، فهو ليس صراعًا على السلطة بل هو صراع بين مشروعَين: استكمال الاستقلال وتحقيق السيادة، أو استمرار الوصاية الخارجية، ومن ثم فإنّ اختلاف الحراك حول المسار السياسي يمثّل تمديدًا للمشروع الاستعماري، ومن هنا تبدو أهمية الانتقال لتطوير الحراك السياسي نحو الوحدة والسيادة الوطنية في إطار المبادئ الإسلامية[56]، ولهذا كانت الحركة حادّة في رفضها لتعليق البرلمان الأوربي على الوضع السياسي في الجزائر واعتباره يمس بالسيادة الشعبية، حيث اعتبرت أن "مقترح الحل المشترك" الصادر عن البرلمان الأوروبي

---

[54]. بيان المجلس الدستوري،01 يونيو 2019.

[55]. قرن محمد إسلام، مرجع سابق.

[56]. حركة عزم، الأمانة الوطنية المؤقتة، بيان الفاتح من نوفمبر 2019.

في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 هو تدخل في الشؤون الداخلية تحت ترحيب طرف من الحراك ذي ارتباط بالقوى الاستعمارية[57].

ويمكن تفسير هيمنة الدولة في أن الجزائر لم يشهد تغيرًا في نمط الإنتاج يساعد على حدوث حراك اجتماعي، حيث ظل الريع يمثل السمت الأساسي لغموض عملية التنافس على السلطة، وذلك رغم سياسات التحول للقطاع الخاص والتعددية الحزبية، وظل التغير السياسي تابعًا لريع اقتصادي يقيّد الحقوق الفردية[58]، وقد ساهم مسار النظام السياسي في الجزائر في تكوين سلطة قادرة على التكيف مع الأحادية والتعددية بحيث تتراجع الخصائص الجوهرية لرأس المال الخاص والملكية الفردية في تراكم الرأسمال الاجتماعي وتقليل أثر النمط الريعي وشبكاته السلطوية. ويساهم هذا الواقع في عدم اكتمال الحراك السياسي[59]، وهو ما يجعل الإصلاح السياسي مرتبطًا بتوجهات الدولة وبموقفها من الحراك الشعبي، والذي اعتبره الرئيس المؤقت، يمهد لعهد جديد قائم على احترام مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية، مما شجع على بدء عملية تطهير واسعة لمكافحة الفساد وتبديد الأموال العامة، وبشكل يبدو عليه الانسجام بين الدولة والحراك الشعبي[60]، كما أن مواقف الرئيس عبد المجيد تبون في ذات الاتجاه، وتمضي نحو بناء "الجمهورية الجديدة"، بحيث يقوم على توازن السلطات والإصلاح الاقتصادي[61].

وقد أدت هذه السياسات لإجراء الانتخابات الرئاسية، وفوز الرئيس عبد المجيد تبون الذي بدأ مرحلة رئاسته بخطاب سياسي حدد فيه ملامح تصوره عن تعديل

---

[57]. الأمانة الوطنية المؤقتة لحركة عزم، بيان بخصوص "مقترح الحل المشترك" الصادر عن البرلمان الأوربي، 22/ 11/ 2019.

[58]. نوري دريس، المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: اقتصاد سياسي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 19، مارس 2016)، ص 71-73.

[59]. المرجع السابق، ص 88.

[60]. خطاب رئيس الدولة المؤقت عبد القادر بن صالح، مرجع سابق.

[61]. خطاب رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون للأمة عقب أداء اليمين الدستورية، 19 ديسمبر 2019.

الدستور وضمان الحقوق الثقافية واللغوية. ولاستيعاب معارضي الحكومة شكّل حكومة من 38 وزيرًا، ما يمكن تعريفه بحكومة موسعة تشمل التوجهات السياسية المعارضة للحكومة والبيروقراطيين، فيما خلت من نشطاء الحراك الشعبي، وهذا ما يعكس هامشية التغير السياسي، ويرجع لرغبة الرئيس في تقليل الخلافات فترة ما قبل إعداد الدستور واحتواء المطالب الجهوية، فيما رآه نشطاء مكافأة للجهويين والفرانكفونيين.

ب) الدولة والحراك في السودان

مع اندلاع الاحتجاج قدّمت الحكومة السودانية (الناطق الرسمي باسم حكومة الوفاق الوطني في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨) موقفًا يجمع ما بين محاولة تهدئة المحتجين والتهديد باستعمال القوة، فقد حذرت الحكومة من اتساع الفوضى والعنف والتخريب، ووعدت بالبدء في إصلاحات اقتصادية، غير أن هذا الخطاب بدا تقليديًا عندما أشار لوجود عوامل خارجية تسعى لهز الأمن والاستقرار، وذلك عندما تناول البشير في 3 كانون الثاني/ يناير 2019 أمام تجمع من العاملين والمتقاعدين في إطار احتفالات البلاد بالذكرى 63 للاستقلال أنّ جهات خارجية تقف وراء المظاهرات المطالبة بإسقاط النظام، وهي تتماثل مع ما تعرضت له بلدان؛ سوريا واليمن والعراق وليبيا واليمن ومصر وتونس.

ومنذ بداية الحراك، اتجهت الحكومة السودانية لفرض الحل العسكري كخيار رئيسي، فأشار عمر البشير أثناء ظهوره في حامية عسكرية بمدينة عطبرة لإمكانية تسليم السلطة للجيش، باعتباره القوة القادرة على حماية وتأمين البلاد ومكتسباتها، ووعد بتطوير الجيش وتأهيل أفراده. يمكن النظر لخطاب البشير كدعوة لمركزة الدور السياسي للجيش وليس التخلّي عن السلطة، فما يقصده البشير هو توطيد العلاقة مع الجيش وجعله ضمن التركيبة الحالية والمستقبلية للسلطة، ما يشير لتضاؤل قبول الحكومة بحدوث انتقال للنظام السياسي[62].

[62]. كلمة الرئيس السوداني عمر البشير في حامية 'عطبرة، 9 يناير 2019.

ومع اتساع نطاق الاحتجاج، حدث تغير في خطاب الحكومة وحلفائها، حيث بدا شديد الحدّة تجاه المعارضين، وفيما أشار البشير للتدخل العسكري ونقل السلطة للجيش، كانت تصريحات علي عثمان وغيره من النخب السابقة بعيدةً عن التداول السلمي للسلطة، وبدت الحكومة تميل نحو زيادة الاعتماد على الجيش وقوات الأمن، وهذا ما يمكن تفسيره من تحذير علي عثمان من الحرب الأهلية، ومن ظهور البشير المتكرر وسط الجيش بالزي العسكري، وهو مسار لا يسمح بحلول سلمية للخروج من الأزمة.

وارتبطت دوافع إزاحة البشير عن السلطة بانهيار أداء النظام السياسي وضعف المؤسسات، وقد ذكر بيان تنحيته عددًا من المؤشرات، كان في مقدمتها سوء الإدارة والفساد وزيادة حالة الفقر وانخفاض القدرة على تلبية الحاجات الضرورية[63]، وانتهاكات الحكومة ضد الاحتجاج الشعبي، وأعلن البيان بدء فترة انتقالية لمدة عامَين تتولى فيها القوات المسلحة بصورة أساسية وتمثيل محدود لمكوّنات اللجنة الأمنية العليا لرئاسة الدولة في السلطة الانتقالية، مع البدءِ بعدّة إجراءات، كان أهمها تعطيل دستور عام 2005 وإعلان حالة الطوارئ، وحل الحكومة، بالإضافة لفتح الفرصة أمام الجماعات المسلحة للمشاركة في المرحلة الانتقالية[64].

وبمرور الوقت، يحاول المكوّن العسكري توسيع صلاحياته التنفيذية، فقد توسع رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان في تناوله للسياسة الخارجية بشكل يخالف حدود تفويض الحكم الانتقالي، وذلك بعد الإعلان عن بدء الاتصال السياسي الرسمي مع إسرائيل، وأشار إلى أنها تلقى تأييدًا شعبيًا واسعًا[65]، وفي ذات السياق، يتجه عبد الله حمدوك رئيس الحكومة لاتخاذ سياسات مماثلة في الدعوة لوضع الدولة تحت وصاية مجلس الأمن وصندوق النقد. تكشف هذه التوجهات عن جانبَين من المشكل الانتقالي المزمن

---

[63]. بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة السودانية، مرجع سابق.

[64]. المرجع السابق.

[65]. حوار، البرهان لـ «الشرق الأوسط»: التطبيع مع إسرائيل لمصلحة السودان، صحيفة الشرق الأوسط، 14 فبراير 2020.

في السودان، الأول هو ما يرتبط بالنزاع على الصلاحيات بين المكوّنات العسكرية والمدنية، والذي كان سببًا دائمًا لانهيار المرحلة الانتقالية، والثاني أن هذه التوجهات دعمت تفكك التحالفات السياسية، سواء المشارِكة في الحكومة أو تلك الموجودة خارج السلطة، بسبب الخلاف على الاستحواذ على السلطة[66].

فيما ركّز خطاب "قوى نداء السودان" الجديد على مهام استكمال الثورة وتحقيق السلام الشامل وتصفية مشروع التمكين من خلال توسيع التحالف بين المكوّنات السياسية المختلفة؛ قوى النداء والحرية والتغيير، وذلك على أساس المواطنة والديمقراطية والمصالحة الشاملة وبدء إجراءات بناء الثقة الواردة في الوثيقة الدستورية، وقد رأى رئيس نداء السودان بأن الحياة السياسية ونداء السودان يحتاجان إلى إصلاحات جذرية وتطوير يخاطب المرحلة الحالية وإعادة هيكلة نداء السودان وفق مرحلة الشراكة الجديدة وبالتعاون مع حزب الأمة[67].

تبدو مؤشرات الانقسام والصراع واضحة، ففي حالة السودان ترفض الحكومة الانتقالية التعايش مع بقايا النظام السابق، وهي مواقف ترجع لفترة مشاركة مكوّناتها في معارضة البشير، حيث وضعت توجهاتها نحو أفكار تقويض حكم "الجبهة الإسلامية" وتصفية آثاره سياسيًا واجتماعيًا. ومع طول فترة حكم البشير دون معالجة أخطائه أو تصحيح مساره، ترسخت الأفكار الثأرية لدى اليسار السوداني، وخلصت إلى ضرورة السير بدون الإسلاميين، وتعدّ سياسات إعادة هيكلة المؤسسات العامة وإغلاق مؤسسات إعلامية ضمن إجراءات محو آثار النظام السابق.

كانت هذه التوجهات راسخة في وعي "تحالف الحرية والتغيير" وقت صياغة

---

[66]. قوى الحرية والتغيير، بيان حول اجتماع رئيس مجلس السيادة الانتقالي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، فبراير ٢٠٢٠. الحزب الشيوعي السوداني، بيان من سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني حول (ما رشح عن لقاء الفريق البرهان مع نتنياهو)، 4 فبراير 2020.

[67]. المجلس القيادي لنداء السودان، البيان الختامي لاجتماع المجلس القيادي لقوى نداء السودان، العين السخنة (مصر)، 30 سبتمبر 2019.

الوثيقة الدستورية الانتقالية، حيث كان الإصرار على إطالة المرحلة الانتقالية لأربع سنوات، كما كانت هذه التوجهات واضحة لدى المجلس العسكري فيما يتعلق بإعادة الهيكلة والتخلص من أسباب التوتر داخل أجهزة نظام البشير ولزوم اعتقال سياسيي الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني.

خاتمة

وفي تماثل مع تجربة الربيع العربي، لم يتمكن الحراك في البلدين، الجزائر والسودان، من تكوين تنظيماته الخاصة؛ ففي حالة الجزائر لم يستطع الخروج على الأحزاب التقليدية، كما وقع الحراك في السودان تحت هيمنة أحزاب اليسار، بجانبَيه التقليدي والتحديثي، وعلى أي حال، يمكن ملاحظة سمتَين حول هذا الحراك هما: ضعف المكونات التنظيمية وضعف المحتوى الفكري والسياسي بشكل يقلل من فرصة تطوره السياسي أو بناء شبكات النفوذ الخاصة.

وبشكل عام، لم يكن الحراك الجزائري على موقف واحد، فهناك تيار أساسي ظل داعمًا للحل الدستوري وعدم الدخول في مرحلة انتقالية، لأنها ستقود لسيولة سياسية وتفتح الباب أمام صراعات جديدة، ورأى هذا الفريق أن شغل منصب الرئاسة ضرورية وحماية للدولة من الانفلات السياسي أو الأمني. وعلى خلاف هذا التوجه، ظهر فريق آخر يدعو لتأسيس الجمهورية الثانية عبر مرحلة انتقالية يضطلع بها مجلس تأسيسي لتحديد هوية الدولة وطبيعتها، غير أنه لم يطرح نقاطاً صلبة يستند عليها المسار الانتقالي، سواء ما يتعلق بطريقة التشكيل أو بالآجال الزمنية، حيث تركها لجلسات حوار التي لم تتسم بالانضباط المؤسسي الذي يكسبها المشروعية.

فقد اتسمت خبرة الأحزاب السودانية بضعف تماسك الأفكار السياسية ووجود خلافات أساسية حول دور السلطة وهوية الدولة، وكانت هذه الخلافات السبب الرئيسي وراء فشل التجارب الانتقالية السابقة منذ الاستقلال، كما يتضح أنها ظلت خلال عملها المشترك في المعارضة على مدى 30 عامًا أكثرَ تباعدًا وتنافرًا، بشكل انعكس سلبيًا على

تجربة الديمقراطية. وعلى مدى استقلال السودان طُرحت فكرة النظام الانتقالي ومجلس السيادة كحل للخروج من الأزمات التي تلت الحكم العسكري، لكن الفكرة ظلّت موضوع اشتباك بين الأحزاب السياسية ولم تساهم في حدوث انتقال سياسي، وبالتالي، فإن ما طرحه الحراك السوداني، بجانبَيه المدني والعسكري، هو استنساخ لمحاولات سابقة أدخلت الدولة في حلقة مفرغة منذ الاستقلال.

تبدو نقطة الخلاف المركزية بين تجربتَي الحراك متمثلة في اختلاف روافع إدارة الأزمة السياسية، ففي حالة الجزائر، دارت عملية معالجة نقل السلطة بالاعتماد على الديناميات الداخلية، جهاز الدولة وتحالفاته المدنية، وكان للقناعة بدور الدولة من قِبَل قطاع مهم من الحراك دورٌ في بناء الثقة الداخلية والحصانة ضد التدخلات الخارجية، وهو نقيض ما كان في الحالة السودانية، حيث جرت أحداثها تحت شبكة من الفاعلين الدوليين والإقليميين زادت من الانقسامات الداخلية بين الجيش والمنظمات الشعبية والحزبية.

وقد كشفت تداعيات الربيع العربي عن جانب من خصائص الديناميات في البلدان العربية، سواء على مستوى الحراك الشعبوي والتنظيمات المرافقة له أو على مستوى العلاقات المدنية– العسكرية، وكان من أهمها إثارة الجدل حول طبيعة الدولة والاندماج الوطني كملامح للنظم السياسية المتخيلة. وبينما كانت تجارب الربيع العربي غير مشجعة على ظهور حراك جديد، حيث انتهت في معظمها لأزمات سياسية وأمنية أو حرب أهلية، فإن ظهور محاولات جديدة للتغيير السياسي، تكشف عن جانب من الحيوية المحتملة للإصلاح السياسي والتمرين المستمر في التعامل مع الشبكات السياسية الحاكمة.

المبحث الثاني

تحدي الطائفية: الحراك الشعبي في لبنان والعراق

محمد سليمان الزواوي*

مثّلت الموجة الثانية من حراك الربيع العربي امتدادًا متطورًا لحالة الحراك الأولى في 2010 والتي بدأت في تونس، حيث تكشفت الأحداث الراهنة في كل من لبنان والعراق والجزائر والسودان عن تطور في وعي الناشطين وفي سقف مطالبهم، وكذلك في إدراكهم لمناورات السلطة وتكتيكاتها مع المتظاهرين. وفي حالتي لبنان والعراق يمثل الحراك الراهن تحديًا للنمط التوافقي من السياسات الطائفية، ومحاولة لتخطي تلك التركيبة التي أثبتت فشلها في ظل النخب الحالية في فرز سياسات تؤدي إلى حكم رشيد أو إلى تطور في أنماط الحكم بما يؤدي بالتالي إلى أي تقدم اقتصادي أو اجتماعي. وفي هذه الورقة نحاول رصد الحراك في البلدين والاقتراب من ملامح تلك الظاهرة السياسية وتفكيكها في إطار تحليل طبيعة الحراك الحالي وبنيته، وفرصته السياسية، وأدوات المتظاهرين في الضغط على النخب السياسية والتحديات والفرص في كلا البلدين.

تميز إشعال الحراك الشعبي العراق ولبنان، مثل بقية الربيع العربي، بغياب قيادة القوى المنظَّمة في المجتمع المدني، مثل الأحزاب والنقابات للمشهد الثوري الذي جاء عفويًا من الجموع، وكرد فعل شعبي عامٍّ على مشكلات متعلقة بالشئون الحياتية لكلا الشعبين، مع بروز بعض التيارات اليسارية في واجهة الحراك نظرًا لانشغالها الفكري بقضايا العدالة الاجتماعية وأوضاع الفقراء، ما مثّل فرصة سياسية عززتها حالة الاستياء العام التي وصلت إلى حد عدم استمرار القدرة على الاحتمال من جموع المتظاهرين؛ حيث عزوا تلك المشكلات إلى فشل التركيبة السياسية في البلدين في أن توفر حلولاً فاعلة لمشكلات الحياة اليومية، ومن ثم كانت المطالب بالتغيير الشامل في البنى السياسية والمؤسسية، وما يستتبعه من إعادة تشكيل النخب الحاكمة للبلاد

* باحث في العلوم السياسية ومحاضر بمعهد الشرق الأوسط بجامعة صقاريا- تركيا.

وصولاً إلى مطالب بإعادة صياغة العقد الاجتماعي الذي يحكم العلاقة ما بين الحاكم والمحكوم.

وتتشابه الحالتان العراقية واللبنانية بوجود البعد الطائفي والديني الذي يطغى ويهيمن على البعد السياسي بل ويعمل على تشكيله، حيث يجادل البعض بأن المحاصصة، الطائفية أو العرقية، التي هيمنت على المشهد السياسي، سواء في صورة وثيقة قانونية مكتوبة أو اتفاق عرفي عام، أدت إلى زيادة أنماط السياسات الطائفية التي عملت بصورة ممنهجة على تحقيق مصالح الجماعات الطائفية/ العرقية أكثر من تكريسها للبعد الوطني في حل المشكلات الحياتية ومن ثم ساهمت في عرقلة التطور السياسي، كما عملت على إفساد الثقافة السياسية التي عانت هي الأخرى من عدم التطور باتجاه المصلحة الوطنية في كلا البلدين، حيث يُعزى ذلك إلى عودة كل طائفة إلى انحيازاتها الأولية من أجل تحقيق مصالحها في مواجهة مصالح الطوائف الأخرى.

كما تتميز الحالتان بوجود قوى إقليمية خارجية نافذة داخل المشهد السياسي تكاد تكون هي المتحكمة فيه، بما يؤدي إلى التشكك في كل من نزاهة وفاعلية النخب السياسية على حد سواء؛ والتي بات المتظاهرون يرونها على أنها مرتبطة ارتباطًا عضويًا بقوى خارجية تحقق مصالحها الوطنية على حساب مصالح كلا الشعبين. كما برزت في الربيع العربي ظاهرة ضعف الحكومات أمام تصاعد قوى الشعوب، لا سيما في ظل بيئة سياسية تعمل فيها فواعل، دون الدول، ذات طبيعة مسلحة ترقى إلى درجة ميليشيات طائفية منحازة جغرافيًا تتشابك أدوارها السياسية والعسكرية وتمثل تحديًا لاحتكار الدولة للعنف، بما يمكن ردّه أيضًا لتلك التدخلات الإقليمية في الشأن الوطني لها.

وسنحاول في الورقة أن نحلل بنية الفرصة السياسية في كلتا الحالتين، ومدى قدرة الحشود على تحقيق أهدافها بالضغط على النظام دون أن يكون لها إطار سياسي منظم، ومدى قدرتها على تحدي القوى محتكرة العنف في المجتمع وبناء تنظيم سياسي لها، في ضوء التدخلات الإقليمية لكلتا الحالتين.

أولاً: الحالة اللبنانية

- **تطور مكونات الحراك وبنيته التنظيمية**

بالرغم من الاستقرار الشكلي للسياسات الداخلية اللبنانية على المحاصصة الطائفية منذ اتفاق الطائف لعام 1989، إلا أن تفشي الفساد وما نتج عن فشل الدولة في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين أدى إلى اندلاع العديد من الاحتجاجات الشعبية في لبنان التي باتت تتهم النظام السياسي بأكمله بالعجز والفشل، ومن ثم الحاجة إلى التغيير الجذري، وهو ما برز في رفع مطالبات اللبنانيين "كلن يعني كلن"[1]. تلك التظاهرات التي يمكن تتبعها منذ حراك آب/ أغسطس 2015 المتعلق بتكدس النفايات في العاصمة اللبنانية إلى الحراك الحالي، حيث كانت أصابع المتظاهرين تشير إلى فساد البنية التحتية وعدم وجود آلية مناسبة لجمع القمامة، وهو ما تحول إلى حملة شاملة لمحاربة الفساد الذي اعتبروه السبب الرئيس في تدني الخدمات الحكومية[2].

ويمكن الحديث عن ثلاثة تيارات أساسية في الحراك اللبناني:

التيار الأول هو القطاع العريض من المتظاهرين المتجاوزين لحواجز الانتماء الطائفي، والذي يضم ناشطين من المجتمع المدني وبعض الحركات الشبابية (حزب سبعة، وبيروت مدينتي، والوطن، وحرّاس المدينة، وشباب لطرابلس، وشباب لبيروت ...)، والطلّاب والعسكريون المتقاعدون، إضافة إلى الجماعة الإسلامية (الطائفة المسلمة/ السنّة) والحزب الشيوعي والحزب الناصري (القومي)... وهي أحزاب أو جماعات خارج معادلة الحُكم عمومًا.

أما **التيار الثاني** فهو الأحزاب والتيارات ذات البعد الطائفي والمحسوبة على الطبقة السياسية الحاكمة المتهمة بالفساد، لكنها أخذت موقفًا إعلاميًا داعمًا بحذر للحراك

---

[1] بي بي سي العربية، "**مظاهرات العراق ولبنان: من "شلع قلع" إلى "كلن يعنى كلن"** 19 نوفمبر 2019، على: https://www.bbc.com/arabic/50287128

[2] المصدر السابق.

الجماهيري، وقدمت استقالات وزرائها من الحكومة مما أدى إلى انيهارها في النهاية، ولها مشاركة نسبية ميدانيًا، كتيّار المستقبل بقيادة رئيس الحكومة سعد الحريري (الطائفة المسلمة/ السنّة)، والقوّات اللبنانية بزعامة سمير جعجع (الطائفة المسيحية/ المارونية)، والحزب التقدّمي الاشتراكي بقيادة وليد جنبلاط (الطائفة الدرزية).

أما **التيار الثالث** فهو القوى المشككة في الحراك بالرغم من اعترافها بمشروعية مطالبهم، وهو يضمّ كلًّا من حزب الله بقيادة حسن نصر الله وحركة أمل بزعامة رئيس البرلمان نبيه برّي (الطائفة الشيعية)، إضافة إلى التيّار الوطني الحرّ بقيادة وزير الخارجية جبران باسيل صهر رئيس الجمهورية (الطائفة المسيحية/ ماروني)، وحزب المَرَدَة بقيادة سليمان فرنجية (الطائفة المسيحية/ المارونية)، والحزب الديمقراطي اللبناني بزعامة الأمير طلال أرسلان (الطائفة الدرزية)[3].

وفي الحراك الحالي يمكن تتبع بداية الحشد الشعبي إلى أنباء عن قيام الحكومة بفرض ضريبة على المكالمات الصوتية لتطبيق "واتساب"[4]، وبالرغم مما يبدو من عدم محورية هذا الإجراء وتأثيره على حياة المواطن العادي المعيشية مقارنة ببقية الخدمات الحكومية الأخرى، إلا أن هذه الخطوة كانت رمزًا للعجز الحكومي الذي فشل في خلق الثروة وجلب الاستثمارات واللجوء في المقابل إلى فرض مزيد من الضرائب، ما اعتبره المتظاهرون مؤشرًا على قدوم موجة جديدة من الغلاء في ظل تدني الخدمات وتفشي الفساد، لا سيما الطائفي منه. فتشير الأرقام إلى أن الطائفية في لبنان كانت وبالاً على المجتمع ككل؛ فحسب تقديرات البنك الدولي لعام 2016 كلفت سياسات المحسوبية ما يقارب 9٪ من الناتج المحلي سنويًا، حيث لم تعمل الدولة على معاقبة الفساد إذا كان متصلاً بنخب سياسية طائفية، في حين كان يحصل الموظفون الرسميون ورؤساؤهم على

---

[3] أحمد الحيلة، **الحَراك اللبناني وحواجز الطائفية السياسية.. مُغالَبة أم تحسين لشروط العلاقة؟**، منتدى السياسات العربية، نوفمبر 2019، ص: 4، على:
https://www.alsiasat.com/wp-content/uploads/2019/11/APF-PDF-8-11.pdf

[4] دويتش فيله الألماني، لبنان- **فرض ضريبة على "وتساب" يقدح شرارة احتجاجات واسعة وصلت للمطالبة بإسقاط الحكومة**، 18 أكتوبر 2019، على: https://bit.ly/2I4luYR

نحو 25٪ من أموال القطاع العام، وظلت معدلات الفقر عند أرقام مرتفعة في الشمال والجنوب على حد سواء، كما كانت الطائفية عقبة أمام خلق الوظائف حيث تحولت المؤسسات المرتبطة طائفيًا إلى أداة زبائنية سياسية قلصت من نمو الوظائف الموفرة لمنافسيها السياسيين[5]. ويُقدّر الدين العام في لبنان بأكثر من 86 مليار دولار، أي أكثر من 150٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهي ثالث أعلى نسبة في العالم بعد اليابان واليونان، وتبلغ نسبة البطالة أكثر من 20٪، إضافةً إلى تراجع في حجم التدفقات المالية من الخارج، وزيادة صعوبة تمويل الدولة بالعملات الأجنبية، وارتفاع مطرد في حجم الدين العام الذي تجاوزت نسبته 150٪ إجمالي الناتج المحلي[6].

- **الأفكار السياسية والمطالب**

بدأت مطالب الحراك بإسقاط الحكومة، وهو ما تحقق بالفعل، والإصلاح ومحاربة الفساد، ثم اتخاذ إجراءات إصلاحية للاقتصاد، وتنصيب حكومة تكنوقراط لمدة 6 أشهر بصلاحيات استثنائية، ثم إجراء انتخابات نيابية جديدة عبر استحداث قانون انتخابي وطني جديد يمهّد الطريق إلى إلغاء الطائفية السياسية في عموم البلاد، واستعادة الأموال المنهوبة، ثم استقلال القضاء، في حين بدا أن الهدف الرئيس هو تغيير الطبقة الحاكمة بطبقة جديدة ذات رؤية سياسية متطورة تخرج البلاد من أزمتها الاقتصادية[7]. وبالنظر إلى تركيبة النظام السياسي اللبناني، الذي كان يتسم بقدر من الحرية مقارنة بأنظمة عربية أخرى، وبالنظر كذلك إلى المحاصصة الطائفية التي سمحت لكل طائفة بأن تشكل أحزابها وحركاتها، فإن عملية الاحتجاج الشعبي في حد ذاتها لا تعد جديدة على الواقع البناني، حيث إن البنية السياسية للبلاد كانت تسمح بتلك التظاهرات والفعاليات التي اعتادت

---

[5] مهى يحيى، **صيف الحراك المدني: الطوائف والمواطنون في لبنان والعراق**، مركز كارنيجي الشرق الأوسط، 30 يونيو 2017، على: https://carnegie-mec.org/2017/06/30/ar-pub-71485

[6] دويتش فيلله، المصدر قبل السابق.

[7] شفيق شقير، **الحراك اللبناني: البواعث والمكونات والتداعيات**، مركز الجزيرة للدراسات، 23 ديسمبر 2019، على: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/12/191223080030054.html

الأحزاب على تدشينها في المواسم الانتخابية، ولذا فإن الحشود الجماهيرية ليست غريبة على الساحة السياسية اللبنانية، كما أن بنية الفرصة السياسية في لبنان ربما تتمثل في التحول في شكل التنظيم الاجتماعي والحشد العام نتيجة لتطور وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، التي سمحت بجماعات دون التشكيلات الحزبية والنقابية التقليدية بالاحتشاد حول أهداف حياتية تمس المواطنين بعيدًا عن الحسابات الحزبية للنخب الحاكمة، كما سمحت وسائل التواصل كذلك لتلك المجموعات بتخطي الإعلام التقليدي المملوك لرجال الأعمال والأقطاب الحزبية والعائلات السياسية في البلاد، كما استطاعت كذلك تخطي حواجز المال السياسي الذي يضخ لأهداف حزبية ومذهبية ودينية، وباتت الجموع الطامحة في إعادة تشكيل البنية السياسية قادرة على الحشد والتعبئة والضغط على الحكومة، وهو ما يمثل تغيرًا جذريًا في المشهد السياسي اللبناني.

كما أدت جماعية ذلك الحراك ولامركزيته إلى تخطيه لحاجز الطائفية حيث عملت على تشجيع الفئات التي ظلت على هامش الحراك السياسي على النزول إلى الشارع، للاعتراض على الأوضاع المعيشية متحدية حتى قياداتها الطائفية، حيث انتشرت التظاهرات في كل أنحاء لبنان من شماله إلى جنوبه، ولم تكن متمركزة فقط في العاصمة بل انتشرت إلى المناطق المسيحية والشيعية على حد سواء، حيث عمل الواقع الافتراضي الجديد على الحديث بحرية على منصات التواصل وتبادل الصور والتعليقات بين اللبنانيين على أساس وطني وليس طائفي، وهو أبرز ما يميز الحراك الحالي وبنية فرصته السياسية التي باتت عابرة للطائفية بعد أن ربطت بينهم المشكلات الحياتية، كما صمد الحراك أمام اتهامات زعيم حزب الله حسن نصر الله بالتمويل الخارجي، و"افتعال حرب أهلية" حيث انتشر هاشتاج "أنا ممول الثورة" ردًا على تساؤلاته وتشكيكه في دوافع ذلك الحراك[8].

- **تشابكاته مع الحكومة والقيود التي تواجهه**

وبالرغم من أهمية ذلك التحول في طبيعة الحراك الشعبي اللبناني باعتباره قائماً

[8] سي إن إن العربية، 26 أكتوبر 2019، على: https://cnn.it/37Ixf1G

على أسس وطنية عابرة للطائفية، إلا أن فرص نجاحه في تحقيق أهدافه تعتمد على قدرته على التنظيم بتحوله إلى حركة اجتماعية نافذة ذات هيكلية وفكرة قائدة وأهداف محددة من أجل الوصول إلى نجاعة الضغط على تركيبة السلطة القائمة من أجل إجبارها على إجراء تنازلات حقيقية تؤدي إلى تغيير المشهد السياسي واستبدال النخبة بل وتعديل الدستور بما يمثل ملامح ثورة حقيقية على الساحة اللبنانية[9]. كما يجب على ذلك الحراك أن يجد آلية لتصعيد نخب جديدة تتحدث باسمه وتنقل مطالبه، وتعمل على بث ثقافة سياسية جديدة في المجتمع اللبناني تمثل بديلاً للسياسات التقليدية التي تعتمد على المال السياسي والطائفية.

وبالنظر إلى المكتسبات التكتيكية التي أنجزها الحراك، والتي تتمثل في إسقاط الحكومة السابقة وتعيين الحكومة الجديدة التي شكلها حسان دياب، إلا أن الحراك ينظر لها على أنها ذاتها الحكومة السابقة ولكن بغلاف جديد فقط، بل يرونها محسوبة كذلك على الجناح الإيراني وشريكة له بتغاضيها عن انتهاكات مسلحي حزب الله، ومن ثم عبروا عن آمالهم بأن تكون تلك هي آخر حكومة محسوبة على إيران في لبنان وأن ذلك سيمثل نجاحًا للثورة بتفكيك الميليشيات ووقف تهريب المواد الغذائية والوقود المدعم إلى الدولة السورية، في ظل ارتفاع الأسعار ومحاولات ضبط سعر صرف الدولار، في ظل حالة الركود في السياحة التي تشكل عماد الاقتصاد اللبناني[10].

وما من شك في أن الضغط الإقليمي على الداخل اللبناني سيتعاظم مع بدء صعود أي تيار وطني يقاوم الأجندات الإقليمية داخل البلاد، حيث سيعمل كل طرف على الحفاظ على حظوظه من السيطرة على فصائله الموالية له على الأرض، وبالرغم من أن الحراك الحالي أظهر زخمًا غير عادي خارج مظلة الحزبية والطائفية، حيث تجمع في أكثر من مناسبة في ساحة رياض الصلح بحشود وصلت إلى ثلاثمائة ألف متظاهر[11]، إلا أن

---

[9] راجع في ذلك: تشارلز تيللي، **الحركات الاجتماعية 1768-2004**، ترجمة ربيع وهبة، الطبعة الأولى 2005، المجلس الأعلى للثقافة، مصر.

[10] حوار مع وزير العدل اللبناني الأسبق، اللواء أشرف ريفي، بتاريخ 13 يونيو 2020، على:
https://www.youtube.com/watch?v=qFTCXiZHhvE

[11] حسب قياسات عالم الإحصاء اللبناني ربيع الهبر، أن ما يقارب الـ 300 والـ 340 ألف لبناني احتشدوا في

الحجم الحقيقي لذلك الحراك عبر الدولة اللبنانية لم تعرف نسبته بعد على وجه التحقيق؛ حيث تشير إلينا التجربة المصرية أنه في أول انتخابات رئاسية بعد الثورة حصل مرشح النظام السابق أحمد شفيق على ما يقارب نصف أصوات الناخبين في المرحلة الثانية[12]، ومن ثم فإن الحراك الجديد على الساحة اللبنانية بحاجة إلى تطوير أدبيات تعمل على تفكيك الخطاب الطائفي من أجل تحييد دور وفعالية المال السياسي، والحالة التونسية تثبت أن ذلك ليس بعيد المنال بعد أن فاز رئيس غير محسوب على تيارات دولاتية أو إقليمية بمنصب الرئاسة، وهو الرئيس قيس سعيّد، الذي استطاع كذلك أن يتخطى إرادات القوى الإقليمية وأذرعها الإعلامية للفوز بمنصب الرئاسة.

كما أن أدوات التواصل الاجتماعي باتت عاملاً مغيراً لقواعد اللعبة، فقد بتنا نشهد حول العالم فاعلية تلك الأدوات في الحشد والتأييد وتغيير الخريطة السياسية، ولكن يظل التحدي الأكبر داخل المجتمع اللبناني هو التحدي الاقتصادي بالنظر إلى هشاشة الاقتصاد اللبناني؛ حيث خسرت الليرة اللبنانية 70٪ من قيمتها أمام الدولار الأمريكي منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2019، ووصل سعر صرف الدولار 5300 ليرة[13]، ومن ثم يجب على الحراك الجديد ونخبته الناشئة في الدولة اللبنانية ألا يكون خطابها سياسياً فقط بإعادة تشكيل التنظيم السياسي والمؤسسي في البلاد، بل يجب أن يحتوي الخطاب على آليات لتنشيط الاقتصاد وخلق الوظائف واستقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وحسن استخدامها وتوجيهها من أجل مصلحة المواطن اللبناني بتقديم خطاب بديل عن الأطروحات التقليدية القائمة، من أجل خلق كتلة شعبية كافية لدعم عمليات تفكيك البنى السياسية الحالية وكذلك مواجهة السلاح الطائفي وإعادة هيكلة القوى المحتكرة للعنف الشرعي داخل البلاد

ساحة رياض الصلح ببيروت، ووصفت بأنها التظاهرة الأكبر في تاريخ لبنان. راجع: يارا عرجة، **بماذا يتميّز الحراك اللبناني عن باقي الاحتجاجات العربية؟**، تي آر تي العربية، 22 نوفمبر 2019، على: https://bit.ly/2Vcxq2E

[12] بي بي سي عربية، **اللجنة العليا للانتخابات تعلن فوز محمد مرسي برئاسة مصر**، 24 يونيو 2012، على: https://bbc.in/39ZIBzJ

[13] بي بي سي عربية، **التشكيلة الحكومية في لبنان: هل من مخرج للأزمة؟**، 15 يناير 2020، على: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-51121799

بأن يصبح السلاح اللبناني الشرعي هو سلاح وطني وليس حزبياً ولا طائفياً يقوم باختطاف القرار الوطني من أجل تنفيذ أجندات أجنبية يدفع ثمنها المواطن اللبناني البسيط.

ثانياً: الحالة العراقية

- **تطور مكونات الحراك وبنيته التنظيمية**

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003، وبدء عملية تهميش السنّة وصعود نفوذ المليشيات الشيعية، ظلت التظاهرات في المدن السنية حاضرة لا سيما بدءاً من 2011 كتعبير عن تهميشهم في المؤسسات الأمنية والعسكرية، واعتراضاً على الممارسات المذهبية ضدهم وعمليات القتل والترويع في حقهم، وظلت ثوراتهم متواصلة على أسس طائفية حتى وصلت التظاهرات إلى المناطق الشيعية الجنوبية في نهاية عام 2018، اعتراضاً على النفوذ الإيراني وسوء الأوضاع المعيشية وتهالك البُنى التحتية، والذي بلغ ذروته في اقتحام مقر القنصلية الإيرانية وإضرام النار فيها في واحدة من أهم المعاقل الشيعية في مدينة البصرة العراقية، وصلت كذلك إلى حرق المتظاهرين لصور للخميني ولخامنئي في شارع الخميني في البصرة، وهجمات على مقرات الأحزاب الموالية لإيران، وهي منظمة بدر، وعصائب أهل الحق، وتيار الحكمة[14].

وتعد تلك الحادثة علامة فارقة في الحراك الشعبي العراقي، وتجسيدًا للفرصة السياسية، ويمكن اعتبارها تأريخًا لبدء التمهيد للحراك الوطني الحالي الذي بدأ رسميًا في تشرين الأول/ أكتوبر 2019 رافعًا شعارات ترفض كلاً من نفوذي طهران وواشنطن بالعراق، وأن تكون البلاد مسرحاً للصراع الأمريكي الإيراني[15]، بعد سلسلة من المطالب الشعبية أيضاً مثل القضاء على الفقر والبطالة وسوء الخدمات وفساد أجهزة الدولة

---

[14] دويتش فيلله الألمانية، **ظل التدخلات الإيرانية يخيم على تظاهرات العراق المطلبية**، 20 يوليو 2018، على:
https://bit.ly/32fJxgY

[15] وكالة أنباء الأناضول التركية، **100 يوم على احتجاجات العراق.. تنديد واسع بواشنطن وطهران**، 10 يناير 2020، على:
https://bit.ly/2v6iIzD

وأزمة الطاقة، بما يؤشر كذلك على تخطي المتظاهرين لعتبة الطائفية من جهة، وتحميل إيران وأذرعها مسئولية ذلك التدني في الخدمات من جهة ثانية[16].

وتشير المشاهدات العامة للحشود في ذلك الحراك الشعبي العراقي إلى أن الشباب يتولون القيادة ويمثلون شريحة واسعة منه، لاسيما أولئك الذين لم يشهدوا فترة حكم صدام حسين وحكم البعث الشديد، ونشأوا كذلك على مشاهد الثورات العربية وتطورت لديهم عبر السنوات خبرات متراكمة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتعلموا دروساً من تجارب الشعوب المجاورة، بعد أن شهد العراق تحولات اجتماعية بدءاً من سنوات الحصار أدت إلى زيادة عدد الفقراء مقارنة بحقبة الرئيس صدام حسين، كما شهدت تلك الحقبة انهيار البنية التحتية للبلاد، ما خلق واقعًا جديدًا عاشه أبناء ذلك الحراك. كما يشير امتداده الجغرافي الذي انطلق من بغداد في ساحة التحرير وساحة الطيران بمنطقة الباب الشرقي إلى أحياء في الصدر وحي أور والصليخ والزعفرانية والشعلة والشعب، إلى ذي قار وميسان ومدن أخرى جنوبي البلاد إلى أن تلك الحشود تتمتع بتأييد على المستوى الوطني وأنها تمثل بالفعل شرائح متنوعة، عمرية وجغرافية، من الشعب العراقي بعيداً عن الطائفية والعرقية.

- **الافكار السياسية والمطالب**

إلى جانب المؤسسات السياسية الرسمية مثل الأحزاب والبرلمان والرئاسة وغيرها، فإن المشهد العراقي يعاني هو الآخر من شح النخب السياسية التي تعمل على الإطار الوطني بدون خلفيات طائفية أو عرقية، وهو ما دعا الحراك الحالي إلى تغيير المشهد بكامله بلافتات "شلع قلع" في ساحة التحرير في العراق، بالرغم من أن الحراك كذلك لم يفرز قادة ميدانيين قادرين على صياغة المطالب الشعبية في صورة أهداف وأفكار سياسية قائدة تبلور اتجاهات وطنية ناضجة تستطيع الوقوف أمام الأدبيات السياسية الطائفية

[16] دويتش فيلله الألماني، **اقتحام مقر القنصلية الإيرانية في البصرة وإضرام النار فيها**، 7 سبتمبر 2018، على: https://bit.ly/37SK6ym

السائدة، فضلاً عن تغول المليشيات الطائفة التي حاولت اختطاف الحراك في بدايته وعندما فشلت قامت بعمليات ترويع واسعة ضد المتظاهرين السلميين، إلا أن مجمل المطالب العراقية تتلخص في تغيير المشهد السياسي برمته بنخبة سياسية جديدة تعمل في بيئة سياسية وطنية غير طائفية، وتعمل على تغيير الدستور وتغييرات هيكلية في مجالس المحافظات واستقلال المؤسسة العسكرية وإصلاح التعليم والقطاع الصحي ودعم للفقراء وإقراض الشباب، إلى جانب إخراج النفوذين الإيراني والأمريكي من العراق، بمطالب جذرية بإسقاط هيمنة الأحزاب واستبدال النظام البرلماني برئاسي[17].

ويمكن مقارنة الحالة العراقية بالحالة المصرية؛ حيث اصطدمت قوى الثورة بالقوى الأمنية للنظام العسكري، والتي عملت على القضاء على كافة التيارات الثورية بالقتل والاعتقال والنفي القسري، مستخدمة أقصى درجات القوة بدون رادع داخلي أو خارجي، وعملت على تجفيف الساحة من المعارضة لإنشاء نظام سلطوي. وبالرغم من التضحيات الجسيمة التي بذلها الحراك الشعبي العراقي، ومواجهته لآلة المليشيات الدموية، إلا أن استمرار الحراك وفاعليته يعتمدان على المخزون البشري الكبير للدولة العراقية التي يمكن أن تتحمل خسائر في الدماء طالما أن الأوضاع المعيشية هي الأخرى أشبه بالموت، حيث تكاد تنعدم الخدمات الحكومية في معظم أنحاء البلاد، وهو ما يجعل اختيار مواجهة القتل قريبًا من مواجهة الحياة.

- **تشابكاته مع الحكومة والقيود التي تواجهه**

يعاني المشهد العراقي- مثل الحالة اللبنانية- من مشكلات الطائفية والتدخلات الأجنبية، وكذلك دستور يمثل محاصصة طائفية عرقية، إلا إنه وخلافًا للحالة اللبنانية يحتوي على نزاع مرير على توزيع الثروة، بالإضافة إلى تفشي المليشيات الطائفية التي ورثت الاحتكار الشرعي للعنف عن الدولة الوطنية التي باتت مختطفة ورهينة للقرار الخارجي، تلك المليشيات التي تعمل بأجندات مذهبية وتقوم بعمليات تطهير طائفي ضد

[17] مونت كارلو الدولية، **مطالب الحراك العراقي**، 4 أكتوبر 2010، على: https://bit.ly/2TatqhJ.

المخالفين، بالإضافة إلى تعدد المرجعيات الدينية التي تدير عمليات التفاوض السياسي طبقًا لمصالح طائفتها، وهو ما يمثل تحديًا إضافيًا للحراك العراقي الحالي. فإذا كان التحدي في الحالة اللبنانية يتمثل في تشكيل الأفكار والنخب وإقناع الشعب بأدبياتها عن طريق حراك اجتماعي يؤثر على انتخابات يشوبها الكثير من النزاهة مقارنة بالعالم العربي، فإن الحالة العراقية تشهد صعوداً لحراك وطني يحاول أن يتحدى ميليشيات عنيفة مسلحة تحمي الوضع الراهن وتعمل على تأبيده متمتعة بتغطية من إيران صاحبة النفوذ الأكبر على الداخل العراقي.

وبالنظر إلى شح المعلومات في الدولة العراقية، فإنه من غير المعروف نسبة تأييد الشعب العراقي للمطالب الوطنية التي رفعها الحراك الحالي؛ فالثقافة السياسية المشكّلة عبر عقود من القمع السياسي أدت إلى ركون الشعب إلى انحيازاته الأولية بعد انهيار القبضة التسلطية، وبات الشعب عبر الدستور الطائفي الجديد يعيدون تعريف هوياتهم طبقًا للعرق والطائفة، لا سيما بعد قيام الميليشيات المسلحة بعمليات واسعة للقتل على الهوية، وهو ما أدى إلى احتماء الطوائف داخل بعضها البعض في محاولة لتلافي الخطر القادم من الآخر. وإذا كان التوزيع الجغرافي للسنة والشيعة والأكراد منحازًا جهويًا في عهد صدام حسين، فإن ذلك بات أكثر وضوحًا عقب سقوط نظام صدام واحتلال العراق وانهيار منظومة الدولة وانتشار العنف، كما تم استخدام تنظيمات القاعدة وداعش وغيرها كوسيلة لجعل الصراع أمنيّاً، والتوغل في أراضي السنة وإجبارهم على التهجير الذاتي، ما أدى إلى مفاقمة أوجاع الدولة العراقية.

وكتصريحات نصر الله في الحالة البنانية، فإن المرشد الإيراني آية الله علي خامنئي صرّح بأن "أجهزة المخابرات الأمريكية والغربية تثير الاضطرابات بدعم مالي من دول رجعية في المنطقة"[18]، وهي ذات الاتهامات التي كانت توجه لناشطي الحراك العربي منذ الثورة التونسية، حيث إن الورقة الأخيرة دائمًا في حالة الدول ذات القوى الأمنية النافذة

[18] دويتش فيلله الألمانية، **بأدوات متعددة.. كيف تُعيق إيران خروج العراق من شباكها؟**، 1 نوفمبر 2019، على: https://bit.ly/39SZagT

هو أمننة الصراع من أجل جر المتظاهرين السلميين إلى ثنائية التخوين والعنف، من أجل شرعنة الاستخدام المفرط للقوة كما حدث في الحالة السورية، التي وصلت إلى حد استدعاء تدخلات خارجية للحفاظ على النظام أمام قوى الثورة، حيث يظل ذلك هو التحدي الأكبر أمام الحراك العراقي، وهو كيف يستطيع المتظاهرون الحفاظ على سلمية الحراك والاستمرار في الضغط على تحالفات النخب من أجل الحصول على مكاسب شعبية ذات قيمة للمواطن البسيط.

فالمعركة على الساحة العراقية ليست فقط مع المليشيات الطائفية بقدر ما هي مع سياسات إيران، التي يجادل بعض المحللين بأنها فقدت الحاضنة الشعبية لها في كل من العراق ولبنان، حتى في المناطق ذات الغالبية الشيعية، وأن الخطر بات يمتد الآن إلى الأحزاب الموالية لها التي أصبحت هي الأخرى في مهب الريح، وأن هناك تصاعداً في المشاعر المعادية لإيران في كلتا الدولتين[19]، ومن ثم فإن التحدي الآن هو كيفية فصم عرى ذلك التحالف ما بين إيران والقوى السياسية الشيعية ومليشياتها المذهبية، وكيف يستطيع الحراك الحالي الضغط على المرجعيات الدينية بأن الشعب بات يلفظ ذلك التحالف السام الذي لم يفرز سوى الخراب للدولة العراقية ولمواطنيها، والعمل على صياغة أدبيات وطنية جديدة تنطلق من المصلحة الوطنية للدولة العراقية، التي أثبتت الأحداث السابقة أنها لا تتماشى– بل تتعارض– مع مصالح إيران التي تعتبر العراق ساحة للنفوذ والمكاسب الاقتصادية والتلاعب بالقوى السياسية لتحقيق مصلحة سياسية إيرانية أكثر منها مذهبية، وتعمل على تقويض مكتسبات إيران، وتلك هي القناعة التي وصل إليها المتظاهرون الشيعة في أحداث اقتحام القنصلية الإيرانية في البصرة كما تمت الإشارة إليه سابقاً.

وبالرغم من تشكيل حكومة جديدة في العراق، يحسبها البعض على الثورة وأنها تعد انتصارًا لها، إلا أن رئيسها مصطفى الكاظمي يعد بلا غطاء سياسي واضح من أي كتلة، بالرغم من أنها في الوقت ذاته لا تواجه أي معارضة منظمة حتى الآن، إلا أن عدم انتماء

[19] HANIN GHADDAR, Iran Is Losing the Middle East, Protests in Lebanon and Iraq Show Foreign Policy, OCTOBER 22, 2019, on: https://bit.ly/39Sryjh

الكاظمي لأي حزب سياسي سابق أو عمله في وظيفة حكومية منذ 2003 يضع الكثير من التحديات أمامه وأمام الحراك كذلك في الوقت ذاته، من أجل تحقيق مطالبه والتي يأتي على رأسها محاسبة قتلة الثوار منذ بدء الحراك وتشكيل لجنة تقصي حقائق، ستعمل في جو مليء بالطائفية وبتاريخ من الثارات المتبادلة، وذلك بالرغم من تأييد أغلب أحزاب البرلمان للحكومة الجديدة، باستثناء ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي وحركة عصائب أهل الحق بزعامة قيس الخزعلي وائتلاف الوطنية بزعامة إياد علاوي[20]، إلا أن قدرته على إدارة الصراعات داخل الحكومة وتحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية بل وقانونية فيما يتعلق بإعادة تشكيل الدستور والثقافة السياسية السائدة لا تزال محل اختبار.

ثالثاً: الحالتان اللبنانية والعراقية .. التحديات والفرص

لا يمكن الحديث عن الحراكات العربية في حالتي لبنان والعراق بمعزل عن السياق الإقليمي بما يحمله من تحديات بقواه التقليدية الضاغطة التي يتداخل فيها ما هو طائفي مع ما هو سلطوي معاد للديمقراطية في آن واحد؛ تلك القوى التي تعتبر أن الحراكات الشعبية لا تمثل فقط خصمًا من نفوذها وتفكيكًا له داخل تلك الدول، ولكن أيضًا انتصارا لنماذج ديمقراطية تهدد أسس النموذج السلطوي في بيئاتها المحلية، ومن ثم فإنها تضخ المال السياسي وتهيمن على وسائل الإعلام المحلية وتتلاعب بالأحزاب والحركات والطوائف، من أجل تحقيق أهداف أنظمتها السلطوية. ولكن يبدو أن ضغط الفشل وفساد الأنظمة في هذين البلدين بات أقوى من أدوات القوى الإقليمية، كما أكد انتشار الطائفية وهيمنتها على الساحتين اللبنانية والعراقية وإسهامها في تفكيك بنى تلك الدول على الحاجة إلى إيجاد صيغ جديدة لتقاسم السلطة والوفاق الطائفي والعرقي، تلك الصيغ يمكن أن تتيح للمجتمعات المحلية ذات الهويات الفرعية الفرصة للتعايش في كيانات أكبر، بينما تساهم، في الوقت نفسه، في الحفاظ عليها[21].

---

[20] صحيفة "العرب" اللندنية، 15 يونيو 2020، على: https://bit.ly/3huZqHy

[21] جوزيف باحوط، تفكّك اتفاق الطائف في لبنان: حدود تقاسم السلطة على أساس الطائفة، مؤسسة

كما تمثل تحديات الحالتين اللبنانية والعراقية كذلك عبء تفكيك المقولات الطائفية التي تستهدف تجييش العامة ضد الطائفة الأخرى من أجل التلاعب والسيطرة على الجموع، لاسيما أولئك الذين يشكلون الميليشيات العقدية المنوط بها القيام بتفريق المتظاهرين واستهدافهم جسديًا من أجل ردعهم عن الحشد في الساحات، ومن أجل تفكيك تلك المقولات الطائفية يجب تطوير خطاب قائم على المصلحة الوطنية وينطلق من قدرته على السمو والقفز فوق الطائفية مع ضمان الحرية المذهبية والدينية، وبلورة صورة مأمولة لمجتمع يتمتع بالتعايش الطائفي والتسامح المذهبي في ظل دولة وطنية تكفل حقوق الجميع، ومن ثم محاولة انتشال أولئك الجموع من تحت مظلة المذهبية التي تستخدمهم في الهيمنة على البلاد، تلك الهيمنة الأكثر وضوحًا في الحالة العراقية.

كما أن واحدة من أهم تحديات تفكيك الديمقراطية التوافقية القائمة على أسس مذهبية أو عرقية هو العامل الجهوي؛ حيث إن التوزيع الجغرافي للطوائف في كل من العراق ولبنان سيعمل على إعاقة عملية إفراز سياسات وطنية، بالنظر إلى أن تقسيم الدوائر الانتخابية يحتوي على تحيزات طائفية مسبقة، وهو ما يمثل تحديًا للناخبين باختيار ممثلين عنهم يمثلون الأفكار الوطنية أكثر من كونهم يمثلون القبيلة أو الطائفة أو العرق، وهو ما يعزز التربيطات السياسية مع قادة الطوائف لتحقيق المنفعة المتبادلة بما يفتح الباب أمام الفساد السياسي؛ ومن ثم فإن نزع البعد الطائفي عن السياسات الحزبية كأداة لاستقطاب الناخبين وكسب أصواتهم سيكون تحديًا كبيرًا للدولتين. فبالنظر إلى الحالة المصرية على سبيل المثال فإن توزيع الأقباط ليس جهويًا ولكنه منتشر بصورة عامة في أنحاء البلاد، بعكس الحالتين العراقية واللبنانية حيث إن الطوائف موزعة توزيعًا جهويًا، كما أن تصاعد دور المليشيات أدى إلى تعميق تلك الأزمة وعزز من الانحيازات الطائفية والعرقية لا سيما في الحالة العراقية. وربما لا تكون الديمقراطية التوافقية المشكلة بقدر ما هي جزء من الحل إذا سنت قوانين تمنع الفساد السياسي والمحسوبية والزبائنية، حيث

كارنيجي الشرق الأوسط، 16 مايو 2016، على: https://carnegie-mec.org/2016/05/16/ar-pub-63591

يعتقد الديمقراطيون التوافقيون أن وجود التباينات الواضحة بين فئات المجتمع وكثافتها وتراكمها لا يذهب بالضرورة بوحدة المجتمع والدولة ولا يقضي على فرصة تطوره الديمقراطي، بل يشجع على قيام ديمقراطية فيه أنه يخفف في كثير من الأحيان بالنسبة إليهم من شعور الغبن والإحباط والانسلاب الذي يعتري بعض الأقليات عندما تشعر أن صوتها غير مسموع[22].

ولكن مع ذلك فإن الفرص لا تزال موجودة؛ فتطور القناعات السياسية للجيل الحالي في الحالتين اللبنانية والعراقية نتيجة تجارب الشعوب يتزامن كذلك مع تطور وسائل الإدراك والمعرفة بسبب انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وسهولة الحصول على المعلومة، بما يمهد إلى تطور في الثقافة السياسية بعيدًا عن المؤسسات التقليدية المسئولة عن إنتاجها داخل تلك الدول، بما يؤدي كذلك إلى زيادة الوعي السياسي للحراك الحالي وتعلمه من التجارب المجاورة، ومقارنته كذلك للنماذج الناجحة سواء فيما يتلعق بحالات التحول الديمقراطي أو حالات الديمقراطية التوافقية الناجحة في الدول ذات التعدد العرقي والطائفي. ومن المؤكد أن الحراك العربي، سواء في الحالتين اللبنانية والعراقية، أو على مستوى الجزائر والسودان، والتجارب السابقة في الموجة الأولى للربيع العربي في كل من مصر وتونس وسوريا واليمن، سيشهد صعودًا وهبوطًا ولا يتوقع نجاحات حاسمة في أي من تلك التجارب، بالنظر إلى تعقد المشكلات المتعلقة ببناء الدولة وهيكلة الاقتصاد وخلق الوظائف، فضلاً عن المشكلات الطائفية والدينية والعرقية، وضغوط القوى الإقليمية الرافضة للتغيير والراعية للقوى التقليدية، ولكن المؤكد هو أن حالة التطور الفكري والسياسي مستمرة عبر العالم العربي وتفرز سجالات متطورة تعمل على تنقيح التجارب والاستفادة من الخبرات السابقة.

---

[22] د. رغيد الصلح، **الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني**، الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب، يناير كانون الثاني 2007، ص: 15.

مقابلة العدد

أزمة القضية الفلسطينية إلى أين؟

حوارات فكرية وسياسية خاصة

الحلقة الثالثة

مع الأستاذ عباس زكي

أزمة القضية الفلسطينية إلى أين؟

حوارات فكرية وسياسية خاصة

الفكرة والتطبيق

في تفكير جديد قررت إدارة تحرير المجلة الشروع بفتح حوارات فكرية حول واقع القضية الفلسطينية وأزمتها المعاصرة خلال العقد الأخير 2010-2020، وهي بذلك تحاول تلمّس التوصل إلى مقاربات فكرية سياسية لخدمة السياسات والاستراتيجية الفلسطينية بهدف الانتقال من حالة ردّ الفعل إلى حالات الفعل، وبالتالي الخروج بالقضية من حالة الأزمة إلى حالة التحرك نحو تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني بالتحرير والعودة والاستقلال كامل السيادة على أرض فلسطين.

ويواجه هذا البرنامج صعوبات عديدة تتعلق بموافقة بعض حملة الفكر الفلسطيني والخبراء من جهة، وفي تركيز الحوارات على أزمة القضية دون اعتبار الأزمة الداخلية الفلسطينية منذ العام 2007 إطاراً لأزمة القضية العامة، بل السعي لاعتبارها واحداً مهمّاً من مظاهر الأزمة، وكانت الصعوبات الأخرى في اختيار ألوان الطيف الفكرية والسياسية الفلسطينية ليشكلوا حلقة متكاملة الرؤية والفكر والتأصيل والواقعية في الوقت نفسه.

ويتوقع أن يتم نشر جميع هذه الحوارات تباعاً مع نهاية العام 2020، فيما قد يتم نشر ملخصات أساسية لهذه الحوارات في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي المختلفة، وخاصة من الأفكار والمسائل الرئيسية والمتميزة.

وقد وضعت إدارة التحرير قائمة من الشخصيات الفلسطينية المعتبرة في الساحة الفلسطينية ممن ليسوا في مواقع المسئولية الأولى، ونجحت في الحوار مع ثلاثة منهم حتى تاريخ صدور هذا العدد، حيث نشر الحوار الأول مع السيد خالد مشعل الرئيس السابق للمكتب السياسي لحركة حماس في العدد 90/ شتاء 2020 من مجلة دراسات شرق

أوسطية، كما نشر الحوار الثاني مع دولة الأستاذ طاهر المصري الرئيس الأسبق لمجلس الوزراء الأردني في العدد 91/ ربيع 2020، فيما نشر في هذا العدد الحوار الثالث مع الأستاذ عباس زكي القيادي في حركة فتح والقيادي في منظمة التحرير.

وعلى الصعيد نفسه يجري الترتيب وإعادة المحاولة مع شخصيات فلسطينية في الداخل والخارج لاستكمال هذه الحوارات.

الحلقة الثالثة

مع الأستاذ عباس زكي

نرحب بالأستاذ عباس زكي عضو اللجنة المركزية في حركة فتح والقيادي في منظمة التحرير على مدى النضال الوطني الفلسطيني لسنوات وعقود طويلة من النضال، وهو من الشخصيات التي تميل إلى الجانب الفكري وتأطير الفكرة الأساسية في العمل السياسي بعيداً عن الجانب الفصائلي في كثير من المواقف والمحطات، ولذلك فإن المجلة اليوم تستضيف الأستاذ عباس زكي بهدف مناقشة الموضوع الأساسي لهذا البرنامج وهو أزمة القضية الفلسطينية إلى أين؟ وما هي سياسات وتوجهات القيادة الفلسطينية تجاه التعامل مع هذه الأزمة.

س: دعنا نبدأ بتشخيص وتوصيف الأزمة على المستوى الفلسطيني، أسبابها وتحولاتها واتجاهاتها في المرحلة القادمة كما تراها؟

أولاً أريد أن أحيّيك أستاذ جواد وأشكركم على الجهد الذي سيبنى عليه، وبالفعل أنتم طرحتم هذا في الوقت المناسب، إذ لا بد من تقييم كل المراحل والخروج بما يعطي جدوى وخلاصة لكل تجربة وليس المراوحة في المكان، وأتمنى أن يكون جهدكم صحوة حقيقية للمعنيين بإدارة أزمة القضية الفلسطينية.

على كل حال؛ الأزمة الفلسطينية تنمّ عن غياب الإرادة، لأن أهم نقطة أو مرتكز للقوة هي الوحدة، فالوحدة حياة والقسمة موت، ونحن نعاني من القسمة منذ 13 سنة، وبالتالي أصيب العصب الحيوي والمرتكز القوي بالشلل. ففي عام 1907 وفقاً لتقرير كامبل بادرمان الصادر عن الدول الاستعمارية الأوروبية السبعة آنذاك فإن كل الدول الاستعمارية أرادت السيطرة على مقدرات المنطقة العربية بعد الاكتشافات النفطية، فقالوا:

أولاً: لا بد من خلق حاجز بشري يفصل المغرب العربي عن مشرقه ويحول دون تحقيق الوحدة

ثانياً: لا بد من فرض الهيمنة على ثروات ومقدرات المنطقة

ثالثاً: يمنع العرب من استعادة الحضارة التي أخذها عنهم الغرب، وهذا القانون هو

الذي حكمنا سواء بعد الحرب العالمية الأولى بوضعنا تحت الانتداب البريطاني أو الثانية بقيام الكيان الصهيوني على أرضنا، وبالتالي ما زلنا نعلم أن سهام العدو موجه نحو وحدتنا ونحو تجزئة الوطن العربي رغم وحدة العقيدة والفكر واللغة والاستراتيجية للمكان. لكن المؤسف أن ما جرى بنا نحن الفلسطينيون هو صورة مصغرة لما يجري في الساحة العربية من صراع حدود ومن اشتباكات غير ضرورية، وكل هذا يقابله وحدة خصم طامع بأكثر من فلسطين، باعتباره محطة متقدمة للإمبريالية الطامعة في المنطقة سواء القديمة (أوروبا) أو الجديدة (أمريكا).

هنا أرى أن الأزمة تتعمق، ففي مراحل تصل الأمور إلى سن الكنيست قانون دولة يهودية وإخراجنا حتى من حقنا بتقرير المصير على أرض وطننا، مما يشكّل كارثة جديدة، لكن ألا نستطيع ترتيب بيتنا الفلسطيني، إنني أعتقد بأن الظرف الذي نحن فيه فيما يتعلق بالمصالحة والوحدة شيء يثير القلق، لأن الذي يدرك ما معنى هذا العجز وما معنى جراحه في هذا الظرف والخطر الذي نحن فيه لا يمكن أن يُقدم شيئا على المصلحة العليا، فالانقسام أدخل القضية في أزمة معقدة ومركبة على أكثر من صعيد في مجموع ادوات الفعل الفلسطيني، وأصبح المشهد مأساويا لدى المراقبين ولدى العدو والصديق.

لقد كان الرئيس الراحل ياسر عرفات "أبو عمار" يقول: أغبط نفسي أنني أنتمي لشعب أكبر من قيادته (شعب الجبارين) لأنه إذا ما فقد الأمل صنع المعجزات، ولذلك هو لم يفقد الأمل لقدرة شعبنا على التناوب في حمل الراية فما سقطت في ساحة إلا وارتفعت في أخرى، وعندما تقرأ حتى للإسرائيليين مثل جدعون ليفي الذي يقول أن الفلسطينيين طينتهم مختلفة عن كل البشر، فقد أغرقناهم بالغانيات فخرجوا علينا في انتفاضة عام1987، وبعدها أغلقنا عليهم السجون فخرجوا لنا من الانفاق وضعوا الصواريخ، فلا يمكن أن تحكمهم إلا بمنحهم حقوقهم، كما قال موشيه دايان (وزير الحرب الإسرائيلي إبان المعركة) بعد معركة الكرامة: ماذا أفعل إذا من هم أمامي قد قرروا الموت، ولو فعلوا عكس ذلك لقضي الأمر.

باعتقادي أن الكل الفلسطيني تحت طائلة المسؤولية لأن الكبير يحتوي ويجمع الأصغر، لكن بدأت تنعكس علينا الحالة العربية، وبالتالي فإن الحديث عن الأزمة الداخلية والحاضنة العربية يلخص فقط بكلمات: أنه صعب ومعقّد وخطير، وناجم أولاً: عن عدم وضوح الرؤيا لطبيعة الخطر والرهانات الخاطئة لجميع الأطراف، وثانياً: تآكل وتلاشي ثقافة المقاومة بفعل اتفاقيات أوسلو التي قد تنهي القضية دون أن تنتهي.

س: أريد أن أدخل معك أستاذ زكي في بعض الأفكار البسيطة المتعلقة بموضوع الأزمات على المستوى الفلسطيني، الشق الأول أنه كان ثمة أزمات مرّت بها القضية الفلسطينية عندما كانت منظمة التحرير سابقاً، وحتى بعد أن دخلت حماس والجهاد على الخط في المراحل المتعددة، حصل انقسام في السبعينات بين فصائل منظمة التحرير نفسها في مؤتمر عام 1974 كما تعلم، وكنتَ مشاركاً فيه بالتأكيد، وحصلت انقسامات أخرى على الانتفاضة الأولى عام 1987 بعد انطلاقها حول من يقود ومن لا يقود وعشتَه أنت بالتأكيد، وحصل انقسام أقل إشكالية عام 2000 على نتائج الانتفاضة عندما كان هناك اتفاق أوسلو وانقسام سياسي حول اتفاق أوسلو.

أقصد أن ثمة انقسامات سابقة سبقت الانقسام الأخير الذي حصل بين الضفة وغزة والذي أصبح فيه نوعا من الانقسام الجغرافي إن جاز التعبير، ثم تم التوصل إلى وثيقة الوفاق الوطني عام 2006، التي تعرفها أنت بالتأكيد وشاركت فيها، بين جميع الفصائل، والتي برغم الملاحظات عليها وأنها بالتأكيد ليست كاملة ولا تمثل كل شيء لكنها وصلت إلى قواسم مشتركة بين جميع الفرقاء، ولا زالت موجودة تلك الوثيقة كما تعلم، ومن الممكن اشتقاق برنامج سياسي مشترك منها، إذن ما هو الفرق بين الانقسام الحالي الذي طال أمده فعلاً، والانقسامات السابقة التي تجاوزناها، ولماذا لا نستطيع تجاوز هذا الانقسام؟

ثمة فرق بين الانشقاقات الأولى أو الاختلافات في وجهات النظر عن الاستراتيجية الموجودة اليوم، نحن في الماضي كان لدينا اجتهادات واختلافات في الرأي، لكن في النهاية

كان ثمة ناظم لنا هو منظمة التحرير التي تمثل عقل وشرف الشعب الفلسطيني، والتي أتت نتيجة الإجماع والقناعات بأن تعمل كل الفصائل في خندق مشترك، وحتى مع وجود أشدّ الخصوم للقيادة الفلسطينية والذي كان طامحاً في أن يكون أستاذ المرحلة جورج حبش(أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين السابق)، لكن كان إيمانه مطلقاً بالوحدة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ورأيه في أبو عمار في أشد مراحل الخلاف، "أن نختلف معه ولا نختلف عليه، فهو رأس الشرعية وقائد المسيرة"، وكان تيسير قبعة (قيادي آخر في الجبهة الشعبية) يقول: نحن نريد سلطة وطنية إن شاء الله في "الجفتلك"[1]، فكانت بيننا هذه الروح وكنا في حاضنة عربية تأثر بعضنا بخلافاتها ولسنا في الحاضنة الإسرائيلية- الأمريكية كما نحن اليوم، لكن الجديد وجود فصائل خارج منظمة التحرير كالإخوة في حماس ولهم فكرهم وبرنامجهم وتطلعاتهم التي قد لا تتفق مع توجهات قيادة منظمة التحرير، ومع ذلك برأيي لا يجوز أن نتجمّد ونصل إلى مرحلة اليأس وتجاهل حجم الصراع الذي نعيشه مع العدو، فقد كان أبو عمار يتحرك بمرونة من برونو كرايسكي في النمسا إلى ليونيد بريجينيف في الاتحاد السوفييتي، نحن نريد أن يكون كل الناس معنا، ونحن أناس يجب أن نوظف علاقاتنا بمروحة واسعة عالمياً على أرضية حركة تحرر وطني، فحركة حماس عندما فازت في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006، نتيجة الفوضى والإرباك داخل فتح بعد رحيل أبو عمار، باركتُ لهم أنا مباشرة على تلفاز الجزيرة، وشكلوا حكومة.

إن حلم إسرائيل أن يتخلصوا من الفروسية والبطولة والشجاعة لغزة هاشم، والتي لا يذكرونها الآن ضمن التعداد السكاني الفلسطيني، يعني أخرجوا 2 مليون فلسطيني

---

[1] **"الجفتلك"**: هي قرية فلسطينية تقع إلى الشمال من مدينة أريحا، وتبعد عنها حوالي 30 كم، وتبلغ مساحة أراضيها 1242 دونماً، وعدد سكانها بناءً على إحصاء عام 2004 حوالي 4322 نسمة، ويخترق الشارع الرئيسي وسطها ليقسمها نصفين شرقًا وغربًا. قع القرية على الحدود مع غور الأردن ضمن الأراضي المحتلة عام 1967، حيثُ يحد القرية نهر الأردن من الشرق، وتحيطها أراضي قرى طوباس وطمون وبيت دجن، وهي قائمة على امتداد واد الفارعة.

وزيادة خارج الحسابات وفي أحسن الأحوال أن الفهم الصهيوني أن يكون هؤلاء في سيناء أو يكونوا في أي مكان، فالفارق بين الماضي واليوم أنه كان ثمة تدخل عربي والذي ليس من الصعب تجاوزه والتغلب عليه، فهناك عواطف وغيرها تجعلك تتصالح كما حدث من حوارات شاقة في عدن والجزائر، لكن الآن المتدخل في أمعاء الجميع هو إسرائيل التي تعقد هدنة مقابل تهدئة في غزة وتناور في الضفة الغربية لاكتمال مستعمراتها وصولاً إلى الضم والتهويد والتدخل الأمريكي الذي يريد وفقاً لكونداليزا رايس تقسيم المقسم بالفتن والفوضى الخلاقة وإشغال الناس واستخدام الجيل الرابع في الحروب، وهي أن تتآكل حتى إذا صحوت تجد نفسك ميتاً، هذا جميعه الآن يمارَس على الساحة الفلسطينية، وبالتالي ما هو موجود اليوم مختلف عن الماضي.

س: هذا عن موضوع الانقسام بين حركة حماس والجهاد وبعض الفصائل الأخرى، على الأقل، وبين منظمة التحرير بشكل عام مع التفصيل في جزئياتها مثل الجبهة الشعبية والديمقراطية والذين لهم مواقف مختلفة قليلاً، هذا بشكل عام. لكن منذ انتهاء الحكومة العاشرة المشتركة بين حماس وفتح واندلاع اشتباكات دامية في غزة أدت إلى ما تسميه حماس بالحسم وتسميه فتح بالانقلاب، لم يعد هناك إطار يجمع الطرفين وهذا شيء غريب.

الشعوب تدخل في حروب أهلية ثم يجلسوا على طاولة حوار واحدة وهم مختلفون، لكن الغريب في انقسام الفلسطينيين أنهم يرفضون الجلوس مع بعضهم البعض إلا بشروط مسبقة، وهذا من فتح وحماس. ما رأيك بهذه الجزئية؟ خصوصاً في ظل تحولات سياسية كبرى أثرت وتؤثر على الجانبين، كما ما ورد في "صفقة القرن"، لماذا لا يبدأ الحوار، وأن تبدأ علاقات بين الطرفين وهم مختلفون، ولنلجأ للصورة القديمة التي تفضّلتَ بها من أنه كان هناك اجتهادات واختلافات.

عباس زكي: في الواقع كلامك يُحترم، وصدقني إن الحديث في هذا الموضوع يوجع القلب، فليس من المعقول أن تمشي القيادة بعكس السير، وأخطر ما في ذلك أن لك عدو أخطبوط قادر على فعل الكثير، ومعه العالم وأنت ليس معك حتى أهلك وناسك، وهذه

هي الكارثة، فأنا شخصياً كنت أنظر إلى أي فعل من حماس ضد إسرائيل بالنسبة لي على أنه انتصار كبير، وهناك ما يجمعنا لو أردنا مواجهة إسرائيل، ولكن المشكلة أن كلينا يسعى إلى تثبيت الذات وليس إلى الوصول إلى تحقيق البعد الحقيقي لعمل استراتيجي مدروس مشترك لمواجهة الاحتلال، فإسرائيل ليست جارة وليست دولة وإنما هي دولة عنصرية وعدو طامع في كل شيء، فهل يجوز أن نبقى بنفس المسافات البعيدة عن بعضنا البعض في الوقت الذي يجري السعي من للتفاهم مع إسرائيل مباشرة أو عبر وسطاء، هل نذهب الآن ونتلاوم؟ وكأننا ونحن في لحظات حرجة ننظر إلى كم عدد الملائكة على رأس الدبوس!

من وجهة نظري أن من يريد وطناً يلتقط الإشارة، وأنا كنت كلما زاد السلاح عند حماس أو الأنفاق أو القدرة، كنت أشعر أن هذا كنز ورصيد احتياط لنا جميعاً، حتى عندما قالوا عن جمع السلاح لدى حماس في الحوارات قلت لهم مباشرة على التلفزيون هذا السلاح النظيف لا يقترب منه أحد، ومتفقين على أنه مهما حصل بيننا وبين حماس فسلاح المقاومة لا يُمس، ولاستعماله ضد العدو قواعد ونظم وغرف عمليات، ونحن نتمسك بسلاحنا بالرغم من أننا نعرف أن سلاحنا لا يقهر العدو وإنما يعكر صفو حياته، ولذا فإننا لا ندخر أي وسيلة يمكن أن تُشعر العدو بأننا موجودون على الأرض، أنت تقول فليجلسوا مع بعضهم البعض، أولاً الجغرافيا الكافرة مستبدة بكل شيء، فحتى لو أتيت لتجلس أين ستجلس في ظل التنافر العربي؟ ومن يحمل العبء الفلسطيني الجدي إن أردت الجلوس في بلد عربي، فأنت تعرف أن اللاعبين هم دول صغيرة معروفة، وممكن لبلد صغير أن يلعب دور الكبار المكبلين بأصفاد الاقتصاد والأمن الأمريكي الشريان الحيوي لإسرائيل والاتفاقيات غير القابلة للنقض في ظل العجز العربي العام، ووصول أمريكا إلى ذروة الإمبريالية وعمل وزارة الخارجية بعكس الوزارات السابقة حيث عقيدة جورج بومبيو أن من حق إسرائيل بسط السيادة على مستوطناتها، وسفيرهم ديفيد فريدمان يقول أن هذه أرض إسرائيل ولا مكان للعرب فيها، كل ذلك عوامل تلعب دوراً مهماً في تعقيد الأزمة.

ولكنني بالرغم من ذلك أرى أن كل هذا الواقع الفاسد ذا أثر إيجابي، فالماء لا يعطي كهرباء إلا إذا حشر خلف السد، ونحن حشرنا خلف سدّ القهر والظلم، وقدّمنا للسلام كل شيء فقابلونا بالطرد من الأرض، ويكرسوا الحلم الصهيوني بأنّ فلسطين لهم وحق تقرير المصير فيها فقط لليهود وكأننا غير موجودين، يريدون أن يرسلونا إلى الترحيل مجدداً مرتين، مرة تذهب إلى الأردن ومرة تذهب والأردن إلى الصحراء، أو إلى أي بلد في العالم ، والمخططات القائمة الآن أنهم مختلفون على من سيبقى تحت الاحتلال في معازل عددها إما 222 أو 169 تجمعاً، ومرة يقولون إمارات ثمانية ويريدون الخليل لوحدها ونابلس لوحدها.

أعتقد أن الوضع الآن مدعاة لأن يكون ثمة صحوة وإيثار للمصالح العليا على حساب المصالح الصغيرة، وأن يكون هناك تعريفات جديدة لبعض المصطلحات كالإرهاب، أليس الاحتلال أعلى أشكال الإرهاب والوحدة، فكلنا مطلوب رأسنا، كلنا في دائرة الاستهداف وعليه إن المرحلة صعبة وخطيرة لكن من مأمنه يؤتى الحذِر، أعتقد أن شعبنا يتأهب لجولة، وهذه الجولة إذا تجاوزتنا ستحل الكارثة على الجميع، وإذا كنا نحن أوفياء لما اتخذناه من قرارات وعدنا للقيادة بعقلية الرواد أعتقد أن العدو سيحسب ألف حساب، نحن في فتح (العاصفة) عندما جئنا بفكرة المقاومة بعد عشر سنوات من النكبة 1948 لم يكن هناك شيء، وأضأنا بالرصاص الأحمر الجو في عام 1965، وأصبحنا بعد معركة الكرامة بوحدة الدم الفلسطيني- الأردني الرقم الصعب في معادلة الصراع، فنحن قادرون الآن بإبداعات على غرار الانتفاضة الكبرى عام 1987 التي أسقط فيها شعبنا حاجز الرعب للعدو المتغطرس بالحجر، وهذا مصيرنا ونحن مقتنعون به، وإن شاء الله أمتنا العربية ستكون معنا.

س: حسناً، لقد استوحيت من خلال كلامك فكرتين وأحب أن أسمع رأيك بهما، الفكرة الأولى: هل يمكن اليوم، كما قلتَ من غير أن نتحدث أو نكثر الكلام في الإعلام عن موضوع إدارة النضال الوطني الشعبي أو المسلح أو القانوني، هل يمكن تشكيل خلية

عمل مشتركة حتى وإن كان الناس مختلفين، فيتفقوا على الأقل في إدارة النضال الفلسطيني فيكونوا موحدين ضد إسرائيل على الأقل، هل هذا ممكن؟ والفكرة الثانية حول موضوع "صفقة القرن"، هل يمكن أن نبقى صامتين على "صفقة القرن" وهي تطبق علينا يومياً؟ كل القوى الفلسطينية تحتج وترفض، والقوى السياسية العربية تحاول أن تصنع شيئاً وإن كان بقدر إمكانياتها، لكن الشعب الفلسطيني كيف سيواجه "صفقة القرن" بدون رؤية وبرنامج واستراتيجية مشتركة. فهل يمكن أن يجمعهم كل من النضال الوطني ضد إسرائيل ومواجهة "صفقة القرن" ومحاولة إسقاطها؟

نحن بالنسبة لنا كحركة فتح أخذنا قراراتنا في اللجنة المركزية والمجلس الثوري، وقلنا لا بد من أن يكون هناك محاولة جادة في مواجهة العدو، مهما كانت المخاطر لا بد أن تكون هناك قيادة وطنية موحدة بمصطلح "قاوم"، وهذا ما نسعى إليه الآن، بدءاً من فصائل منظمة التحرير نحن نسعى مع الإخوة في الفصائل الأخرى في اطار منظمة التحرير في الضفة الغربية على الأقل أن يكونوا معنا، حتى نستطيع ان نخرج جميعاً لتضييق الخناق على المستوطنات وتصعيد المقاومة الشعبية لإرباك العدو ليكون احتلاله مكلفا، وهذا ما يتخوف منه الإسرائيليون، فلا يوجد الآن اتصال مع إسرائيل، والأجهزة الأمنية الآن ممنوع أن تمارس أي عمل. وبالتالي أرى أن هنالك إمكانية أن يكون هناك وحدة جهد على صعيد القاعدة إن قمنا بعمل إبداعي كما اخترنا في البداية الكفاح المسلح ونجحنا بإيجاد القضية كأصغر جغرافيا تشغل العالم كله، ولا بد من أن تكون هناك قناعة يقتنع بها الجميع ويلتحق بها في اطار الثورة المسلحة ومرحلة البناء الوطني وسياسة الاعتدال القادرة على التقدم خطوة خطوة لتشريع العمل الفلسطيني الذي وصم بالإرهاب، وانزال الهزيمة بإسرائيل ووضعها في دوائر العزلة لكنس الاستيطان وقيام الدولة بعاصمتها القدس.

أعتقد أن الفلسطينيين يتصفون بصفة الرواد وهم قلب هذا الوطن العربي الكبير، وعندما استهدفت فلسطين استهدفت لقتل الوطن العربي من المحيط إلى الخليج، لكن للأسف ما زال هناك من يعتقد بأنّ المشكلة فلسطينية، ولا يدرك بأنه إذا انهارت قلعتنا

فمكة ليست بعيدة عنهم ولا أي عاصمة عربية رهينة لأمريكا، وبالتالي تجد أن جلالة الملك عبد الله عندما رأى الإصرار الأمريكي على "صفقة القرن" وتصاعد اليمين المتطرف في إسرائيل قال أنه لا يريد أن يوتر الأجواء لكنه سيحدث صدام كبير وأن جميع الخيارات موجودة على الطاولة للبحث، ومن الممكن أن تقول مصر غداً أن جميع الخيارات على الطاولة، رغم أنهم أسقطوا الخيارات العسكرية، ولا بد لنا من أن نعود إلى رشدنا وأن ننظر إلى حاجتنا إلى بعضنا البعض، يساري، قومي، إسلامي، وطني، جميعنا في نهاية المطاف نحن عرب وحينما كان العرب غير مستعربين كانوا محل الرفعة والعزة وكانوا ذوو بأس شديد وقادرون على الانتصار، وبهذا الفهم نحن في خندق مشترك في مواجهة أعداء أمتنا لتحقيق النصر في فلسطين إزاحة هذا الاحتلال الصهيوني من أجل الحرية ومن أجل الكرامة.

س: إذن فيما يتعلق بالمستوى الفلسطيني فخلاصة كلامك أنك مع إدارة موحدة للنضال الوطني الفلسطيني سواء على الأرض أو في المستوى الدولي والعربي والسياسي، أليس كذلك؟

عباس زكي: نعم، وأنا ضد القسمة الصفحة السوداء في مسيرتنا الراهنة، ولا بد أن نكون شركاء في القرار وشركاء في الميدان، وشركاء في الدم وشركاء في السياسة، وشركاء في البناء الوطني الديمقراطي اللاحق، وشركاء في صنع مستقبل يليق بشعبنا العظيم وبأرضنا ذات المكانة الروحية، يجب تطوير مؤسسات المنظمة كجبهة متحدة للفلسطينيين والممثل الشرعي الوحيد أن تكون مغناطيس جاذب للفلسطينيين الأوفياء ولعشاق الحرية والتحرير.

س: حسناً، لدي نقطة أخيرة في الموضوع الفلسطيني، وهو موضوع منظمة التحرير والسلطة والفصائل الأخرى، هل هناك تصور لديك- حتى لو كان نظرياً وفتح وحماس غير موافقة عليه كله- حول كيفية إعادة معالجة مسألة إحياء منظمة التحرير كقائد للنضال الوطني الفلسطيني كله، وإذا السلطة بقيت أو حلّت أو تحوّلت إلى دولة، وهذا موضوع مطروح وليس واضح الاتجاهات، والفصائل الموجودة خارج منظمة التحرير،

هل يوجد تصور لهذا؟ هل وثيقة الوفاق الوطني التي وقعت سابقاً كافية الآن أم بحاجة إلى إعادة نظر؟ ما رأيكم؟

عباس زكي: أنا في البداية كنت المفاوض عندما استلمت ملف "أبو جهاد" كأمين سر اللجنة العليا للانتفاضة التي يرأسها رمز ثورتنا ياسر عرفات، كنت أنا أفاوض الإخوة في حماس، فاوضت القدامى مثل إبراهيم غوشة ومحمد نزال، ولم ينقطع الاتصال والحوار حتى مع خالد مشعل وموسى ابو مرزوق ولكن بعدها تعددت الاتصالات وتغيرت الأوضاع.

أنا أعتقد أن الظروف الآن جميعها مواتية لإيجاد مخرج من المأزق الراهن (بأنهاء الانقسام في إطار منظمة التحرير وتحقيق وحدة النضال لإنهاء الاحتلال)، بعيداً عن المواقف المتزمتة السابقة أو مراعاة هذا القُطر أو ذاك صغيراً كان أو كبيراً، لأننا سنبدو وكأننا خارج الوعي والرشد السياسي ولا نعرف ما هو مستقبلنا ونسرع الخطى نحو المجهول، وبعيداً عن خلافاتنا سواء على الجانب الأيديولوجي أو حصصنا في المجلس الوطني واللجنة التنفيذية في منظمة التحرير والوظيفة العمومية في السلطة الوطنية، حيث كانت هذه المسائل تقف حائلاً دون اتفاقنا على تطوير مؤسسات منظمة التحرير ومشاركة الأخوة في حماس والجهاد، خصوصاً أن حركة حماس الآن هي حركة وطنية وفاعلة وقوية كما هي حركة فتح، لذا فالفرصة مواتية لجهد مشترك بالمواجهة يبنى عليه، وأن نضيء شمعة خير من أن نلعن الظلام، وإذا أسقطنا بجهدنا المشترك عملياً "صفقة القرن" وقرار الضم الإسرائيلي والحلول وفق الرؤية الإسرائيلية للحل سيكون "أوتستراد" مفتوح لصياغة مستقبلنا المشترك في إطار وحدة فاعلة قادرة على تحقيق الحلم الفلسطيني وليس فقط رفع شعارات.

س: برأيك أستاذ عباس ما هو وضع إسرائيل الاستراتيجي اليوم؟ وهل ما زلنا أمام دولة لا يمكن أن نهزمها وبالتالي لا بد أن نتعايش معها بشكل أو بآخر كما كان يقول لنا الكثيرون من فلسطينيين وعرب، أم أننا أمام دولة أصبحت في وضع معين حيث ثمة إمكانية أن توقفها عند حدّها؟

عباس زكي: في الواقع أنا مع الطرح الثاني، أولاً نحن لن نتخلّى عن التراث النضالي وعشرات الآلاف من الشهداء وآلاف الأسرى البواسل خلف القضبان، ولدينا تجربة نضالية لا يمكن لنا أن نتخلى عنها من أجل التعايش اللحظي لأجل لقمة العيش والتعايش مع جلاد لا يحترم الإنسانية كلها، وهو يمارس العنصرية الآن داخل إسرائيل على السفارديم والفلاشة[1] وغيرهم، إذاً المواجهة هي المطلوبة لكن مع دراسة كيف تكون المواجهة، وألاّ نعطيهم مبرراً أن يمارسوا الجريمة بصمت دولي، يعني لا بد من أن نعمل برؤية وخطة نستنزفهم فيها، ونعرقل مشاريعهم ونربكهم ونضرب اقتصادهم، ولدينا قناعة أن إسرائيل ليس كما يصفها الناس، إسرائيل الآن مختلفة عن السابق، وانتقلت الآن إلى عصابة وأبارتهايد (أطلقت على نظام التمييز العنصري في أفريقيا سابقاً)، وهذا بإقرارهم، وبالأمس كان هناك مسيرة في تل أبيب ضد الضم، فغانتس (زعيم الحزب الذي نافس الليكود وكتلة أزرق- أبيض في الانتخابات، وهو اليوم حليفه الرئيسي في الحكم بزعامة نتنياهو) خان جماعته الذين صوّتوا له ليصل إلى الكرسي، ونتنياهو إذا لم ينجح فسيذهب إلى السجن، ولن يكون معهم سنة قادمة إلا إذا أجروا انتخابات لأنه يوجد تحرك الآن في الشارع ضد الحكومة، ويوجد استقطاب بينهم، فهم أسوأ منا في وضعهم الداخلي، لكنهم متحدون على هدر دمنا واحتلال كامل أرضنا.

وبالتالي أنا أعتقد أن مقاومة إسرائيل تكون بالتخطيط المحكم وغرفة عمليات موحدة، ولدينا متفلتين كُثر، ولدينا نساء ورجال يجودون بأرواحهم فداء للوطن إذا تطلب الأمر ذلك، ولا أريد أن أدلل لك على ذلك، كما فعلت الشهيدة دلال المغربي مع 18 فدائياً عربياً بأعمال فدائية نوعية بين حيفا وتل أبيب عام 1978 ، وشاب عمره 19 عاماً (الشهيد عمر أبو ليلى) في العام الماضي جعل إسرائيل بجميع أجهزتها تقف على

[1] السفارديم هم اليهود الشرقيون في إسرائيل، والفلاشا هم اليهود الأثيوبيون ذوي البشرة السوداء، والذي يخضعون لعملية تمييز مستمرة منذ نشأة الكيان الإسرائيلي أمام الاشكناز الذي يعنون اليهود الغربيين.

رجل واحدة لثلاثة أيام، وهو غير مدرب يستولي على سلاحهم وسيارتهم، وكذلك الشهيد أحمد جرار وعصام البرغوثي الاسير المحكوم أربع مؤبدات وغيرهم كثير، فإذا كان هؤلاء قادرين على صناعة المعجزات فكيف عندما نعطي الناس حق حماية ذاتهم، وبالتالي أقول لك أن إسرائيل نمر من كرتون، وإسرائيل تتمدد وتتقلص بأمريكا شريان حياتها، فهي المحطة المتقدمة لأمريكا، والإدارة الأمريكية ذات التصرفات الشاذة والشائنة في تراجع وشعبيتها في هبوط ونجمها في أفول. والآن حتى بيني ساندرز المرشح للرئاسة الأمريكية وجه خطاباً في المسيرة الإسرائيلية في ساحة رابين في تل أبيب وقال لهم ثوروا ضد الضم، قولوا لحكومتكم لا، يعني هذا الوضع الذي بدأ الآن وهو شخص كان مرشحاً للرئاسة في أمريكا، يشير إلى أن ثمة تغييرات، وكلما كانت القبضة الأمريكية قوية لا مستقبل للقضية الفلسطينية ولا للعرب، ولكنني أرى الآن معادلات جديدة، الآن ترامب كل هدفه أن يجلس مع الرئيس الصيني شي جين بينغ ليتفقوا على النظام القادم للعالم، ولكن لديهما سياستان متناقضتان أحدهما يؤمن بالتعايش السلمي، والآخر يؤمن بالاحتكار والسلب والنهب، ونهب ثرواتها، فهما سياستان متباينتان، وبالتالي أتوقع أن الصراع الدولي سيحتدّ ويزيد بين القوتين، وما حديث أنجيلا ميركل "أن على الاتحاد الأوروبي أن يحدد تموضعه في عالم بقيادة غير أمريكا" أمر مهم، والحرب الباردة يمكن أن يكون لها تعرّجات كثيرة بحكم الواقع الذي تعيشه كل بلد، ولكن ما فتح من ملفات ضد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وما ورد في كتاب مايكل وولف (كرة النار والغضب) وكتاب جون بولتن وهما أقرب الناس إليه شكل صفعة حساسة للإدارة الأمريكية الحالية، وبالتالي لن تكون إسرائيل القوة التي لا تقهر وصاحبة الهيمنة على المقدرات العربية في حال تغير المواقف الدولية والأمريكية.

س: حسناً، لنتكلم أستاذ عباس عن الأزمة الفلسطينية وتحولاتها في المستوى العربي، وملاحظاتنا التي نلاحظها بشكل عام أنه رسمياً فان أولوية القضية الفلسطينية في الجدول العربي في قرارات الجامعة العربية لا زالت متماسكة، لكن في الحقيقة أنها عملياً

متراجعة، ثانياً على المستوى الشعبي عاطفياً ووجدانياً عندما تحدث حرب أو انتفاضة أو مقاومة أو عدوان يقف الشعب العربي كله معها، لكن بسبب انشغالاته اليومية وانشغالاته بالوضع الداخلي لم تعد القضية ذات أولوية حاضرة إلا بالفعل الفلسطيني القوي جداً، هذه ملاحظة نلاحظها على العالم العربي. ومقابل ذلك هنالك محاولات لإعادة تعريف العدو مثل طرح قصة إيران بدلاً من إسرائيل، ومحاولة بوادر تطبيع عربي على استحياء ومن وراء الكواليس، وهذه في النهاية أزمة للقضية، بعيداً عن أنها أزمة عربية في المقابل، فهي أزمة للقضية الفلسطينية على المستوى العربي، كيف تنظر لها حضرتك كأزمة وما تحولاتها القادمة؟ وما هي مقارباتك الفكرية الشخصية والسياسية لهذا الموضوع؟

عباس زكي: مثالان بسيطان، أنا جلست مع جيمي كارتر أثناء وجودي في لبنان والذي قال لي بلسانه: لا توجد دولة تكلمت معنا بجدية عن دولة فلسطينية مستقلة. أيضاً لي صديق التقى ميشال جوبير الذي كان وزيراً لخارجية فرنسا، وتعرف أنه في الثمانينات كان لدينا نشاط كبير وتعاطف من أوروبا، وقام الأوروبيون بعمل اجتماع في البندقية، وكل القرارات كانت لصالح القضية الفلسطينية، فسأل صديق لي جوبير متى التنفيذ لهذه القرارات؟ فلم يجبه، فقال له مرة أخرى: أنا أسألك، لقد اتخذتم قرارات كثيرة تحل أزمة الاقتصاد والمنطقة والعرب وتؤيدون الصورة المشرقة للحضارة الأوروبية، لكن متى التنفيذ؟ قال له لن ينفذ شيء، فسأله لماذا؟ فقال له لأننا نخشى على مصالحنا أن تتضرر عند الأشقاء العرب، أشقاؤهم العرب! وهذه نقطة مهمة.

س: هذا كتبه كارتر في مذكراته!

عباس زكي: حسناً، أيضاً توجد نقطة أخرى، سمِّ لي من صديقك أقل لك من أنت، وكل من سلّم مقادير الأمور بيد أمريكا لا تفكّر يوماً أنه معك وقت دفع الثمن أو الشدة، قد يعطيك قرارات مثل ما تعطيك الأمم المتحدة والجمعية العامة لكن إذا علموا أنك قادر على تنفيذها فهم ليسوا معك، فهم يعطوك مثل المورفين لكي يخدّروك، وكم من القرارات لصالحنا على كل صعيد، والقمم العربية، من قمة 1980 في عمان والقمة

العربية عام 1990 في بغداد، القمتان تنصّان بشكل واضح على أن أي دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل فإن الدول العربية ستقطع العلاقات معها، لكن أين هذا القرار للقمة العربية الآن؟ أن نسأل كل زعيم عربي أين مبادرة السلام العربية التي كانت حبراً في لبنان ودماً في فلسطين، وتجاهلها العدو الذي يجري معه التنسيق للتطبيع المذل والمهين، لقد حان الوقت للتفكير بمستقبل مشترك لا أن يفكر كل في بلده فقط، وينسى المثل القائل "أُكلت يوم أكل الثور الأبيض"، ونحن كفلسطينيين أي تنظيم يزعم بأنه يريد أن يفعل كل شيء لوحده يعد مجرد ادعاءات، فبالجمع تتوفر القوة والإنجاز، وبغير هذا واقعنا العربي مؤلم لأن إسرائيل داخلة في مساماته بحكم ما يتم من رفع الغطاء عنه من علاقات إسرائيلية سرية مع بعض الدول العربية.

وفي المقابل لو أجتمع كل عرب أمريكا ووراؤهم قيادة اسرائيل لن تنجح في فرض "صفقة قرن" ولا الاستيلاء والضم ، وهناك ولّادات فلسطينيات وشعب فلسطيني، فهذا كله مرهون بتغيير جدي وعميق للمعادلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية القادمة، وأرى بوضوح قرب التحول في أميركا.

س: أستاذ عباس دعنا نتطرق للمستوى الدولي، فالقضية تعاني من أزمة دولية أيضاً، فهناك دول مثل الدول الأفريقية تراجعت كثيراً في موقفها منذ مفاوضات السلام عام 1991، وبعد اتفاق أوسلو عام 1993 في علاقاتها مع فلسطين، وبعضها اعترفت بإسرائيل كما تعرفون، وبعضها تحاول إسرائيل أن تمتن علاقاتها معها. نلاحظ أيضاً أن الأزمة على المستوى الدولي يوجد فيها تقدم على المستوى الشعبي، لكن على المستوى السياسي بمعنى أخذ قرارات حقيقة فهو موقف غير إيجابي في التعامل مع القضية الفلسطينية. ما تعليقك على هذا التحول في الجانب الدولي؟

عباس زكي: أولاً بالنسبة للأفارقة لقد غاب الاهتمام بأفريقيا عربياً كما هو غياب الاهتمام بالدول الإسلامية ودول عدم الانحياز، وانطلقت إسرائيل بما لديها من تكنولوجيا وما لديها من تأمين وصول هذه الدول إلى الولايات المتحدة والمعسكر

الغربي، فهناك تفاوت في مواقف دول أفريقيا، ولكن حينما بدأنا نعمل لإحباط المؤتمر الذي كان يتغنى به نتنياهو ليحضره مع الأفارقة وأفشلناه مع الدول الأكثر حميمية في العلاقة أصبح هناك إمكانية لأن نعود لأفريقيا.

لكن أكبر دولة في أفريقيا وهي مصر مهددة بسدّ النهضة والخطر عليها من سيناء، وغياب دور الذي كان يسمي نفسه أب أمة أفريقيا معمّر القذافي وإغراق بعضهم بالمال، وما كان يحاك ضد الجزائر من حصار والذي تجاوزته بإيمان الجزائر بكرامة بلده ودورها النضالي الهام سيعود دورها في حياة القارة الافريقية، وكذلك تونس والحمد لله بدأت ثورة الياسمين تكرّس على الأقل فهماً ووعياً يجعلهم لا يختلفون لدرجة الوصول إلى حرب أهلية، وأيضاً يلتقوا على حب فلسطين كأولوية لديهم، كما هي موريتانيا والمغرب والجزائر، هذا الشيء أيضاً مهم، فرئيس مثل قيس سعيّد في قلبه توجد فلسطين والنقد العالي لكل المشاريع المطروحة، وهذا مهم أيضاً. كما أن موقف المغرب الذي تجسد مؤخراً في موقف معيّن أنه ليس تابعاً لمن يسير في الركب الامريكي لإهدار الدم الفلسطيني والمقدسات، إن كل هذا يدل على أن أفريقيا بين مد وجزر، ويمكن إذا عادت وحدة شمال افريقيا وهي دول وشعوب ذات وجدان نظيف تجاه فلسطين ستكون بداية النهوض العربي الجاذب للقارة الافريقية نحو حقوقنا العادلة والمشروعة.

أما بالنسبة لأوروبا التي بصدق قام ترامب بإهانتهم مثلما فعل مع كندا ومع أستراليا وأذلهم وفرض عليهم أتاوات بشكل سيء، فقد بدأوا يصلحوا خطأهم معنا، حتى وزير خارجية بريطانيا قبل يومين 5/ 6/ 2020 قال: الدولة الفلسطينية في حدود الرابع من حزيران ومستقلة، هذا القول من بريطانيا التي تعتبر الدولة الاولى التي كانت شريكة في قيام دولة اسرائيل وقدمت الارض الفلسطينية هدية لإسرائيل، فعملياً توجد 25 دولة أوروبية الآن لم تغزهم الحركة الصهيونية، واثنتان منهما خرجوا وهم النمسا والمجر تحت هيمنة الحركة الصهيونية، وقد كانت تعبيرات الاتحاد الأوروبي جيدة لصالحنا، فحذروا إسرائيل في حال أقدمت على الضم بإجراءات عقابية، لكن عندما خرجت هاتان الدولتان منهما على الموقف، فالقانون لديهم لا يسمح بأن يتكلموا باسم أوروبا

وإنما كل دولة تتخذ القرار لوحدها، ونحن لدينا بإذن الله مجموعة من الدول القادرة في الوقت المناسب أن تعلن اعترافها بالدولة الفلسطينية وأن تقدم المزيد من الدعم.

وبالنسبة لأمريكا يوجد تناسب طردي، فالصين مثلاً بلد مبادئها معنا ومصالحها عند إسرائيل، ولكن عندما أتى وزير خارجية أمريكا جورج بومبيو في آخر زيارة وألغى العقود بين الصين وإسرائيل حول البنية التحتية والميناء، ووضعوا دولة إسرائيل أمام تحدي، هل أنتم معنا أم مع الصين؟ قطعاً كان الجواب إلغاء العقود مع الصين، إذن كلما ازدادت الحدة بين الصين وأمريكا سيكون ذلك لحسابنا وللحد من الطموح الصيني باحتضان إسرائيل التي هي في نهاية المطاف أداة متقدمة لأمريكا.

أنا في تحليلي النهائي أقول: يتوقف الموقف الدولي على الحالة الفلسطينية، إذا استطعنا نحن مواجهة إسرائيل ووضع حد لهذه الغطرسة الإسرائيلية، وتجاوزنا المواقف الباهتة لأشقائنا والذين أساساً جاؤوا لكي يتكسبوا بالقضية الفلسطينية أو يقدموها على طبق من ذهب للإسرائيليين ، وحُلنا دون التطبيع وحُلنا دون الثغرات في الجدار أعتقد أن العالم سيكون معنا، وتكون إسرائيل في ضائقة، وها هم بعض الإسرائيليين بدأوا يفكرون بالرحيل. وحتى اليهود في إسرائيل ينظرون بعين الريبة للثنائي غانتس- نتنياهو، ولا يوجد إجماع من الممكن أن يكون في المستقبل كما كان في الماضي داخل هذا الكيان الصهيوني، ففي الماضي عندما بدأت عملية التسوية أو ما سمي بأوسلو كان رابين يردد لنا في الضفة الغربية ثوابت ثلاثة: القدس عاصمة أبدية موحدة، والمستوطنات الأمنية باقية، والسيادة لنا ويفرضها جيش الدفاع، وبالتالي لا انسحابات جذرية لقواتنا من الضفة الغربية، أنها يهودا والسامرا وأرض الميعاد، أما غزة فلتكن دولة ونقدم كل الدعم لها في الوقت الذي قالت فيه كونداليزا رايس عندما عرّفت الارض الفلسطينية هي القدس والحدود الشرقية والأغوار والمناطق (أ، ب،ج)، وبذكاء صاغوا اتفاق أوسلو عام 1993 بمرحلتين وتقسيم الأرض والشعب وتقسيمها إلى A وB وC، وتأجيل القضايا الأساسية: القدس ، المستوطنات ، اللاجئين، الحدود ، المياه.

اعتقادي آن الأوان لوضع كل هذه القضايا على الطاولة، فلا يجوز أن نذهب في جزئية وننسى هذا المسلسل أو هذه الحلقات المتصلة، يجب أن نعرف أنه يوجد هناك اتفاق أوسلو ينهي القضية، ونبقى حائرين أمام هذا التغوّل الإسرائيلي، وكل العالم يجب أن يعرف أن إسرائيل قامت عام 1948 على أساس قرار التقسيم 181، وتم قبولها في الأمم المتحدة بشروط مكتوبة بخط أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك عندما اعتُرف بها دولة في المنظمة الدولية كتب بناء على الشروط التي وضعت له "أن هذه الدولة يجب أن تكون مسالمة، وأن تقرّ بالاعتراف بالدولة الفلسطينية على 46٪ من أرض فلسطين، وأن تقرّ بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفقاً للقرار 194، ولم تقم بذلك بل احتلت كامل الارض 1967 وصدر قرار 242، 338، ووصلت إلى اتفاقيات مع الفلسطينيين، ومئات قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومزقتها كلها.

إذن المطلب يجب أن يكون ما دامت شهادة الميلاد واحدة بيننا وبين إسرائيل (قرار 181)، وهي مزقت كل شيء وأهدرت دمنا ودنّست مقدساتنا، لماذا لا نذهب للجمعية العامة التي اعتُرف بنا فيها 138 دولة ونقول للعالم نريد منكم تغيير الوضع القانوني لإسرائيل لتكون "عضوًا مراقباً" حتى تعترف بالدولة الأخرى الفلسطينية وفق الشروط، ومن الممكن ألا ينجح ذلك لأن أمريكا معها لكن سيصوّت الناس ضدها، وستربكها أكثر.

وبالتالي أنا رأيي أنه يوجد أمامنا ما نقوم به سواء على صعيد قانوني أو دولي أو على صعيد الميدان أو على صعيد عربي، ولماذا نحن بكل هذا التواضع والحنيّة على من توجد ملياراتهم لدى إسرائيل وشعبنا يجوع، ليس من الممكن أن تبقى الأمور سائرة بهذا الاتجاه، خاصة وأن شعوب العالم معنا، والشعوب العربية معنا.

إن أي إبداع فلسطيني يهزم التطرف وتقوّي معسكر السلام في إسرائيل-إذا كان هناك إرادة للسلام- ومن يريد السلام عليه واجبات الاستعداد لتصليب جبهته الداخلية والقدرة على المواجهة والصمود وذلك بإعادة الثقافة الوطنية باعتبار فتح مدرسة ثقافة المقاومة بعد سقوط ثقافة التعايش اللحظي مع عدو الأرض والإنسان الفلسطيني، عدو

التاريخ والرواية الفلسطينية لقضيتنا المقدسة، وعدم الرهان على مواقف دولية أو عربية في حال استمرت أوضاعنا على هذا الحال، حماية لأبنائهم في المستقبل.

والعرب لا بد لهم من التحرك ورفض الذل الواقع عليهم، وسأعطيك مثالاً، إيران لدينا بعض المشاكل معها كعرب وفرس، ولكن لا يجوز أن نصل من الإسفاف أن ننضم لإسرائيل في مجاراتها وأن لا ندرك المتغير في المنطقة، إيران عندما رأت أن الأمريكيين فرضوا الحصار على فنزويلا أرسلت خمس ناقلات نفط ضخمة محروسة, وقالت للأمريكيين أن أي اعتداء على هذه الناقلات المتجهة لفك الحصار الذي فرضتموه على فنزويلا فإن جنودكم في المنطقة سيكونون معرضين للموت، لم تستطع أمريكا أن تفعل شيئاً، وجازفت إيران وهي تعلم أنه من الممكن أن تكون نهايتها، لأنه يوجد أناس صوّروا أن الأمريكيين يخسفوا الكرة الأرضية، لكن لا، يجب أن يكون هناك مواقف شجاعة لدى أشقائنا العرب، إلى متى سنظل هكذا نتآكل ونحارب بعضنا البعض ولئن لم يستطيعوا المقاومة فلا يلحقوا انفسهم بركب من يعادون الأمة.

على الجميع أن يعرف أن التاريخ لا يرحم وأن مسرى سيدنا محمد "صلى الله عليه وسلم" وقيامة السيد المسيح عليه السلام، وما يجري في القدس أعدل وأبلغ الرسالات من السماء أنه لن يحكمها الصهاينة، ومن أدار ظهره للعقيدة والدين ولقومه وكرامته الوطنية حتماً سيهزم وتنتظره لعنة التاريخ مع التأكيد القاطع أن أمتنا العربية الماجدة لن تهزم، ويجب أن تتموضع في المعادلات القادمة والتغيرات العميقة والمؤكدة بما يليق برفعتها وعزتها وتاريخها الإنساني الهادي للبشرية على هذا الكوكب.

جواد الحمد: أشكرك أستاذ عباس على هذا الكلام المتميز وعلى هذه الأفكار المتدفقة، وإن شاء الله يكون فيها إضافات نوعية في التفكير الفلسطيني في المرحلة القادمة إضافة إلى ما قدّمه الزملاء الآخرون وما سيقدّمونه.

ملف العدد

أزمة "كورونا" والعالم العربي

أزمة "كورونا".. التداعيات على العالم العربي

واستراتيجية المواجهة

اجتاحت أزمة وباء فيروس كورونا (كوفيد- ١٩) العالم بشكل متسارع وفرضت نفسها كعنوان رئيسي للمرحلة، سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، ولذلك ارتأى فريق الأزمات العربي- ACT* أن يخصص تقريره هذا لبحثها[١]، حيث يتناول توصيف الأزمة وبيئتها (الدولية والإقليمية والعربية)، وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجيواستراتيجية على العالم، والعالم العربي بشكل خاص، وسيناريوهات الأزمة وتداعياتها المتوقعة على العالم العربي، وخيارات مواجهتها عربيًا، كما يطرح التقرير في نهايته ملامح مشروع عربي مشترك لمواجهة الأزمة وتداعياتها.

كانت بداية انتشار الوباء من مدينة ووهان في الصين، ثم انتقل منها ليصل إلى جميع دول العالم تقريبًا، وليمسّ جميع شرائح مجتمعات هذه الدول، ولتصبح أوروبا بعد ذلك البؤرة الرئيسة لانتشاره، ثم تربعت الولايات المتحدة الأمريكية على المركز الأول من حيث أعداد المصابين به وعدد الوفيات، ومقابل ذلك، كان الانعزال والتباعد الاجتماعي

---

* فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل، وتقديم ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن. أعضاء الفريق: **جواد الحمد** رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن (رئيس الفريق)، **قاصد محمود** الباحث الاستراتيجي، والنائب الأسبق لرئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش العربي- الأردن، **محمد العدينات** أستاذ الاقتصاد ووزير تطوير القطاع العام الأسبق- الأردن، **نظام بركات** أستاذ العلوم السياسية- الأردن، **عاطف الجولاني** الكاتب والمحلل السياسي- الأردن، **مصطفى عثمان** وزير الخارجية السوداني الأسبق والممثل السابق للسودان في الأمم المتحدة- جنيف، **حامد القويسي** أستاذ العلوم السياسة في جامعة لندن- بريطانيا، **صباح الياسين** أستاذ الإعلام السياسي والدبلوماسي الأسبق- العراق، **عبد القادر عامر** مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن (مقرر الفريق).

[١] للاطلاع على التقرير كاملاً يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمركز دراسات الشرق الأوسط:
www.mesc.com.jo

هو الاستراتيجية الرئيسة التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية واتبعتها الدول.

ظهرت دول العالم مرتبكةً إزاء الانتشار السريع وغير المتوقع لهذا الوباء؛ إذ فرض عليها استخدام أدوات جديدة على غير ما عهدته مؤسساتها وجيوشها في الحروب والأزمات السابقة، وفي حين تفاوتت صرامة إجراءات مكافحة الوباء من دولة لأخرى، لم تُظهر المنظمات الإقليمية والدولية المختلفة تعاونًا حقيقيًا في مواجهة الوباء، وغلب على تصرفها الانكفاء الذاتي وإغلاق الحدود، بما في ذلك كل من الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، إذ لم تلعب هاتان المنظمتان دورًا قياديًا يذكر في مواجهة الوباء، وبرز ضعف التعاون الاقتصادي والصحي بين أعضائهما، وانعدمت برامج تبادل الخبرات والإدارة المشتركة، باستثناء ما كان من بعض أعضائهما من مساعدات فردية أو تنسيق محدود على مستوى وزارات الصحة والخبراء، والذي لم يرتق لمستوى الأزمة وحجمها.

أدّى انتشار الوباء وما ترتب عليه من إجراءات مشدّدة، كان أبرزها إغلاق الدول لحدودها أمام حركة النقل وخصوصًا النقل الجوي، إلى العديد من الاختلالات الاقتصادية العالمية تمثلت بشكل رئيسي بحدوث تعطل كبير في الإنتاج، وتعطل سلاسل التوريد العالمي، وتراجع الطلب العالمي على الإنتاج من كافة السلع وخصوصًا الإنتاج الصناعي، وقد نتج عن تلك الاختلالات تداعياتٌ اقتصادية على مستوى العالم، أهمّها: انكماش اقتصادي كبير وتراجع حادّ في معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، وارتفاع كبير في معدلات البطالة، وتراجع حادّ في الإيرادات الضريبية في معظم دول العالم رافقه ارتفاع كبير في الإنفاق الحكومي، وخصوصًا على الخدمات الصحية وبرامج التحفيز الاقتصادي لمعالجة تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ما سيؤدي إلى ارتفاع العجز في ميزانيات العديد من الدول، وإلى ارتفاع كبير في المديونية العامة.

وبالحديث عن تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية على العالم العربي، يتوقع التقرير أن تكون أكثر حدّة على العالم العربي منها على غيره من دول العالم المتقدم؛ نظرًا للاختلالات الهيكلية والبنيوية، والحجم الكبير من المديونية الداخلية والخارجية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي التي كان اقتصاد هذه الدول يعاني منها قبل انتشار الوباء، إضافة

إلى الصراعات العسكرية والانقسامات السياسية القائمة في العديد منها. وقد جاء أثر الأزمة أكبر على الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على قطاعَي السياحة والنفط؛ إذ إن هذين القطاعَين كانا من أكثر القطاعات المتضررة من الأزمة، كما أنّ الأزمة فرضت على الدول زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية، ودعم برامج الحماية الاجتماعية من إعانات وغيرها، إضافة للإنفاق على برامج الإنقاذ الاقتصادي لدعم الشركات من الانهيار والمحافظة على الوظائف والعمالة ودعم القطاع الاقتصادي غير المنظم، ويبقى التحدي الأكبر امام هذه الدول هو توفير التمويل الإضافي لسدّ العجز الكبير والمتزايد في الموازنات العامة، إضافة إلى تمويل الالتزامات المترتبة عليها لتمويل أقساط الدين العام وإطفاءاته.

ويجمل التقرير التداعيات الاقتصادية والاجتماعية على العالم العربي بعدّة مجالات تضمنتها تقارير صادرة عن صندوق النقد الدولي ومنظمة الأسكوا ومنظمة العمل الدولية، أهمها: تكبد الشركات خسائر فادحة في رأس المال السوقي بلغت قيمتها حوالي ٤٢٠ مليار دولار خلال الفترة الممتدة ما بين كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩ إلى منتصف آذار/ مارس ٢٠٢٠، وتراجع مستويات الأمن الغذائي ما قد يسبب معاناة ١.٩ مليون شخص إضافي من نقص التغذية بسبب تزايد الفقر، وزيادة عدد الفقراء بأكثر من ٨.٣ مليون شخص. إضافة إلى خسارة حوالي ٥ مليون وظيفة وارتفاع معدّلات البطالة بحوالي ٢٪ على معدلاتها المرتفعة أصلًا، إضافة إلى احتمالية أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بما لا يقل عن ٤٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وخسارات كبيرة يُتوقع أن تتعرض لها البورصات العربية والصناديق السيادية العربية بسبب الوباء.

أما في البعد السياسي، فيُلقي التقرير الضوء على التعامل السياسي الداخلي للدول مع الأزمة عالميًا وإقليميًا، حيث جاء تعاطي هذه الدول مع الأزمة مختلفًا تبعًا لاختلاف البيئة السياسية السائدة فيها، ويؤكد التقرير غياب الجهد العربي المشترك بين الدول باستثناء ما كان بين بعضها من تعاون ثنائي. وفي المقابل نظرت بعض الأنظمة العربية إلى الأزمة كفرصة لتحقيق مكاسب ميدانية أو تطوير حالات تخدم مصالحها في بعض الملفات

الساخنة في المنطقة، وهو ما ظهر في الملفَين اليمني والليبي، وإلى حد ما في الملف السوري، ومع ذلك فإنه لا يزال من الممكن استثمار هذه الجائحة وتطوير مبادرة أو أكثر لوقف الحروب رغم استمرار الاختلافات السياسية بين الأطراف. وداخليًا، فإن العديد من القراءات تشير إلى احتمال تزايد القبضة الأمنية، واستبعاد أي تحولات أو إصلاحات ديمقراطية في معظم الدول العربية، خصوصًا أن ثمة مخاوف من الآثار الاجتماعية الخطيرة التي تتوقع الفوضى وارتفاع نسب العنف والجريمة بسبب الفقر والجوع والصراعات الطبقية.

وفي البعد الجيواستراتيجي، تبقى الاحتمالات والتداعيات الدولية مفتوحة على العديد من الخيارات، غير أن أساس هذا الوباء ومصدره سيكون المحدد الأهم لمثل هذه التطورات، مع أنه لم يظهر أي نشاط يدل على اتجاه محدد باستثناء بعض التحركات والمناورات البحرية الأمريكية باتجاه فنزويلا، أو مع دول الناتو، ولم يظهر في المقابل أي نشاط يثير الانتباه من قِبَل الصين أو روسيا، ولا زالت الدول تكتفي بتراشقات إعلامية، حيث يقف العالم أمام خيارَين: الأول أن يستغل هذه الجائحة لتطوير النظام الدولي باتجاه التعاون والرفاه وتبادل المصالح، والثاني استغلالها لإعادة تعزيز القيادة والسيطرة ولو بالقوة. وعلى المستوى الإقليمي، لا يُتوقع أن يكون للأزمة أثر كبير على الملفات الساخنة باستثناء ما قد تسببه التداعيات الاقتصادية على طبيعة الوضع الجيواستراتيجي؛ لاحتمالية تغييرها لبعض موازين القوى في المنطقة.

ويعرض التقرير ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل أزمة فيروس كورونا من حيث تداعياتها على العالم العربي، هي: سيناريو احتواء الأزمة بشكل سريع وتداعيات محدودة ضمن مدى زمني قصير نسبيًا (٣-٦ شهور)، وسيناريو التكيّف والتعايش مع استمرار الأزمة وتداعياتها الخطرة لفترة طويلة نسبيًا (٦ شهور إلى عام أو عام ونصف)، وسيناريو الفوضى وانفلات الأزمة، والفشل في احتواء تداعياتها، وخروجها عن السيطرة واستمرارها لفترة طويلة مفتوحة.

ويضع التقرير خمسة محددات أساسية للترجيح بين هذه السيناريوهات، وهي: كفاءة

أداء الدول العربية على المستوى الوطني في مواجهة الأزمة، والمدى الزمني لاستمرار الأزمة وحجم انتشار الفيروس في العالم العربي والعالم وسرعة التوصل إلى لقاح أو علاج للفيروس، ومستوى التعاون والتنسيق والتضامن بين الدول العربية في مواجهة الأزمة، ومستقبل أسعار النفط التي تؤثر في قدرة الدول العربية الغنية على مواجهة الأزمة وفي قدرتها على تقديم الدعم للدول العربية الأقل قدرة على مواجهة الأزمة، ومستوى الدعم الدولي المقدّم للدول العربية التي تحتاج إسنادًا لاقتصاداتها ولإجراءاتها الصحية لمواجهة الأزمة.

وفي ضوء هذه المحددات يخلص التقرير إلى أن السيناريو الثاني (التكيّف والتعايش) يبدو الأكثرَ ترجيحًا وواقعيةً، مع ضرورة الانتباه إلى أنّ هذا السيناريو مرنٌ وقد يتطوّر نحو السيناريو الثالث الذي يمكن وصفه بالسيناريو الكارثي في حال فشلت الدول العربية باحتواء تداعيات الأزمة عبر تعاون وتكاتف وتكافل حقيقي وفعال، يستند إلى حشد الإمكانات اللازمة وخاصة البشرية والعلمية لمواجهة هذه الأزمة.

ويتناول التقرير الخيارات العربية لمواجهة الأزمة، ويطرح عددًا من العوامل المؤثرة التي تعطي الأولوية لهذه الخيارات دون غيرها، وأهمها: حجم الأزمة وطبيعتها ومدى تعقّدها، وقدرة المنظومة الصحية على تحمل الحالة، وتوفر الإمكانات المادية والبشرية لدى الدول للتعامل مع الأزمة، ووجود القيادة والإدارة المسؤولة عن وضع الخيارات والتخطيط بكفاءة ومنهج علمي وواقعي وليس بطريقة عشوائية.

ويبحث التقرير خيارات عربية عدّة لمواجهة الأزمة، وذلك في مجالات مختلفة، أوّلها المجال الصحي والطبي، والذي يوصي التقرير بوضعه على رأس الأولويات لمواجهة الأزمة، وهو ما يتطلب إجراءات استباقية وصارمة وتحويل جزء من ميزانيات الدول لخدمة المجال الصحي، وفي المجال السياسي والأمني يوصي التقرير باعتماد الشفافية ومصارحة الشعوب كخيار رئيسي لضمان تحقيق الإجماع الوطني في مواجهة الأزمة، وتعزيز تعاون المواطنين في تنفيذ القرارات الصارمة التي تحدّ من حريات الأشخاص، وفي المجال الاقتصادي والمالي يطرح التقرير إمكانية الاستفادة من التبرعات المالية التي يقدّمها

الأفراد والشركات ومنظمات المجتمع المدني وإنشاء صناديق لذلك مقابل التقليل من الاعتماد على الاقتراض من صندوق النقد الدولي، مع ضرورة المواءمة بين الأولويات الطبية والخطط الاقتصادية لتأمين استقرار الاقتصاد وحماية الطبقات الفقيرة لمنع الاضطرابات الأمنية من خلال إدارة الموارد الاقتصادية بصورة كفؤة.

ويعتقد التقرير أن أزمة تداعيات انتشار وباء كورونا تعد أزمة متحركة، فهي تحمل تغيرات جوهرية ومفاجئة وتشكّل تهديدًا للوضع القائم، وتهديدًا لبقاء الدول واستقرارها وإمكانية فقدان السيطرة على نتائجها.

وسعيًا لتجاوز تداعيات هذه الأزمة يطرح التقرير ملامح مشروع عربي مشترك لمواجهة الأزمة وتداعياتها، حيث يقوم المشروع على قواعد وأسس عدّة، أبرزها الاهتمام بتحصين المنظومة الصحية والاجتماعية العربية والاقتصاد العربي، وتشكيل إطار خاص بذلك، أو تفعيل أحد الأطر المناسبة القائمة للتعاون العربي في هذا المجال، على أن تكون سياسات وقرارات هذا الإطار توصيات ملزمة لكافة الدول، مع ضرورة فصل الإنساني والحيوي عن الخلافات السياسية بين الدول والقيادات العربية لضمان تهيئة البيئة المناسبة للتعاون المطلوب.

ويقدّم التقرير مشروعًا عربيًا للتعاون في مواجهة أزمة الوباء وتداعياتها المختلفة، ويشمل ذلك مسوّغات المشروع وأسسه، واستراتيجية المواجهة، وتفعيل دور القطاع الخاص، وعددًا من الآليات الفاعلة لتحقيقه.

ومن أهم ما يطرحه المشروع تفعيلُ مجلس وزراء الصحة العرب، وإنشاء صندوق عربي مشترك للصرف على برامج وآليات مواجهة الأزمة بمختلف أبعادها الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وإقرار استراتيجية مشتركة لمواجهة هذا الوباء تقوم على تحقيق التوازن بين الإجراءات المنفردة للدول العربية بقدراتها الذاتية وبين المستوى العربي الجماعي عن طريق الدور التنسيقي لجامعة الدول العربية ومجلس وزراء الصحة العرب، والذي يسمح بتجميع القوّة وتوجيهها والاستفادة من الإمكانات العربية المتوفرة.

كما يقترح التقرير خلق تكتلات مصرفية عربية لتمويل العمليات الاقتصادية، وتشكيل آليات وهيئات مشتركة حيث لزم بدعم حكومي وتسهيلات، كإنشاء صندوق البحث العلمي العربي، وصندوق خاص للتعليم التكنولوجي المتقدم، وإنشاء "بنك الفقراء" للإشراف على خفض منسوب الفقر في العالم العربي، وتقديم الدعم المالي والطبي للدول العربية التي لا تقوى منفردة على توفير مستلزمات المواجهة ومعالجة تداعياتها.

ويوصي التقرير في ختامه بسرعة اتخاذ قرار في جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين لتبنّي هذه المبادرة، وعقد مؤتمر عربي موسّع، ولو عبر التقنيات الافتراضية، من خبراء الصحة والاقتصاد والاجتماع والتكنولوجيا خصوصًا لمناقشة هذه التصورات وتطويرها وتحويلها إلى برامج عمل، كما يدعو التقرير الحكومة الأردنية التي حقّقت نجاحات مميزة في مواجهة الأزمة إلى تبنّي هذا المشروع.

ملامح مشروع عربي مشترك لمواجهة الأزمة وتداعياتها

في ضوء التحليل الذي قدّمه الفريق (فريق الأزمات العربي-ACT) في هذا التقرير فإنه يرى أن التعاون العربي لمواجهة الأزمة وتداعياتها المختلفة أصبح أمرًا حيويًا وملحًا بحدّ ذاته؛ لأنه يتناول الإنسان والمجتمع العربي برمّته، وليس في مثل هذه الحالات مجال للإشكالات والخلافات السياسية، حيث إن هدف التعاون هو خدمة الجميع وإنقاذ الجميع من الأزمة وتداعياتها، خاصة على الصحة العامة والمجتمع والاقتصاد.

ولذلك فإن دراسة هذه التداعيات المفصّلة في التقرير، ودراسة الخيارات العربية الممكنة في التعامل معها، إضافة الى فهم التقرير للسيناريوهات المحتملة لهذه الأزمة على المديَين القريب والمتوسط، تشكّل منطلقًا مهمًا في تأطير وبلورة أسسٍ عمليةٍ واقعيةٍ للتعاون العربي على مستويَين: الأول لمواجهة الأزمة وارتداداتها والسيطرة على الوباء والقضاء عليه، والثاني لمواجهة تداعيات هذه الأزمة المتوقعة على العالم العربي محليًا وعربيًا، وعلى مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجيواستراتيجية.

ويرى الفريق، كما عددٌ من الخبراء العرب وبعض الخبراء في منظمة الصحة العالمية، أن العالم العربي سيكون متضررًا على الصعيدَين الاجتماعي والاقتصادي بشكل بليغ من هذه الأزمة، وأن التعاون العربي هو خيار الضرورة التي بدونها قد لا تستطيع أي دولة منفردة تحمّل تبعات الأزمة واحتواءها ومعالجة تداعياتها المختلفة. وتشير تحليلات هذا التقرير إلى المؤشرات نفسها، وتوصي بالاتجاه نفسه من السياسات التعاونية العربية لمواجهة الأزمة وتداعياتها.

١. مسوغات مشروع التعاون وفاعليته في خدمة المصلحة العربية القومية والقُطرية

تتناول أزمة كورونا صحة الإنسان وحياة المجتمع كما أنها تتناول الأمن والاستقرار السياسي، ولأنها أزمة متحركة فهي تحمل تغيرات جوهرية ومفاجئة، وتشكّل تهديدًا للوضع القائم، وتهديدًا لبقاء الدول واستقرارها وإمكانية فقدان السيطرة على نتائجها، ما يضع صانعي القرار وقيادات الدول العربية أمام ضغط العمل بجدية وكفاءة وسرعة وبشكل جماعي وعلمي مدروس، ولذلك فهي أزمة خطيرة على المستويَين المحلي والإقليمي للدول العربية.

ورغم تفاقم الأزمة وبدء اتساع رقعتها إلى مناطق فقيرة وضعيفة الاقتصاد، في أفريقيا مثلًا، غير أن التعاون العربي الصحي والغذائي والاقتصادي ظل ضعيفًا، ولم يتم تفعيل قرارات المؤتمر الاقتصادي العربي، ولم يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وفق برامجه المقرة والمعتمدة.

وبالنظر إلى مستوى التعاون والتنسيق والتضامن العربي القائم، والذي ما يزال بمستويات محدودة ومتفاوتة، كما أن دور مؤسسات العمل العربي المشترك في تفعيل الجهود الجماعية لمواجهة الأزمة ما يزال محدودًا وهامشيًا، ناهيك عن ضعف البُنية التحتيّة والإمكانات الصحيّة، وهشاشة الاستقرار السياسي والاجتماعي نتيجة النزاعات الداخلية، وموجات الهجرة عبر الحدود للعديد من الدول العربية، فإن العمل الجماعي العربي أصبح حاجة ضرورية لحماية المجتمع العربي وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في

وقت واحد، وللمحافظة على الوضع الجيواستراتيجي للعالم العربي أن تختطفه دول إقليمية طامعة، خاصة أن التقديرات الدولية المختلفة تشير إلى أضرار بليغة ستنال من العالم العربي مع هذه الأزمة وبعد انقشاعها، ومنها تراجع الصادرات، وازدياد المعاناة من تدنّي معدلات النمو، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتراجع مستوى انعدام الأمن الغذائي، واحتمالات انهيارات منظومات اقتصادية وصحية لدى بعض الدول العربية، وهو ما سيؤثر حتمًا على الأوضاع في الدول العربية المجاورة بسبب عدم الاستقرار، وربما الهجرة، حيث إن للأزمة تأثيرًا سلبيًا في حالة الاستقرار وتهديد الأمن المجتمعي بفعل فقدان الثقة الشعبية بالإجراءات الرسمية، وبسبب تزايد الأعباء المعيشية نتيجة الانهيار أو التراجع الاقتصادي الحادّ وتنامي بؤر الفقر والبطالة، وتراجع قدرات المنظومة الصحية عن تحمّل تبعات الوباء وما بعده.

ومما يدلّ على ذلك أن كل دولة عربية انفردت بإدارة الأزمة داخل حدودها، وتُركت بعض الدول الفقيرة لتواجه الأزمة بإمكاناتها المتواضعة (السودان، جيبوتي، الصومال، لبنان، فلسطين، ...)، بل إن بعضها حصل على الدعم من دول غير عربية كالصين وتركيا والاتحاد الاوروبي في ظل غياب الدعم العربي.

ولذلك يجب أن يحفز هذا الأمر القيادات والنخب العربية إلى سرعة بلورة رؤية عربية شاملة وفق تفكير استراتيجي للتوصل إلى برامج وآليات لمواجهة الأزمة أولًا، ثم مواجهة تداعياتها بشكل جماعي متكامل في الأدوار والخبرات والإمكانات، حتى يتحقق الأمن الصحي والاقتصادي والغذائي للشعوب العربية بشكل متوازن ومعقول، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني في كل دولة، وفي المجموع العام للبلاد العربية.

٢. أسس وقواعد بناء المشروع

يمكن اقتراح أسس وقواعد بناء مشروع التعاون العربي لمواجهة الأزمة وتداعياتها، وأهم هذه الأسس:

- أن يهدف المشروع إلى تحصين المنظومة الصحية والاجتماعية العربية والاقتصاد

العربي (الفقر، البطالة، التعليم، البحث العلمي، الانكماش الاقتصادي، ...) كأساس حيوي للمشروع، وأن يحقق الحماية من أزمة هذا الوباء وأمثالها في المستقبل للعالم العربي مجتمعًا ولكل دوله ومجتمعاته.

- أن تكون إدارة مشروع التعاون المشترك مسئولية جماعية، حيث يتم تشكيل إطار خاص بها، أو بتفعيل أحد الأطر المناسبة القائمة للتعاون العربي، للقيام على تنفيذ هذا المشروع.
- اعتبار سياسات وقرارات هذا الإطار المقترح لتحقيق أهداف المشروع توصيات ملزمة لكافة الدول، خاصة فيما يتعلق بتبادل الخبرات والإدارات الحدودية، وتحمّل التبعات المالية وتكاليف تطوير النظام الصحي العربي المشترك والتطوير التكنولوجي اللازم، ومعالجة مشكلة الفقر الناتجة عن الأزمة اجتماعيًا، والبطالة اقتصاديًا، وتطوير أنظمة التعليم والبحث العلمي.
- ضرورة فصل الإنساني والحيوي عن الخلافات السياسية بين الدول والقيادات العربية، في إدارة المشروع لضمان تحقيق النجاح له.

٣. مشروع التعاون العربي المقترح

في ضوء الظروف المستجدة والمتطورة لظاهرة أزمة كورونا، وفي ضوء الأضرار البليغة المتوقعة على العالم العربي، وفي ضوء المسوغات السابقة لضرورة العمل الجماعي العربي، واستنادًا للأسس المقترحة لمشروع التعاون الجماعي، فإن فريق الأزمات العربي- ACT يقترح بناء مشروع عربي متكامل موحّد لمواجهة الأزمة، على النحو التالي:

أ. ملامح المشروع الرئيسية

- تفعيل آليات التعاون والتنسيق والتضامن العربي لتحقيق مواجهة جماعية للأزمة بما يعزّز القدرة على التكيّف مع تداعياتها في المجالات المختلفة.
- استعادة منظومة التضامن العربي والعمل المشترك لتحقيق القوة الجيواستراتيجية للعالم العربي جماعيًا، الإقليمية منها والدولية، خاصة أنه سيكون للتداعيات

الاقتصادية للأزمة الأثر الأكبر على طبيعة الوضع الجيواستراتيجي للعالم العربي، لأن الآثار الاقتصادية قد تغيّر الكثير من موازين القوى الأخرى، وقد تُحدث تغييرًا فعليًا في التموضعات الجيواستراتيجية في المنطقة، والتي ربما تكون بعض الدول العربية ضحايا لها.

- تفعيل مجلس وزراء الصحة العرب، و"تشكيل هيئة خاصة لمواجهة أزمة كورونا وتداعياتها" على العالم العربي، و"إنشاء صندوق عربي مشترك للصرف على برامج وآليات مواجهة الأزمة" بمختلف أبعادها الصحية والاجتماعية والاقتصادية.
- إقرار استراتيجية موحدة لمواجهة هذا الوباء تقوم على تحقيق التوازن بين الدول العربية المنفردة، وهي الأعلم بمستويات وصول الوباء وبقدراتها الذاتية والتي لجأت لها معظم الدول العربية، وبين المستوى العربي الجماعي الذي يسمح بتجميع القوّة وتوجيهها والاستفادة من الإمكانات العربية المتوفرة.
- خلق تكتلات مصرفية عربية لتمويل العمليات الاقتصادية، وكذلك "إنشاء صناديق جمع التبرعات" لدعم الطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدود والعاطلين عن العمل، والاستفادة من التبرعات المالية التي يقدّمها الأفراد والشركات ومنظمات المجتمع المدني مقابل التقليل من الاعتماد على الاقتراض من صندوق النقد الدولي.
- تفعيل مؤسسات القطاع الخاص وجهاته في الدول العربية، وتشكيل آليات وهيئات مشتركة حيث لزم بدعم حكومي وتسهيلات للمساهمة في مواجهة الأزمة واحتواء تداعياتها.
- تكامل الأدوار وتبادل الخبرات وتقديم الدعم المالي والطبي للدول العربية التي لا تقوى منفردة على توفير مستلزمات المواجهة ومعالجة تداعياتها.

ب. الاستراتيجية الموحدة المقترحة

- اعتبار الخيار الصحي وحماية الإنسان على رأس الأولويات لمواجهة أزمة كورونا بهدف السيطرة على الوباء ومنع انتشاره والتقليل من الخسائر البشرية وتخفيف حدة

الأزمة في كل البلاد العربية كمنظومة واحدة بوصف الإنسان هو جوهر الحياه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والركن الأساسي في قيام الدول واستقرارها ونمائها وديمومتها.

- تأسيس "الهيئة العربية لمواجهة أزمة كورونا وتداعياتها"، والتي تشارك فيها الخبرات العربية الفاعلة في كل دولة، ولها تواصل ومؤتمرات وموازنة كافية من القطاعَين العام والخاص.
- تحقيق التكامل وتبادل الخبرات والتجارب في مجال إدارة الأزمة وسبل مواجهة انتشار الفيروس.
- تقديم الدعم والمساعدة من الدول المقتدرة ماليًا إلى الدول الأقل قدرة على تحمّل الأعباء الاقتصادية للأزمة.
- احتواء الآثار الاجتماعية للأزمة من الفقر والجوع والصراعات الطبقية، بهدف منع الفوضى والعنف والجريمة أن تتفشى في المجتمعات العربية.
- التعاون العِلمي والتقني المشترك في مجال تصنيع الأدوات والمستلزمات الطبية اللازمة لمواجهة الأزمة.
- رفع مستوى الوعي الصحي في المجتمعات العربية، وتعزيز السلوك الصحي الإيجابي في التعامل مع الكوارث والأزمات.
- تقديم رؤيه شاملة للمجتمع لتوحيد صفوفه في تحقيق الإجماع الوطني وعدم إصابته بالذعر من الوباء ومخاطره، واستعادة الثقة في المؤسسات الحكومية، والاتجاه نحو مشاركة الشعب في القرارات الحكومية، وضمان وصيانة قضية الوَحدة الوطنية وإزالة المخاوف من تحوّل الوطن العربي إلى دول فاشلة وسقوطها للوصول إلى حالة من الفوضى.
- المواءمة بين الأولويات الطبية والخطط الاقتصادية لتأمين استقرار الاقتصاد وحماية الطبقات الفقيرة لمنع الاضطرابات الأمنية من خلال إدارة الموارد الاقتصادية بصورة كفؤة، والتوفيق بين الخيارات القائمة على الحماية الصحية والمعالجات الطبية وسلامة

المواطنين من الوباء وإزالة الخوف والقلق من نفوس المجتمعات، وبين المحافظة على الاقتصاد الوطني ودفعِه نحو حالة من الانتعاش والتعافي من المشاكل التي واجهها.

- التعاون التكنولوجي والعلمي المتعدد ومع دول العالم لسرعة التوصل إلى لقاح أو علاج للفيروس، وما يحتاجه ذلك من "إنشاء معهد عربي متخصص في علوم الأوبئة والصحة العامة" يخدم المنظومة الصحية العربية.

ج. مشروع تفعيل رساميل الاستثمارات العربية

- تفعيل علاقات وأدوار غرف التجارة والصناعة العربية المشتركة.
- تفعيل وتشغيل صناديق التنمية العربية القائمة لإحداث حركة اقتصادية استثمارية مهمة في العالم العربي.
- "إنشاء وتمويل صندوق البحث العلمي العربي" ممولًا من القطاع الخاص ومدعومًا من الحكومات، وصندوق خاص للتعليم التكنولوجي المتقدم Hitech، وبناء مشروع معهد عربي متخصص لهذه الغاية على غرار الـ MIT الأمريكي.
- تشجيع الاستثمار في القطاع الطبي وتبادل الخبرات والكوادر البشرية، وتنمية صناعات الأجهزة الطبية وبناء المختبرات الفاعلة ومشاريع أبحاث الأمراض.
- تشجيع التوجه نحو تحقيق الأمن الغذائي العربي المتكامل والفعال، ودعم الإنتاج الزراعي بكل جوانبه، والصناعات الغذائية، والصناعات التقنية التصديرية بشكل متكامل.
- "إنشاء بنك الفقراء" للإشراف على خفض منسوب الفقر في العالم العربي لحماية المجتمع والدولة من التفكك أو التعرض لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمني، وما يشكّله ذلك من أخطار على بقية الدول العربية وشعوبها.

٤. التوصيات

- سرعة دراسة الأمر واتخاذ القرارات بشأنه قبل تفاقم الأزمة باتجاهات غير قابلة للسيطرة.
- دعوة النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني

والنقابات المهنية والإعلام العربي إلى تبنّي هذا المشروع العربي الشامل وتشجيع بلورته وتطبيقه جماعيًا وتنوير الرأي العام به.

- تجاوز الحالة العربية القائمة إلى حالة تعاون أو تكافل عربي، ويمكن أن يكون إقليميًا مع واحدة أو أكثر من دول الإقليم التي تتقاطع مصالحها مع المصالح العربية.
- سرعة اتخاذ قرار في جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين لتبنّي هذا المشروع، وتشكيل فريق من الخبراء المتخصصين لوضع خطة عربية متكاملة قابلة للتطبيق وعلى عجل، ويُبدي فريق الأزمات العربي-ACT في مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن استعداده للمساهمة بأحد خبرائه أو أكثر لتقديم تصوّر كامل مفصّل للمشروع وآليات تنفيذه السريعة.
- عقد مؤتمر عربي موسع، ولو عبر التقنيات الافتراضية، من خبراء الصحة والاقتصاد والاجتماع والتكنولوجيا خصوصًا لمناقشة هذه التصورات وتطويرها وتحويلها إلى برامج عمل برعاية جامعة الدول العربية وجمعيات رجال الأعمال والجمعيات والنقابات المهنية العربية.
- دعوة الحكومة الأردنية التي حققت نجاحات مميزة في مواجهة الأزمة إلى تبنّي هذا المشروع رسميًا وعرضه على جامعة الدول العربية للإقرار والتنفيذ.

كورونولوجي

أزمة كورونا.. وإجراءات الحكومة الأردنية*

في ضوء الإرهاصات التي رافقت تفشي وباء كورونا المستجد COVID–19 سارعت حكومات الدول إلى اتخاذ قرارات وفرض إجراءات وقائية للحد من آثار الفايروس الصحية والاقتصادية، وقد تباينت تلك الإجراءات من حيث شدتها وتوقيت فرضها ودرجة استجابة المواطنين لها من دولة لأخرى، ما انعكس على سرعة محاصرة الوباء وحجم الآثار المترتبة على انتشاره.

نرصد في هذا التقرير[١] مجموعة القرارات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية منذ الإعلان عن الإصابات الأولى داخل حدود المملكة في مطلع آذار/ مارس ٢٠٢٠ وحتى الوصول إلى المستوى معتدل الخطورة ورفع معظم القيود التي كانت مفروضة على التنقل وعمل المنشآت التجارية والخدمية.

في السابع عشر من آذار/ مارس أعلنت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تفعيل قانون الدفاع رقم ١٣ لسنة ١٩٩٢ بناءً على إرادة ملكية سامية لاستخدامه في أضيق الحدود الموجبة للتصدي لآثار المرض الصحية والإدارية والاقتصادية، وعليه تم إصدار أوامر الدفاع التي تمكّنت الحكومة من خلالها تعطيل وتعديل واستحداث مجموعة من القوانين الناظمة للإجراءات الوقائية والاقتصادية والإدارية، والتي حاولت فيها التوفيق بين تحقيق متطلبات التباعد الاجتماعي لمحاصرة الوباء في أماكن انتشاره بفرض إجراءات صارمة على العمل والتنقل، وبين التقليل من وطأة الإجراءات اللازمة لذلك على الطبقات الوسطى والدنيا وحماية حقوقها الأساسية (العمل والتعليم والصحة والغذاء).

السبت ١٤ آذار/ مارس

- إعلان تعليق دوام المؤسسات التعليمية اعتباراً من صباح ١٥/ ٠٣/ ٢٠٢٠ ولمدة أسبوعين.

---

* **إعداد أ. عمر الجبالي، مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط، حاصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، من جامعة كـوفنتري- المملكة المتحدة.**

[١] اعتمد هذا التقرير على رصد الإجراءات والقرارات الحكومية على أساس تسجيل أهم القرارات والإجراءات المتخذة يومياً، والتي أعلن عنها في الوسائل الإعلامية الحكومية الرسمية، وكان مداه الزمني حتى يوم الخميس ١٨/ ٠٦/ ٢٠٢٠، وقد استقى هذا التقرير معلوماته من المنصات الحكومية الرسمية التالية:

- موقع رئاسة الوزراء الأردني والصفحات التابعة له على تويتر وفيسبوك.
- موقع وزارة الصحة الأردنية.
- صفحات وزير الدولة لشؤون الإعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة أ. أمجد العضايلة.
- موقع وزارة الخارجية الأردنية.
- الموقع الحكومي المخصص لوباء كورونا المستجد. **https://corona.moh.gov.jo/ar**

- اعتماد التعليم عن بعد من خلال المواقع الإلكترونية ومحطات التلفزة لطلبة المدارس والجامعات.
- تعليق جمع الرحلات من وإلى المملكة وإغلاق جميع المعابر الحدودية اعتباراً من الثلاثاء ١٧/٠٣/ ٢٠٢٠ وحتى إشعار آخر باستثناء الشحن التجاري.
- استثناء البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية من منع السفر وإلزامهم بالحجر ١٤ يوماً قبل دخول المملكة.
- توجيه المواطنين في الخارج لالتزام أماكنهم، والسماح لمن اضطر منهم في دول الجوار من الدخول عبر المعابر البرية والبحرية بعد الخضوع للإجراءات الصحية.
- التأكيد على التزام المواطنين بيوتهم قدر الإمكان.
- وقف جميع التجمعات والفعاليات الاجتماعية وتوجيه المواطنين بعدم التجمع في المناسبات العامة.
- إيقاف الصلاة في الكنائس والمساجد، وبث خطبة الجمعة الموحدة متلفزة.
- وقف زيارة المستشفيات والسجون حتى إشعار آخر.
- تعليق الفعاليات الرياضية، وإغلاق دور السينما والمسابح ومراكز الشباب حتى إشعار آخر.
- إغلاق المواقع السياحية الأثرية للتعقيم ولمدة أسبوع.

الأحد ١٥ آذار/ مارس

- تعزيز سفارات المملكة لخطوط ساخنة للتواصل مع المواطنين في الخارج والتبليغ عن أي اصابة.
- تنفيذ حملات تعقيم لمجمعات الحافلات.
- إغلاق صالات الافراح في الفنادق.
- تخصيص الرقم ١١١ للاستفسار المجاني عن فايروس كورونا المستجد COVID19

الاثنين ١٦ آذار/ مارس

- فرض الحجر الصحي الإجباري ولمدة ١٤ يوماً في مرافق فندقية على نفقة الحكومة، ولكل من قدم إلى المملكة اعتباراً من تاريخه.
- الحكومة تناشد الوسائل الإعلامية استقاء المعلومات من مصادرها الرسمية.
- الحكومة تلمح لإمكانية تفعيل قانون الدفاع لمواجهة خطر وباء كورونا.

الثلاثاء ١٧ آذار/ مارس

- بموجب أحكام المادة ١٢٤ من الدستور، رئيس الحكومة يعلن تفعيل قانون الدفاع رقم ١٣ لسنة ١٩٩٢ وبناءً على إرادة ملكية سامية لاستخدامه في أضيق الحدود لمواجهة الوباء دون المساس بحقوق المواطنين وممتلكاتهم.
- تعطيل جميع المؤسسات والدوائر الرسميّة بالإضافة للقطاع الخاص، باستثناء القطاع الصحي

والقطاعات الحيوية التي يحددها رئيس الوزراء بما في ذلك عمل الصيدليات والمراكز التموينيّة والمخابز وسلاسل توريد الغذاء والدواء والمياه والمحروقات والكهرباء.

- منع التجمّع لأكثر من ١٠ أشخاص.
- منع التنقّل بين المحافظات.
- وقف العمليات والمراجعات الطبيّة ويقتصر العمل على الحالات الطارئة والعمليّات الطارئة.
- توقيف طباعة الصحف الورقيّة.
- إغلاق المولات والتجمّعات التجاريّة والسماح فقط بفتح مراكز التموين والصيدليّات فيها.
- إعداد مخيّمات حجر صحّي على المنافذ البريّة للأردنيين العائدين عبرها، مع التأكيد على الأردنيين في الخارج البقاء في أماكنهم واتّباع إجراءات الوقاية والسلامة في الدول التي تحدّدها الدول المستضيفة لهم.
- تعليق عمل وسائل النقل الجماعي.
- إطلاق الموقع الرسمي الخاص بالتوعية والإعلام بالوباء: Corona.moh.gov.jo

الأربعاء ١٨ آذار/ مارس

- وزارة الصحة تطلق خدمة الدفع الالكتروني والتبرع للمساهمة في دعم الوزارة لتوفير ما يلزم من مستلزمات طبية وللحد من انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد١٩" وذلك من خلال الدخول على رابط وزارة الصحة الرسمي https://moh.gov.jo:8080/donation

الخميس ١٩ آذار/ مارس

إصدار أمر الدّفاع رقم (١) القاضي بما يلي:

أولاً: يوقف العمل بأحكام قانون الضمان الاجتماعي رقم (١) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته والأنظمة والتعليمات التي تطبقها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي فيما يتعلق بما يلي:

١. البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة (٣) فيما يتعلق بالعمال الخاضعين لأحكام قانون العمل في منشآت القطاع الخاص.
٢. أحكام الفقرة (ب) من المادة.(19)
٣. أحكام الفقرات (أ) و(ب) و(ج) من المادة. (22)
٤. أحكام المادة (٨٦) فيما يتعلق بفوائد التأخير والغرامات.
٥. أحكام الفقرة (أ) من المادة (٩٤) والفصل الخامس من نظام الشمول بتأمينات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته.

ويعمل بأمر الدفاع التالي بديلاً عنها:

١. يعلق تطبيق تأمين الشيخوخة المنصوص عليه في البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة (٣) من

قانون الضمان الاجتماعي المشار- إليه خلال الفترة للأشهر آذار ونيسان وأيار لعام ٢٠٢٠ على جميع العمال الخاضعين لأحكام قانون العمل في منشآت القطاع الخاص، ويُستثنى العاملون لدى منشآت القطاع العام وأمانة عمان الكبرى والبلديات والشركات المملوكة للحكومة أو للمؤسسات العامة الرسمية أو المؤسسات العامة، على أن يستمر تطبيق تأمين العجز الطبيعي وتأمين الوفاة الطبيعية والتأمينات الواردة في البنود (٣،١، ٤) من الفقرة ذاتها، على أن تلتزم المنشأة بأداء ١ بالمئة من أجور العاملين الخاضعة للاقتطاع عن تأمين العجز الطبيعي وتأمين الوفاة الطبيعية إضافة إلى الالتزام بتأدية الاشتراكات المترتبة على التأمينات الأخرى، وفقاً لأحكام القانون، وفي حال عدم إمكانية تسديد المبالغ المستحقة على المنشآت عن تلك الفترة يتم تقسيط هذه المبالغ دون ترتيب فوائد وللمدة التي تطلبها المنشأة على أن يتم تسديدها في مدة أقصاها ٣١ / ١٢/ ٢٠٢٣.

٢. على الرغم مما ورد في البند (١) أعلاه وفي حال رغبت المنشأة الاستمرار بتطبيق تأمين الشيخوخة على كل أو بعض العاملين لديها ولم تتمكن من دفع الاشتراكات المستحقة عن تلك الفترة من الأشهر آذار ونيسان وأيار لعام ٢٠٢٠، يتم تقسيطها دون ترتيب فوائد، وبحيث يتم سدادها في مدة أقصاها ٣١/ ١٢/ ٢٠٢٣.

٣. يجوز لفئات العمال المعلق تطبيق تأمين الشيخوخة عليهم في البند (١) أعلاه الانتساب بصفة اختيارية لتأمين الشيخوخة على أن يؤدوا للمؤسسة ما نسبته ١٦,٥ بالمئة من أجورهم الخاضعة للاقتطاع في المنشأة.

٤. عدم ترتيب فوائد تأخير وأية غرامات على المبالغ المستحقة للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي خلال تلك الفترة عن التأخر بدفع الاشتراكات في مواعيدها وعن التأخر في تسليم النماذج المطلوبة للمؤسسة وعن التأخر بإبلاغ المؤسسة عن أي تغيير يطرأ على استحقاق المنافع التأمينية أو الحقوق التقاعدية.

٥. إيقاف العمل بأحكام الفقرة (أ) من المادة (٩٤) من قانون الضمان الاجتماعي رقم (١) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته وتأجيل إجراءات التحصيل المنصوص عليها في الفصل الخامس من نظام الشمول بتأمينات المؤسسة رقم (١٤) لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته.

٦. تخصيص نسبة لا تتجاوز ٥٠٪ من إيرادات اشتراكات تأمين الأمومة السنوية لتقديم إعانات عينية ومادية لغير المقتدرين من كبار السن والمرضى أو عائلاتهم بالطرق والآليات التي تحددها المؤسسة.

- الحكومة تلمح لإمكانية فرض حظر التجول.

الجمعة ٢٠ آذار/ مارس

إصدار أمر الدّفاع رقم (٢) القاضي بما يلي:

١. حظر تنقل الأشخاص وتجوالهم في جميع مناطق المملكة وذلك ابتداء من الساعة 7 صباحاً من يوم السبت الموافق ٢١/ ٣/ ٢٠٢٠ وحتى إشعار آخر.
٢. غلق جميع المحلات في مناطق المملكة كافة وسيتم الإعلان صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٤/ ٣/ ٢٠٢٠ عن أوقات محددة تسمح للمواطنين من قضاء حوائجهم الضرورية وبالألية التي ستعلن في حينه.
٣. استثناء الأشخاص المُصرح لهم من قبل رئيس الوزراء ووزير الدفاع الذين تقتضي طبيعة عملهم إدامة المرافق العامة.
٤. يتوجب على المواطنين إبلاغ الأمن العام/ الدفاع المدني ليقوموا باتخاذ التدابير اللازمة لحماية صحتهم وسلامتهم حسب الأصول في الحالات الطبية الطارئة.
٥. معاقبة كل من يخالف أحكام أمر الدفاع هذا والبلاغات الصادرة عن رئيس الوزراء ووزير الدفاع بمقتضاه، بالحبس الفوري مدة لا تزيد عن سنة.

السبت ٢١ آذار/ مارس

- بدء العمل بأمر الدفاع رقم (٢) القاضي بحظر تجول الأفراد والمركبات بدءاً من الساعة ٧ صباح 21/03/2020 وحتى إشعار آخر.
- السماح بتنقل صهاريج نقل المياه وسيارات نقل عبوات المياه.

الأحد ٢٢ آذار/ مارس

- الحكومة تطلق منصة درسك لمتابعة العملية التعليمية للمراحل الأساسية والثانوية عبر شبكة الإنترنت.
- الحكومة تنشر أرقام ٢١ مؤسسة أمنية وخدمية لاستقبال شكاوى المواطنين واقتراحاتهم.
- الحكومة تلمح إلى أن حظر التجول قد يمتد لأسابيع وتدعوا المواطنين للتأقلم مع نظام الحياة الجديد.

الاثنين ٢٣ آذار/ مارس

- السماح للصيدليات بفتح أبوابها وتقديم خدماتها من خلال توصيل الأدوية للمواطنين فقط.
- الحكومة تعلن آليات توصيل الخبز والمياه والأدوية والمحروقات للمواطنين.

الثلاثاء ٢٤ آذار/ مارس

- بعد رصد حالات تجمهر وازدحام المواطنين للحصول على الخبز والمواد الغذائية، الحكومة تبحث مراجعة آليات توصيلها.
- البدء بفتح محلات المواد التموينية الأساسية ومحلات بيع الخضار والفواكه والمخابز والصيدليات

ومحلات بيع المياه بعد استكمال تزودها بالمواد والسلع واستكمال جاهزيتها بين الساعة ١٠ صباحاً وحتى الساعة ٦ مساءً اعتباراً من صباح يوم الأربعاء ٢٥/ ٠٣/ ٢٠٢٠.

- السماح للمواطنين بقضاء احتياجاتهم سيراً على الأقدام وبشكل منفرد وبتباعد بين الشخص والآخر لا يقل عن ١,٥ متر، للأعمار ما بين (١٦-٦٠) عاماً.
- إصدار آليات تحدد المعايير الواجب الالتزام بها من قبل المواطنين والمزودين وأصحاب المحلات لضمان معايير الصحة والسلامة العامة.
- الحكومة تؤكد عدم إلغاء الفصل التعليمي الثاني.

الأربعاء ٢٥ آذار/ مارس

- البدء بإطلاق صافرات الإنذار عند السادسة مساءً من كل يوم إيذاناً بمنع الحركة والتنقل.

الخميس ٢٦ آذار/ مارس

إصدار أمر الدفاع رقم (٣) القاضي بما يلي:

أولاً: يعاقب كل من يخالف أمر الدفاع رقم (٢) لسنة ٢٠٢٠ بحظر تنقل الأشخاص وتجوالهم في جميع مناطق المملكة، والبلاغات الصادرة بمقتضاه بالعقوبات التالية:

١. بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار إذا كانت المخالفة لأول مرة، ولا تتم الملاحقة إذا قام المخالف بدفع الحد الأدنى من الغرامة خلال أسبوع من تاريخ وقوع المخالفة.
٢. الحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار أو العقوبتين معاً في حال التكرار.
٣. تضبط المركبة المستخدمة أثناء حظر التجول مدة (٣٠) يوماً.

ثانياً: يعاقب كل من يقوم بفتح محله من المصرح لهم في غير الساعات المسموح بها، بغرامة لا تقل عن (١٠٠٠) دينار وبإغلاق محله لمدة (١٤) يوماً.

ثالثاً: يعاقب كل من يقوم بفتح محله من غير المصرح لهم ، بالحبس مدة لا تزيد على (٣) أشهر أو بغرامة (٣٠٠٠) دينار أو العقوبتين معاً.

- الحكومة تؤكد أن السماح بتزود المواطنين بالسلع الغذائية من الساعة ١٠ صباحاً وحتى ٦ مساءاً يمتد لطيلة أيام الأسبوع بما يشمل أيام الجمعة والسبت.
- الصحة تعلن ارتفاعاً مفاجئاً في أعداد الإصابات اليومية بالفايروس (٤٠ إصابة خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية).
- عزل محافظة إربد عن بقية المحافظات بالإضافة لعزل بعض المناطق داخل المحافظة عمن باقي المناطق داخل المحافظة.

- اعتماد طلبات دعم الخبز وبيانات السجل الوطني لتحديد المتضررين من أزمة كورونا.

الجمعة ٢٧ آذار/ مارس

- الحكومة تعلن من خلال وزير العمل بأن خدمة التوصيل للمنازل ستبدأ السبت ٢٨/ ٠٣/ ٢٠٢٠ بعد صدور الدليل التنظيمي.
- الحكومة تستقبل شكاوى المواطنين بما يتعلق بزيادة أسعار السلع الغذائية والأدوية والمحروقات.
- الحكومة تعيد فتح مسلخ عمان للدواجن اعتباراً من السبت ٢٨/ ٠٣/ ٢٠٢٠، على أن يتم فتح مسلخ ذبح المواشي في اليوم التالي.
- الحكومة تصدر ٩ أدلّة لأصحاب العمل والمواطنين، تتعلّق بإجراءات السلامة والوقاية الصحيّة.
- الحكومة تضبط عدد من الأشخاص ممن يستخدمون تصاريح مزوّرة، وآخرين يتنقلون بتصاريح تحمل أسماءً أخرى.
- تسجيل أول وفاة بفايروس كورونا لسيدة أردنية.

السبت ٢٨ آذار/ مارس

- الحكومة تعلن إطلاق منصة (مونة) (http://mouneh.jo)، والسماح لمحال السوبر ماركت والهايبر ماركت التوصيل للمنازل من خلال سياراتهم المخصصة لهذه الغاية، أو من خلال الشركات المرخّصة لخدمة التوصيل من الساعة ١٠ صباحاً وحتى الساعة ٦ مساءً.
- تعميم دليل صحي شامل للسلامة العامة على مزوّدي الخدمة، يتوجب اتباعه أثناء عمليات التوصيل للمنازل.
- الحكومة تعلن فتح حساب الخير لاستقبال تبرعات المواطنين لمساعدة الأسر المحتاجة المتضررة جراء الأزمة.
- الخارجية تعلن تقسيم المواطنين في الخارج إلى:
  ١- مقيمون في الخارج.
  ٢- طلاب.
  ٣- زوار ومبتعثون مؤقتون ومن تقطعت بهم السبل.
- الخارجية تهيب بالمواطنين خارج الوطن الالتزام بتعليمات الحكومات هنالك والتواصل مع السفارات لتقديم الدعم حتى التمكن من إعادة من يريدون العودة.
- حصر أعداد المواطنين في الخارج حسب التقسيم أعلاه للتعامل كل حسب حالته واحتياجاته، من خلال البعثات والسفارات.
- الخارجية تعلن آليات تحويل الأموال للمواطنين والطلبة في الخارج عبر الوزارة وسفاراتها

بالإضافة لآلية إلكترونية مباشرة عبر الهواتف الذكية.

- الحكومة تعلن بأن الأشخاص الخاضعين للحجر الصحّي في البحر الميّت والعاصمة عمّان، سيتمّ البدء بإخلائهم وفق خطّة اعتباراً من يوم الاثنين الموافق ٣٠/ ٠٣/ ٢٠٢٠، مع اعتماد تاريخ بدء الحجر للجميع، والتأكّد من عدم إصابة أيّ منهم.
- الصحة تعلن بأن المواطنين الخاضعين للحجر سوف يخضعون لحجر منزلي لمدة ١٤ يوم إضافي بعد خروجهم من منطق الحجر.

الأحد ٢٩ آذار/ مارس

- قرر رئيس الوزراء الاستمرار بتعطيل الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة أعمالها اعتباراً من صباح يوم الأربعاء الموافق للأول من نيسان، ولمدة أسبوعين (أي حتى منتصف نيسان). مع استثناء جميع القطاعات التي تم استثناؤها سابقاً.
- توسيع أعداد فرق التقصي الوبائي وتتبع مخالطي المصابين.
- تأمين ١٠٠ ألف وحدة فحص جديدة للكشف عن فايروس كورونا.
- وزارة الريادة والاقتصاد الرقمي تعلن آلية إصدار تصاريح التنقل إلكترونياً.
- صدور دراسة عن مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية تؤكد أن ٨٣٪ من المواطنين يعتقدون بأن فيروس كورونا خطير ومضر وغير عادي. على عكس ما جاءت به الدراسات في الأيام الماضية التي كانت أفادت بأن ٣٣٪ من أفراد المجتمع الأردني لا يأخذون خطورة المرض بجدية.
- وزارة الثقافة تعلن مجموعة من المبادرات الثقافية والمسابقات لدعم واكتشاف المواهب الثقافية والفنية للمواطنين خلال وتعزيز الدعم لنفسي والاجتماعي خلال أوقات الحجر.
- وزارة العمل تعلن آلية صرف رواتب موظفي القطاع الخاص، ومن خلال المحافظ الإلكترونية للتقليل من تداول النقد بين المواطنين.
- فتح جميع فروع البنوك ومحلات الصرافة في جميع المحافظات وتحديد ساعات عملها من الساعة ١٠ صباحاً وحتى ٣ ظهراً، على أن يتم الوصول للبنوك سيراً على الأقدام.

الاثنين ٣٠ آذار/ مارس

- بدء عمليّات فكّ حظر الأشخاص المتواجدين في الحجر الصحّي، وفق الإجراءات الصحية.
- البنك المركزي يوجه جميع البنوك لعدم منح قروض وتمويلات شخصية وحتى إشعار آخر.

الثلاثاء ٣١ آذار/ مارس

إصدار أمر الدفاع رقم (٤) القاضي بما يلي:

١. يُنشأ صندوق لدعم المجهود الوطني لمكافحة وباء فايروس كورونا ومواجهة آثاره يسمى "همة

وطن"، يفتح له حساب أو أكثر تودع فيها التبرعات من داخل المملكة وخارجها.

٢. يفتح للصندوق لدى البنك المركزي الأردني من ضمن الحسابات حساب للقطاع الخاص يسمى "حساب التبرعات الرئيسة" يخصص لإيداع التبرعات النقدية التي تزيد قيمتها عن مائة ألف دينار، وتشكل لجنة لإدارة هذا الحساب من عدد من الأشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص والسمعة الحسنة، يسميهم رئيس الوزراء بناء على تنسيب محافظ البنك المركزي الأردني، يختارون من بينهم رئيساً، على أن يتولى البنك المركزي الأردني أمانة سر هذه اللجنة.

٣. يستمر كل من حساب الخير لصالح الأسر الفقيرة والمحتاجة لدى وزارة التنمية الاجتماعية وحساب (تبرعات/ وزارة الصحة) لدى البنك المركزي الأردني في تلقي التبرعات المقدمة لكل منهما.

٤. تُقيد مبالغ التبرعات التي تم تقديمها لحساب التبرع لدى وزارة الصحة وحساب الخير لدى وزارة التنمية الاجتماعية والتي تزيد قيمتها عن مائة ألف دينار في سجل الحساب المشار إليه في البند (٢) من هذا الأمر، مع بقاء تلك المبالغ في هذين الحسابين.

٥. تصرف مبالغ التبرعات حسب أوجه الإنفاق التي يحدد أولوياتها رئيس الوزراء بناء على تنسيب اللجان المشكلة لإدارة الحسابات.

٦. تلتزم لجان إدارة الحسابات بتعيين مدقق حسابات قانوني خارجي لكل حساب للمراقبة على الحسابات وتدقيق وارداتها ومصروفاتها بكفاءة ودقة تامتين، ورفع تقرير بذلك لمجلس الوزراء.

٧. يتم تنزيل التبرعات لهذا الصندوق وحساباته، إضافة للتبرعات المقدمة لحساب الخير وحساب التبرعات لوزارة الصحة من الدخل الإجمالي للمتبرع وفق أحكام قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤. ٨. تنشر في الجريدة الرسمية أسماء المتبرعين والمبالغ المودعة في الحسابات والمبالغ المصروفة مع بيان أوجه صرفها.

٨. يتم إغلاق أي من حسابات الصندوق بقرار من مجلس الوزراء، وتحويل المبالغ المتبقية فيها إلى أي جهة من الجهات التي يقررها مجلس الوزراء بناء على تنسيب لجان إدارة الحسابات.

٩. يتم فتح الحسابات المشار إليها في البند (١) وتنظيم شؤون إدارتها وطريقة جمع التبرعات والجهات التي تفتح لديها الحسابات وأوجه الانفاق منها بموجب بلاغات يصدرها رئيس الوزراء لهذه الغاية ويعلن تباعاً عن تفاصيل تلك الحسابات.

١٠. لتمكين الصندوق وحساباته، وحسابي الخير وتبرعات وزارة الصحة من تحقيق أهدافها وتلبية الغايات التي أنشأت من أجلها وإدارة أموالها بصورة مستقلة عن الإيرادات العامة، يوقف العمل بأحكام المادة (١٢) والفقرة (أ) من المادة (١٣) من النظام المالي رقم (٣) لسنة ١٩٩٤، بالقدر اللازم لذلك.

إصدار أمر الدفاع رقم (٥) القاضي بما يلي:

١. يوقف سريان جميع المدد والمواعيد المنصوص عليها في التشريعات النافذة سواء أكانت مدد تقادم أو سقوط أو عدم سماع دعوى أو مدداً لاتخاذ أي إجراء من إجراءات التقاضي لدى جميع أنواع المحاكم في المملكة ودوائر النيابة العامة وهيئات التحكيم ودوائر التنفيذ وسلطة الأجور. وأي مجلس من مجالس التوفيق والوساطة والتأديب وغيرها ممن يمارس اختصاصات مشابهة لاختصاصات هذه المجالس ولو كانت هذه المدد من المدد التي لا يسري عليها الوقف.

٢. يوقف سريان جميع المدد والمواعيد اللازمة لاتخاذ أي إجراء لدى أي وزارة أو دائرة حكومية أو مؤسسة رسمية عامة أو مؤسسة عامة بموجب أي تشريع نافذ.

٣. يوقف سريان المدد المقررة لتقديم إقرارات ضريبة المبيعات العامة والخاصة والتي يتوجب تقديمها خلال العطلة الرسمية المقررة أثناء فترة العمل بقانون الدفاع رقم (١٣) لسنة ١٩٩٢.

٤. لا يشمل الوقف المدد والمواعيد المقررة للوفاء بالالتزامات المالية المستحقة لدوائر الدولة والمؤسسات الرسمية والعامة والمؤسسات العامة.

٥. يستكمل سريان المدد الموقوفة بموجب البنود (١) و (٢) و (٣) من الفقرة (أولاً) من أمر الدفاع هذا اعتباراً من تاريخ سريان قرار رئيس الوزراء بمباشرة المؤسسات والدوائر الرسمية والمحاكم أعمالها.

- اقتصار عمل المراكز الصحية على توزيع الأدوية للمواطنين، مع الإبقاء على العيادات والمراكز الصحية مغلقة باستثناء مراكز الطوارئ والإسعاف المرخصة.
- فرض الحجر الشامل ليوم الجمعة الموافق ٠٣/ ٠٤/ ٢٠٢٠، حيث سيتم إغلاق جميع المحال التجاريّة والمنشآت المصرّح لها بفتح أبوابها، وعدم السماح للمواطنين بالتجوّل نهائيّاً، طوال يوم الجمعة، وذلك ابتداءً من الساعة ١٢ من منتصف ليلة الخميس/ الجمعة، ولمدّة ٢٤ ساعة، باستثناء الكوادر الطبيّة ومن يصرّح لهم بالخروج في ذلك اليوم فقط.
- تعود الأمور لما هي عليه اعتباراً من صباح يوم السبت ٠٤/ ٠٤/ ٢٠٢٠، بحيث يسمح للمحال التجاريّة والمنشآت المصرّح لها فتح أبوابها والعمل، اعتباراً من الساعة العاشرة صباحاً، وحتّى السادسة مساءً.
- السماح لشخص واحد فقط بالتواجد في المركبات المرخص لها بالحركة، اعتباراً من صباح الأربعاء ٠١/ ٠٤/ ٢٠٢٠، إلا في الحالات الطارئة والضروريّة فقط.
- إلغاء جميع التصاريح الورقيّة ابتداء من الساعة السادسة من مساء يوم الخميس الموافق ٠٢/ ٠٤/ ٢٠٢٠، واعتماد التصاريح الإلكترونية بدلاً عنها.
- تفعيل رقم خاص في الدفاع المدني الرقم (١٩٣) للإبلاغ عن حالات الإصابة، أو حالات

المخالطة لمصابين، أو الاشتباه بحالات مصابة بالفيروس أو أعراضه، على أن يتم التعامل مع التبليغات التي ترد على الرقم بالسرية التامة.

الأربعاء ٠١ نيسان/ أبريل

- وزير الزراعة يضع استقالته بين يديّ رئيس الوزراء.
- البنك المركزي يطلق برنامجاً لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسّطة بقيمة ٥٠٠ مليون، لمساعدتها على تجاوز الآثار الاقتصاديّة التي تمرّ بها نتيجة انقطاع أغلبها عن العمل.
- تخصيص الهيئة الخيرية الهاشمية لاستقبال تبرعات المواطنين والطرود الخيرية والتأكد من صلاحية المواد المتبرع بها خلال فترة الجائحة.

الخميس ٠٢ نيسان/ أبريل

- الحكومة تعلن فتح تحقيقات مكثّفة حول الممارسات غير القانونيّة التي شابت موضوع تصاريح التنقل، وحالات التزوير واستخدامها من غير أصحابها ومنحها لغير المستحقّين.

الجمعة ٠٣ نيسان / أبريل

السبت ٠٤ نيسان / أبريل

- الحكومة تلمح إلى إمكانية تكرار حظر التجول الشامل يوم الجمعة.
- القوّات المسلّحة والأجهزة الأمنيّة تبدأ بمراقبة سير الحظر باستخدام تقنيّات طائرات الدرونز وكاميرات المراقبة.
- توفير ١٠٠ ألف شريحة اختبار جديدة للكشف عن فيروس كورونا المستجد، ومجموعة معدّات طبيّة، قدمها رجل الأعمال الصيني (جاك ما).
- السماح للصيادلة العاملين في المستشفيات الحكوميّة والخاصّة والصيدليّات الخاصّة بواسطة بطاقة نقابة الصيادلة.

الأحد ٠٥ نيسان/ أبريل

- عزل منطقة الربوة- حي المرقب/ ماركا عن المناطق المحيطة بعد تسجيل إصابات وذلك لتمكين فرق التقصي الوبائي من تتبع المصابين ومخالطيهم.
- إخلاء المحجور عليهم في فندق الريجنسي بالاس في عمان وعددهم ٢٩١ وتحويل شخص واحد مصاب إلى العزل الصحي في مستشفى الأمير حمزة الحكومي.

الاثنين ٠٦ نيسان/ أبريل

- الحكومة تعلن نيتها عدم التسرع في فتح باب عودة المواطنين والطلبة العالقين في الخارج.
- الحكومة تؤكد بأن العائدين سيخضعون لحجر صحي مدته ١٧ يوماً حال تقرر السماح بعودتهم وقبل انتقالهم للحجر المنزلي.

- الحكومة تؤكد بأن الجامعات الرسمية غير قادرة على استيعاب أي طلبة عائدين للالتحاق بها في المرحلة الحالية.
- الحكومة تنصح الطلبة في الخارج بمتابعة أوضاعهم الدراسيّة مع جامعاتهم في الدول التي يقيمون بها، وأن يلتزموا بالتعليمات الصادرة عنها حتّى لا يتضرّروا أكاديميّاً.
- الحكومة تسمح لأصحاب الحالات الإنسانية والضرورية الحصول على تصريح خروج مؤقّت من خلال تقديم طلب رسمي عبر الموقع الإلكتروني **https://stayhome.jo**.
- عزل المبنى الذي سُجّلت فيه الإصابات في حي الجامعة بمنطقة ضاحية الرشيد في العاصمة عمّان.

الثلاثاء ٠٧ نيسان/ أبريل

- الحكومة تلمّح إلى أن فشل الحجر الذاتي مع بعض الحالات قد يؤدي إلى إلزام المخالفين بالحجر الفندقي مع تحمل كافة التكاليف.
- فرض الغرامة مالية أو السجن، على كل من ثبت أنه مصاب ويتهرب من الإجراءات الصحية المعلنة باعتباره هدّد صحّة المواطنين وعرّض سلامتهم للخطر.
- فرض غرامة مالية أو السجن على كل من يشتبه بإصابته، ويُطلَب منه الخضوع لإجراءات الحجر الذاتي ولم يلتزم بذلك، باعتباره يهدّد صحّة المواطنين ويعرّض سلامتهم للخطر.

الأربعاء ٠٨ نيسان/ أبريل

إصدار أمر الدفاع رقم (٦) القاضي بما يلي:

أولاً: أ – يستحق جميع العاملين في مؤسسات ومنشآت القطاع الخاص أو أي جهة أخرى خاضعة لقانون العمل أجورهم المعتادة عن الفترة من ١٨/ ٣/ ٢٠٢٠ ولغاية ٣١/ ٣/ ٢٠٢٠، على أن لا يستحق أي من العاملين في القطاعات المستثناة من قرار مجلس الوزراء بالتعطيل أجراً إضافياً عن عملهم خلال تلك الفترة، إلا إذا تم تكليفهم بعمل إضافي وفقاً لأحكام المادة (٥٩) من قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦.

ب – لغايات إعمال الفقرة (أ) من هذا البند، يوقف العمل بالفقرة (ب) من المادة (٥٩) من قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ فيما يتعلق بالأحكام القانونية المتعلقة بالعمل أيام العطل الرسمية فقط.

ثانياً: أ – تحدد القطاعات أو المؤسسات أو المنشآت المستثناة من القطاع الخاص أو من أي جهة أخرى خاضعة لقانون العمل من قرار التعطيل والتي سيصرح لها بالعمل بعد الحصول على موافقة من وزير الصناعة والتجارة والتموين ووزير العمل والصحة والوزير المختص مجتمعين.

ب – لغايات إعمال الفقرة (أ) من هذا البند يفوض وزراء العمل و الصناعة و التجارة والتموين والصحة بتحديد أسس وإجراءات وشروط الحصول على الموافقة بموجب تعليمات تصدر عنهم مجتمعين لهذه الغاية.

ثالثاً: لتسهيل آليات العمل "عن بُعد" بشكل كلي أو جزئي وتمكين القطاعات الاقتصادية في هذه الظروف من القيام بنشاطاتها الاقتصادية واستمرارها بالإنتاج أقرر ما يلي:

أ - لمؤسسات ومنشآت القطاع الخاص وأي جهة أخرى خاضعة ممارسة أعمالها "عن بُعد" بشكل كلي أو جزئي.

ب- يوقف العمل بأحكام المواد (٣) و(٥) و(٨) و(١٠) و(١٢) من نظام العمل المرن رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٧ وذلك لغايات تنفيذ الفقرة (أ) من هذا البند.

ج- يفوض وزير العمل باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتنظيم العمل المرن "عن بعد" بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية.

رابعاً: اعتباراً من تاريخ ١/ ٤/ ٢٠٢٠ تحدد أجور العاملين في مؤسسات ومنشآت القطاع الخاص وفي أي جهة أخرى خاضعة لقانون العمل كما يلي:

أ - يستحق العاملون الذين يؤدون أعمالهم في مكان العمل أجورهم كاملة، على أنه يجوز الاتفاق بإرادة العامل الحرة على تخفيض أجره، على أن لا يتجاوز مقدار التخفيض ٣٠٪ من أجر العامل المعتاد، وأن لا يتم اللجوء لهذا الخيار إلا إذا كان التخفيض شاملاً لرواتب الإدارة العليا للمنشأة.

ب - يستحق العاملون الذين يقومون بأداء أعمالهم "عن بُعد" بشكل كلي في المؤسسات والمنشآت المصرح لها بالعمل أو تلك المشمولة بقرار التعطيل أو غير المصرح لها بالعمل كامل أجورهم، وكما يستحق العاملون "عن بُعد" بشكل جزئي في المؤسسات والمنشآت المصرح لها أو تلك المشمولة بقرار التعطيل وغير المصرح لها بالعمل أجورهم حسب ساعات العمل الفعلية، وبما لا يقل عن الحد الأدنى المحدد لأجر الساعة الواحدة، أو وفق الأجر المنصوص عليه في الفقرة (هـ) من هذا البند أيهما أعلى.

ج - يستحق العاملون المنصوص عليهم بالفقرتين (أ) و(ب) من هذا البند والذين يكلفون بعمل إضافي أجراً إضافياً وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من المادة (٥٩) من قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ فقط.

د- لغايات إعمال الفقرتين (أ) و (ب) من هذا البند يوقف العمل بالفقرة (ب) من المادة (٥٩) من قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ فيما يتعلق بالأحكام القانونية المتعلقة بالعمل أيام العطل الرسمية فقط.

هـ - لصاحب العمل في المؤسسات والمنشآت المصرح لها بالعمل بصورة جزئية بالنسبة للعاملين غير المكلفين بعمل أو تلك المشمولة بقرار التعطيل ولم يصرح لها بالعمل، التقدم بطلب لوزير العمل للسماح له بدفع ما لا يقل عن ٥٠٪ من قيمة الأجر المعتاد لهؤلاء العمال على أن لا يقل ما يتقاضاه العمال من الأجر عن الحد الأدنى للأجور.

و- تحدد الأسس والشروط التي يتم بموجبها السماح لأصحاب العمل بدفع ما لا يقل عن ٥٠٪ من قيمة الأجر الأصلي بموجب تعليمات يصدرها وزير العمل لهذه الغاية.

ح - يوقف العمل بنص المادة (٥٠) من قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ لغايات تنفيذ الفقرتين (هـ) و (و) من هذا البند.

خامساً: لصاحب العمل غير القادر على دفع الأجور على النحو الوارد في البند "رابعاً" أعلاه في مؤسسات ومنشآت القطاع الخاص وأي جهة أخرى خاضعة لقانون العمل والمصرح لها بالعمل، أو من تلك المشمولة بقرار التعطيل وغير مصرح لها بالعمل، التقدم بطلب للجنة مشتركة يشكلها كل من وزيري الصناعة والتجارة والتموين والعمل لإيقاف العمل في مؤسسته أو منشأته كلياً، ووقف عقود العمل لجميع العمال. وعلى صاحب العمل أن لا يتخذ أي إجراء بهذا الشأن إلا بعد الحصول على موافقة تلك اللجنة، وعلى أن يرفق بالطلب كشفاً يبين أسماء العمال وطبيعة وشكل عقد كل منهم ومدته وأوقات الدوام ومقدار أجره وفق ما هو مسجل في المؤسسة العامّة للضمان الاجتماعي، ويترتب على صدور القرار بالموافقة على الإيقاف ما يلي:

أ- لا يجوز لصاحب العمل الذي أوقف العمل بمنشأته بصورة كلية مزاولة أي عمل أو أي نشاط خلال فترة الإيقاف.

ب- ألا تنقطع العلاقة التعاقدية بين صاحب العمل والعامل خلال فترة الإيقاف، ولا يلزم صاحب العمل بدفع أجر العامل خلال هذه الفترة.

ج- لا تحتسب فترة وقف العمل من مدة عقد العمل.

د- تبقى جميع الالتزامات المالية والتعاقدية المترتبة على صاحب العمل قائمة خلال فترة الإيقاف باستثناء أجور العاملين.

هـ- لا يستفيد صاحب العمل في مؤسسات ومنشآت القطاع الخاص وأي جهة خاضعة لقانون العمل من المصرح لها بالعمل من أي برامج للحماية الاقتصادية للقطاع الخاص من تاريخ الإيقاف.

و- يتم وضع إشارة منع التصرّف على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للمنشأة خلال فترة الإيقاف بقرار من اللجنة.

سادساً: أ- مع مراعاة ما ورد بالفقرة (هـ) من البند خامساً أعلاه، يحقّ لصاحب العمل في مؤسسات ومنشآت القطاع الخاص وأي جهة خاضعة لقانون العمل والمشمولة بقرار التعطيل وغير المصرح لها بالعمل، الاستفادة من برامج الحماية الاقتصادية وفق الشروط المقررة لكل منها.

ب-تعمل الحكومة على منح حوافز تشجيعية لأصحاب العمل الملتزمين بدفع أجور العمال كاملة من بداية العمل بقانون الدفاع وحتى انتهاء العمل به بالإضافة لاستفادتهم من برامج الحماية الاقتصادية وفق الشروط المقررة لكل منها.

سابعاً: تسعى الحكومة وعلى ضوء إمكاناتها بتقديم الدعم اللازم لتأمين احتياجات الحياة الأساسيّة

لعمال المياومة الأردنيين من غير المشتركين في الضمان الاجتماعي شريطة اشتراكهم بالضمان الاجتماعي وفق آلية يتم تحديدها لاحقاً.

ثامناً: أ- لا يجوز لصاحب العمل ممارسة ضغوط على العامل لإجباره على الاستقالة أو القيام بإنهاء خدماته أو فصله عن العمل إلا وفقاً لأحكام الفقرتين (ج) و (د) من المادة (٢١) والفقرات (أ، ز، ح، ط) من المادة (٢٨) من قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦.

ب- لغايات تنفيذ الفقرة (أ) من هذا البند يوقف العمل بالمادة (٢٣) وبنصوص الفقرات (ب، ج، د، هـ، و) من المادة (٢٨) من قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ ويفوض وزير العمل باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتطبيق الفقرة (هـ) منها.

ج- على كل صاحب عمل قام بإجبار أي عامل لديه على الاستقالة أو أنهى خدماته أو قام بفصله عن العمل في غير الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذا البند وخلال الفترة الممتدة من تاريخ ١٨/ ٣/ ٢٠٢٠ حتى تاريخ صدور أمر الدفاع رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠ بإعادتهم إلى العمل خلال أسبوع من تاريخ نشر الأمر في الجريدة الرسمية.

تاسعاً: يعتبر كل تعهد أو اتفاق أو وثيقة يتنازل فيها العامل عن أي من حقوقه أو تؤدي إلى الانتقاص من تلك الحقوق منذ تاريخ ١٨/ ٣/ ٢٠٢٠ باطلة، ولا يعتد بها قانوناً، وعلى صاحب العمل اتخاذ الإجراءات اللازمة لإلغائها خلال أسبوع من تاريخ نشر أمر الدفاع هذا في الجريدة الرسمية.

عاشراً: أ- تتم إعادة النظر بما ورد في أمر الدفاع هذا والتعليمات الصادرة بمقتضاه بشكل شهري أو كلما اقتضت المصلحة ذلك بمقتضى بلاغات يصدرها رئيس الوزراء لهذه الغاية.

ب- تحدد أسس وشروط استفادة صاحب العمل من كل برنامج من برامج الحماية الاقتصادية من الجهة الرسمية المختصة بموجب تعليمات تصدرها لهذه الغاية.

ج- يصدر رئيس الوزراء البلاغات والأوامر اللازمة لتنفيذ ما جاء بأمر الدفاع هذا.

حادي عشر: أ- يعاقب كل من يخالف أيّاً من إجراءات الحصول على الموافقة المشار إليها في البند (ثانياً) من أمر الدفاع هذا بإغلاق المنشأة المخالفة لمدة ستين يوماً.

ب- يعاقب من يخالف أي حكم آخر من أحكام أمر الدفاع هذا والبلاغات الصادرة عن رئيس الوزراء أو الوزراء المكلفين بمقتضاه بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات، وبالغرامة ثلاثة آلاف دينار.

ج- لا تحول العقوبات المنصوص عليها في أمر الدفاع هذا دون حق العامل بالمطالبة بحقوقه العمالية وفقاً لأحكام قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦.

- إقرار حظر التجوّل الشامل لمدّة (٤٨) ساعة، اعتباراً من الساعة الثانية عشرة من منتصف ليلة الخميس/ الجمعة ١٠/ ٠٤/ ٢٠٢٠، وحتّى الساعة الثانية عشرة من منتصف ليلة السبت/ الأحد ١٢/ ٠٤/ ٢٠٢٠.

- شمول حظر التجوّل الشامل لحملة التصاريح أيضاً، مع استثناء الكوادر الطبيّة العاملة في القطاعين العام والخاصّ، وفرق التقصّي الوبائي، وعدد محدود من العاملين والموظّفين والمسؤولين القائمين على أعمال بعض المؤسّسات الحيويّة.
- عودة الأمور إلى سابق عهدها اعتباراً من صباح الأحد الموافق ١٢/ ٤/ ٢٠٢٠م، بحيث يسمح للمواطنين بالخروج لشراء الحاجات الأساسيّة سيراً على الأقدام، ويسمح للمركبات المصرّح لها بالتنقّل، اعتباراً من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة السادسة مساءً.

الخميس ٠٩ نيسان/ أبريل

- الحكومة تلمح إلى إمكانية تكرار الحظر الشامل نهاية كل أسبوع.

الجمعة ١٠ نيسان/ أبريل

السبت ١١ نيسان/ أبريل

الأحد ١٢ نيسان/ أبريل

- رئيس الوزراء يوعز بإعادة تشكيل فرق العمل الحكوميّة المعنية بالتعامل مع وباء كورونا وتداعياته، بحيث تقتصر على ثلاثة فرق أساسيّة هي:

١- فريق حماية الاقتصاد الوطني.

٢- فريق الخدمات الأساسيّة، ويشمل: التعليم والتعليم العالي، والصحّة والمياه والكهرباء، وغيرها.

٣- فريق مختصّ بالجانب القانوني والإداري والميداني والإعلامي.

- رئيس الوزراء يصدر بلاغاً يقضي باستمراريّة تعطيل الوزارات والدوائر الرسميّة والمؤسّسات والهيئات العامّة أعمالها اعتباراً من صباح يوم الأربعاء الموافق ١٥/ ٤/ ٢٠٢٠ وحتى مساء يوم الخميس الموافق ٣٠/ ٤/ ٢٠٢٠.
- رئيس الوزراء يستثنى من قرار التعطيل القطاعات الحيويّة الحكوميّة التي تتطلّب طبيعة عملها مواصلة العمل، والتي يتم تحديدها من الوزير المعني، وكذلك مؤسّسات القطاع الخاصّ والقطاع المصرفي المصرّح لها بالعمل أثناء العطلة.
- السماح بفتح محال السوبر ماركت وبيع المواد التموينيّة في المولات، من الساعة العاشرة صباحاً وحتى السادسة مساءً، ويتم الوصول إليها سيراً على الأقدام. اعتباراً من صباح الاثنين ١٣/ ٠٤/ ٢٠٢٠.
- الحكومة تلمح لإعادة فتح بعض المهن الأخرى تدريجيّاً وفق شروط صارمة.

الاثنين ١٣ نيسان/ أبريل

- لغايات توسيع القدرات المحليّة لإنتاج الأدوية، وصناعة المعدّات والمستلزمات الطبيّة، وتعزيز الصناعات

الغذائيّة والزراعيّة، وضمان استمراريّة الإنتاج واستدامته؛ قرّر رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز تشكيل أربعة فرق متخصّصة تضمّ ممثّلين عن القطاعين العام والخاصّ، وممثلين عن الجهات العسكريّة والأمنيّة والمدنيّة ذات العلاقة، حيث تعمل هذه الفرق من أجل بناء صناعات بجودة عالية، وأسعار منافسة، وتوفير البيئة المحفّزة للبحث والتطوير والإنتاج وتكون مشكلة على النحو الآتي:

١- لجنة التوجيهيّة العُليا، برئاسة دولة رئيس الوزراء، وتتولّى مهام توجيه اللّجان الفنيّة للأولويات الوطنيّة، وإقرار الخطة الوطنيّة للإنتاج، وتوفير المتطلّبات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة.

٢- فريق التصنيع الدوائي، برئاسة مدير عام المؤسّسة العامّة للغذاء والدواء، ويتولّى مهام تحديد أولويّات الإنتاج من المنتجات الدوائيّة على المدى القصير والبعيد، وما يرتبط بذلك من مهام أخرى.

٣- فريق التصنيع الغذائي، برئاسة رئيس مجلس إدارة شركة المدن الصناعيّة، ويتولّى مهام تحديد أولويّات الإنتاج من المنتجات الغذائيّة على المدى القصير والبعيد، وما يرتبط بذلك من مهام أخرى.

٤- فريق تصنيع الأجهزة والمستلزمات الطبيّة والمعقّمات، برئاسة الرئيس التنفيذي لمركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير؛ ويتولّى مهام تحديد أولويّات الإنتاج من هذه المواد، على المدى القصير والبعيد، وما يرتبط بهذه العمليّة من مهام أخرى.

- الحكومة تلمح لإمكانية تعديل إجراءات الحظر في المحافظات التي لم تشهد تسجيلاً للإصابات منذ بداية الأزمة، على أن يبقى الدخول اليها والخروج منها ممنوعاً.
- الحكومة تؤكد أن أولويّة صرف الدعم ستكون للأسر المتضرّرة، ولعمال المياومة الذين انقطع عملهم بسبب إجراءات حظر التجوّل؛ وسيعلن صندوق المعونة الوطنيّة خلال أيّام عن الآليّة الجديدة لصرف الدعم، وموعده.
- إطلاق منصة http://delivery.mota.jo لتسجيل المطاعم الراغبة بتقديم خدمة التوصيل والتأكد لموافقتها والمعايير الصحية التي حددتها الحكومة بهذا الخصوص.

الثلاثاء ١٤ نيسان/ أبريل

- إقرار الحظر الشامل في جميع محافظات ومناطق المملكة، لمدّة ٤٨ ساعة، ابتداءً من منتصف ليلة الخميس/ الجمعة المقبلة الموافق ١٧/ ٤/ ٢٠٢٠، وحتى منتصف ليلة السبت/ الأحد المقبلة، وبشكل مماثل لما تمّ الأسبوع الماضي.
- السماح باستئناف العمل في مشاريع البنية التحتيّة الكبرى مثل الطريق الصحراوي.

الأربعاء ١٥ نيسان/ أبريل

إصدار أمر الدفاع رقم (٧) القاضي بما يلي:

أولاً: بالنسبة للمؤسسات التعليمية العاملة في المملكة وفقاً لأحكام قانون التربية والتعليم: تعتمد طرق

وأساليب التعليم غير التقليدية، ومختلف أشكال تقييم تحصيل الطلبة التي تتم بالوسائل الإلكترونية، أو التعليم عن بعد كوسائل وأساليب المقبولة، والمعتمدة في جميع المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة، داخل المملكة فقط؛ وفقاً لأحكام قانون التربية والتعليم.

- يُعدّ التعليم غير التقليدي، أو التعليم عن بُعد، دراسة فعلية منتظمة ومقبولة لكافة الغايات المنصوص عليها في التشريعات ذات العلاقة بالمؤسسات التعليمية وفقاً لأحكام قانون التربية والتعليم، بما في ذلك المدة المقررة للسنة الدراسية الحالية ٢٠١٩/ ٢٠٢٠.
- يكلّف معالي وزير التربية والتعليم باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ أحكام أمر الدفاع هذا على المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة، وفقاً لأحكام قانون التربية والتعليم.

ثانياً: لغايات اعتماد الوسائل غير التقليدية في شكل الدراسة، وإجراء التقييم، تسري أحكام الفقرتين (أ) و (ب) من البند أولاً على المعاهد ومؤسسات التدريب المهني والمراكز التي لا تخضع لقانون التربية والتعليم.

ثالثاً: فيما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي، كالجامعات وكليات المجتمع والكليات المتوسطة التي تعمل داخل المملكة فقط وفقاً لأحكام قانون التعليم العالي: تعتمد طرق وأساليب التعليم غير التقليدية التي تتم بالوسائل الإلكترونية أو التعليم عن بُعد، وتعدّ مقبولة لجميع الغايات المنصوص عليها في التشريعات ذات العلاقة بمؤسسات التعليم العالي بما في ذلك المدة المقررة للعام الجامعي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠.

- يفوّض مجلس التعليم العالي باتخاذ القرار الذي يراه مناسباً بخصوص تمديد مدة كل من الفصلين الدراسي الثاني والصيفي من العام الجامعي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ عن المدة المقررة لكل منهما في مؤسسات التعليم العالي.
- تعتمد الحصص الإلكترونية كوسيلة بديلة عن المحاضرة الأسبوعية أو الندوة لغايات تقييم الساعات المعتمدة في كافة المواد الدراسية خلال المدة المتبقية من العام الجامعي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠.
- لا يعمل بالأحكام المنصوص عليها في التعليمات المطبقة في مؤسسات التعليم العالي والمتعلقة بالمواظبة بما فيها الغياب والحرمان أو تلك المتعلقة بإنذار الطالب وفصله بسبب تدني معدله التراكمي في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ وذلك خلال الفترة من تاريخ قرار مجلس الوزراء وبلاغ رئيس الوزراء بتعطيل الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة أعمالها ولغاية مباشرتها للدوام وعودة الدراسة فيها كالمعتاد.
- لمجالس العمداء في الجامعات تعديل آلية احتساب العلامات ونسبها للفصل الدراسي الثاني

من العام الجامعي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ ورفعها لمجلس التعليم العالي لاعتمادها وفقاً لما يلي:

أ- إعادة احتساب علامات المواد الدراسية لكل تخصص على حدة وفقاً لطبيعته ومتطلبات الدراسة فيه.

ب - باعتماد مبدأ "ناجح راسب" في التخصصات التي تسمح طبيعتها بذلك شريطة أن يكون باختيار الطالب وموافقته.

رابعاً: لغايات تنفيذ أحكام أمر الدفاع هذا ولحين عودة الدراسة كالمعتاد تغلب مصلحة الطالب وتفسر نصوص التعليمات المعمول بها في مؤسسات التعليم العام العالي لصالحه.

إصدار أمر الدفاع رقم (٨) القاضي بما يلي:

أولاً: تسري أحكام هذا الأمر على كل أردني أو أجنبي مقيم، أو متواجد في المملكة الأردنية الهاشمية، ويتعيّن عليه التقيد بما يلي:

- الإفصاح فوراً عن إصابته و/ أو إصابة غيره و/ أو مخالطته و/ أو مخالطة غيره لشخص مصاب "بفيروس كورونا"، للسلطات المختصة وعدم إخفاء ذلك عنها.
- التنفيذ الفوري للقرارات و/ أو التدابير و/ أو الإجراءات الصادرة والمتخذة من قبل السلطات المختصة والتي تهدف لمنع تفشي العدوى، بما في ذلك إجراءات الحجر الصحي، أو العزل المنزلي، أو في الأماكن المحددة من الجهات المختصة.
- الخضوع لتعليمات لجان تقصي الأوبئة و/ أو الأوامر و/ أو التعليمات الصادرة عنها وعدم عرقلة أو إعاقة تنفيذها.
- الالتزام بالتعهد الذي يتم توقيعه من قبل المشتبه بإصابته أو المخالط لشخص مصاب بالفايروس، والمتضمن الالتزام بالحجر الصحي الذاتي "الحجر المنزلي" وعدم مخالطة أي منهما للآخرين خلال المدة المقررة من الجهات المختصة.
- التزام المصاب "بفايروس كورونا" و/ أو المشتبه بإصابته و/ أو المخالط لمصاب به باتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية المفروضة عليه، أو التي تطلب منه لمنع نقل العدوى للغير أو تفشي الوباء.
- عدم تعريض أي شخص للعدوى أو القيام بأي تصرف من شأنه نقل العدوى إلى الغير.

ثانياً: يحظر على كل شخص طبيعي أو معنوي القيام بما يلي: التعرّض لخصوصية المصابين أو المخالطين أو المشتبه بإصابتهم بالوباء، وكل ما يتعلّق بحياتهم الخاصة، كأسمائهم أو صورهم أو أماكن عملهم أو سكناهم، من خلال نشرها أو إعادة نشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من وسائل الاتصال باستثناء الجهات المصرح لها بذلك.

- نشر أو إعادة نشر أو تداول أي أخبار حول الوباء من شأنها ترويع الناس أو إثارة الهلع بينهم عبر وسائل الإعلام أو الاتصال أو وسائل التواصل الاجتماعي.

ثالثاً: على كل مستشفى أو مركز صحي أو مختبر طبي أو القائمين على إدارته أو أي من العاملين فيها إبلاغ الجهات المختصة فوراً عن أي حالة ثبت إصابتها بالفايروس أو مشتبه بإصابتها فيه.

رابعاً: ١. يعاقب كل من يخالف أيّاً من الالتزامات أو التدابير المفروضة بموجب أمر الدفاع هذا بالحبس حتى ثلاث سنوات أو بغرامة مقدارها ثلاثة آلاف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين.

٢. لا يحول تطبيق أي عقوبة بموجب أمر الدفاع هذا من تطبيق أي عقوبة اشد ورد النص عليها في أي تشريع آخر.

خامساً: يعطّل العمل بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٢٢) والبند (٣) من الفقرة (ب) من المادة (٦٢) والمادة (٦٦) من قانون الصحة العامة رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٨ بالقدر اللازم لتنفيذ أمر الدفاع هذا.

- قرّر رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزّاز تشكيل مجلس استشاري للسياسات الاقتصاديّة برئاسته، وعضويّة خبراء من القطاعين العام والخاصّ، ومؤسّسات المجتمع المدني.
- تفويض المحافظين والحكّام الإداريين بالتعامل مع تصاريح الحالات الإنسانية، واتخاذ ما يلزم بشأنها.

الخميس ١٦ نيسان / أبريل

إصدار أمر الدفاع رقم (٩) القاضي بما يلي:

المادة ١

ضماناً للاستقرار المعيشي والوظيفي لعمالنا وإدامة عمل القطاع الخاص حماية للاقتصاد الوطني وتكريساً لمفهوم التضامن والتشاركية والتكافل بين مؤسسات القطاع العام والخاص والأفراد ولمساندة القطاع الخاص في تحمل الالتزامات المترتبة عليه بمقتضى أمر الدفاع رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠ إقرار إصدار أمر الدفاع هذا لاستحداث برامج التضامن والمساندة التالية:

أولاً: برنامج تضامن: (1)

١. تستفيد من هذا البرنامج المنشأة المشمول جميع عمالها بأحكام قانون الضمان الاجتماعي والتي يتم تحديدها بموجب التعليمات التطبيقية التي تصدرها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والمنقطع جميع أو بعض عمالها عن ممارسة عملهم خلال شهري نيسان وأيار لسنة ٢٠٢٠.

٢. يشترط في العامل الذي تطلب المنشأة صرف بدل التعطل عن العمل له أن لا تقل اشتراكاته بالضمان عن ١٢ اشتراكاً، وأن يكون منقطعاً عن مزاولة العمل لديها.

٣. يشترط أن تتقدم المنشأة بطلب صرف بدل التعطل في موعد لا يتجاوز ٣١/ ٥/ ٢٠٢٠.

٤. تلتزم المؤسسة بتخصيص (٥٠٪) من أجر المؤمن عليه الخاضع للاقتطاع وبما لا يقل عن ١٦٥ ديناراً شهرياً ولا يزيد على (٥٠٠) دينار على أن تدفع المنشأة للمؤسسة وقبل الصرف ما نسبته (٢٠٪) من أجر المؤمن عليه الخاضع للاقتطاع وبما لا يزيد على (٢٥٠) ديناراً.

٥. إذا قل ما يصرف للعامل من بدل التعطل وفق هذا البرنامج عما هو محدد في الفقرة (هـ) من البند رابعاً من أمر الدفاع رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠ تتحمل المنشاة دفع الفروقات المترتبة للعامل.

ثانياً: برنامج تضامن:(2)

١. تستفيد من هذا البرنامج المنشأة غير المشمولة بأحكام قانون الضمان الاجتماعي والتي يتم تحديدها بموجب التعليمات التطبيقية التي تصدرها المؤسسة والمنقطع جميع أو بعض عمالها عن ممارسة عملهم.

٢. تتقدم المنشأة التي ترغب بالاستفادة من هذا البرنامج في موعد لا يتجاوز ٣١/ ٥/ ٢٠٢٠ بطلب لشمول كافة العاملين لديها وأصحاب العمل ومن في حكمهم بتامين التعطل عن العمل، ومقابل تحملها مبلغاً مقداره (١٤٠) دينار عن كل عامل يتم شموله ولمرة واحدة.

٣. يعتبر كل عامل في هذه الحالة مشمولاً بتأمين التعطل عن العمل فقط لغاية ٣١/ ١٢/ ٢٠٢٠ ويتم شمول العاملين في المنشأة بكافة التأمينات اعتباراً من ١/ ١/ ٢٠٢١.

٤. للمنشأة التقدم بطلب صرف بدل التعطل للعمال الذين تم شمولهم والمنقطعين عن العمل لديها عن شهري نيسان وأيار لسنة ٢٠٢٠، ويحسب بدل التعطل في هذه الحالة بواقع (١٥٠) ديناراً شهرياً لكل عامل على أن تدفع المؤسسة (١٠٠) دينار من هذا البدل وتدفع المنشاة للمؤسسة قبل الصرف (٥٠) ديناراً.

٥. للمنشأة تقسيط المبالغ المستحقة عليها بموجب البند (٢) من هذا البرنامج على أن يتم تسديدها في مدة أقصاها نهاية عام ٢٠٢٢ دون ترتيب فوائد مع حق المؤسسة باعتماد الضمانات والإجراءات اللازمة لتحصيل تلك المبالغ.

٦. تتحمل المنشأة الفرق بين ما يصرف للعامل وفق هذا البرنامج ونسبة الـ (٥٠) المحددة في الفقرة (هـ) من البند رابعاً من أمر الدفاع رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠.

ثالثاً: برنامج مساند: (1)

١. يستفيد من هذا البرنامج المؤمن عليه المشترك بتأمين التعطل عن العمل الذي انتهت خدمته أو المؤمن عليه الذي أوقف عمله لدى المنشأة بموجب البند خامساً من أمر الدفاع رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠.

٢. يشترط في المؤمن عليه المستفيد من هذا البرنامج أن لا يقل عدد اشتراكاته عن ٣٦ اشتراكاً.

٣. يشترط أن يتقدم المؤمن عليه بطلب صرف بدل التعطل عن العمل.

٤. يصرف للمستفيد من هذا البرنامج ما نسبته (٥٠٪) من أجره الخاضع للاقتطاع على أن لا يقل البدل المصروف عن (١٥٠) ديناراً ولا يزيد على (٣٥٠) ديناراً شهرياً ولمدة ثلاثة أشهر فقط.

رابعاً: برنامج مساند: (2)

١. يستفيد من هذا البرنامج المؤمن عليه الأردني والمؤمن عليه غير الأردني المقيم في المملكة.
٢. أن تنطبق عليه الشروط التي يتم تحديدها بموجب التعليمات التطبيقية التي تصدرها المؤسسة لهذه الغاية.
٣. يشترط أن يتقدم بطلب لصرف مبالغ على حساب رصيده الادخاري في تأمين التعطل عن العمل .
٤. يصرف للمستفيدين من هذا البرنامج مبلغ وفقاً للنسب التي تحددها التعليمات التطبيقية التي تصدرها المؤسسة لهذه الغاية وبحد أقصى (٤٥٠) ديناراً تصرف على ثلاثة أشهر.

خامساً: برنامج مساند ٣:

١. يستفيد من هذا البرنامج المؤمن عليه المشترك في الضمان الاجتماعي ولا يزيد أجره الأخير الخاضع للاقتطاع على (٥٠٠) ديناراً.
٢. يشترط في المؤمن عليه المستفيد من هذا البرنامج أن لا يقل عدد اشتراكاته عن (١٢) اشتراكاً بأحكام قانون الضمان، وأن تكون تلك الاشتراكات مسددة بالكامل بالنسبة للمؤمن عليه المشترك اختيارياً.
٣. يشترط في المؤمن عليه المستفيد من هذا البرنامج والمشترك بصفة إلزامية أن يكون غير مشمول حالياً بأحكام القانون.
٤. أن يتقدم بطلب صرف سلفة على حسابه لدى المؤسسة.
٥. يصرف للمستفيد من هذا البرنامج نسبة لا تزيد على (٥٪) من مجموع أجوره المشمولة بالضمان وبحد أقصى مقداره (٤٥٠) دينار تصرف على ثلاثة أشهر وفقاً للشروط المحددة في التعليمات التطبيقية التي تصدرها المؤسسة.

سادساً: أحكام شاملة لجميع البرامج

١. يطبق برنامج تضامن ١ وبرنامج تضامن ٢ على الأردنيين وأبناء قطاع غزة وأبناء الأردنيات المقيمين في المملكة.
٢. تستفيد المنشأة التي لم تقم بشمول جميع العاملين لديها بأحكام قانون الضمان الاجتماعي من برنامج تضامن ١ بالنسبة للعامل المشمول وبرنامج تضامن ٢ بالنسبة للعامل غير المشمول وفقاً للشروط المحددة لكل منهما.
٣. تستفيد المنشاة من برامج التضامن بالنسبة للعامل المشمول لديها والذي يقل عدد اشتراكاته عن (١٢) اشتراكاً وفقاً للتعليمات التطبيقية التي تصدرها المؤسسة.
٤. لا يجوز أن يصبح رصيد الحساب الادخاري للمؤمن عليه الأردني قبل مدة استحقاقه لبدل التعطل أو

خلالها مديناً بأكثر من ضعفي متوسط الأجر الشهري المشمول لآخر (٣٦) اشتراكاً أو مدة اشتراكه إن قلت عن ذلك ولا يجوز أن يصبح الرصيد الادخاري للمؤمن عليه غير الأردني مديناً.

٥. لا يجوز للمؤمن عليه الجمع بين أكثر من برنامج من البرامج الواردة في أمر الدفاع هذا.

٦. لا يجوز الصرف من صندوق التعطل عن العمل بأكثر من رصيده الكلي الفائض.

سابعاً: أحكام عامة

١. يفوض مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بإضافة أية قطاعات أو منشآت مستثناه من تعليق تأمين الشيخوخة والتقسيط بموجب أمر الدفاع رقم (١) لسنة ٢٠٢٠.

٢. لا تسري أحكام البندين (٢) و(٤) من أمر الدفاع رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ على الفئات المستثناة بما فيها القطاعات المشار إليها في البند (١) أعلاه.

٣. يضاف للفئات المستفيدة من أحكام البند (٦) من أمر الدفاع رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ الأشخاص غير المقتدرين من الأردنيين وأبناء قطاع غزة وأبناء الأردنيات المقيمين في المملكة.

٤. يوقف العمل بأي نص أو تشريع يخالف أي حكم من أحكام أمر الدفاع هذا.

- الحكومة تعلن التبرّع بما نسبته (٤٠٪) من الراتب الشهري لدولة رئيس الوزراء وبما نسبته (١٠٪) من الرواتب الشهرية لموظّفي المجموعة الثانية من الفئة العليا ومن في رتبتهم، وأعضاء مجالس أي هيئة أو سلطة والمديرين التنفيذيين لأي مؤسسة رسمية عامة أو مؤسسة عامة والشركات المملوكة للحكومة، وأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الرسمية.
- الحكومة تعلن التبرّع بما نسبته (١٠٪) من الرواتب الشهرية لجميع الموظفين العاملين بموجب عقود شاملة لجميع العلاوات الذين تزيد رواتبهم الشهرية على (٢٠٠٠) ألفي دينار.
- الحكومة تعلن وقف العمل بالزيادة المقررة لموظفي الجهازين الحكومي والعسكري لعام ٢٠٢٠ اعتباراً من تاريخ ١/ ٥/ ٢٠٢٠ وحتى ٣١/ ١٢/ ٢٠٢٠. وقف المكافآت وعلاوة العمل الإضافي لجميع الموظفين، الذين تزيد رواتبهم الإجمالية على ١٣٠٠ دينار، على أن لا يقل إجمالي راتب أي منهم بعد الاقتطاع عن ١٠٠٠ دينار.

الجمعة ١٧ نيسان/ أبريل

- بدء التقديم عبر المنصّة الإلكترونية الخاصّة بصندوق المعونة الوطنيّة (http://reg.takmeely.jo) وستبدأ عمليّة صرف الدعم للمستحقّين اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق ٢٢/ ٤/ ٢٠٢٠.

الإجراءات المتعلقة بعودة المواطنين في الخارج

- الحكومة تعلن الإجراءات المتعلقة بعودة المواطنين في الخارج:
- إطلاق منصّة إلكترونية http://safelyhome.gov.jo لتسجيل الطلبة الراغبين بالعودة.

- إحصاء طلبات العودة من خلال المنصة ومن ثم فرزها على أن يتم دراستها قبل الإعلان عن جدول الرحلات لكل دولة وحتى أرض الوطن.
- إعطاء الأولية للطلبة الإناث ومن ثم الخريجون وطلبة السنة الأولى وطلبة المدارس ومن تقطعت بهم السبل.
- إلزام كل من سيعود بالحجر الإلزامي في منطقة البحر الميّت على نفقته الخاصّة، وستتكفّل الحكومة بنفقات غير القادرين فقط.
- توفير أماكن للحجر الصحي في فنادق في منطقة البحر الميت وبالحد الأدنى للكلفة.
- إعادة التأكيد على المواطنين في الخارج القادرين على البقاء في مواقعهم التزام مواقعهم حفاظاً على صحتهم وتسهيلاً عليهم وعلى الجهات الرسمية المعنية.

السبت ١٨ نيسان/ أبريل

الأحد ١٩ نيسان/ أبريل

- الحكومة تعلن أنها قادرة على صرف رواتب موظفي القطاع العام وتسديد التزاماتها الخارجية.
- الإعلان عن نية الحكومة السماح بالعمل اعتباراً من يوم الثلاثاء في بعض القطاعات التجاريّة بنسبة ٣٠٪ وبضوابط صحية "صارمة".
- تعديل إجراءات حظر التجول في محافظة العقبة، بحيث يتمّ إغلاق المحافظة عن المحافظات الأخرى، والسماح للمواطنين فيها بالحركة ما بين الساعة العاشرة صباحاً وحتى السادسة مساءً.
- تعديل إجراءات حظر التجوّل في محافظات الكرك والطفيلة ومعان، ابتداءً من صباح يوم الأربعاء ٢٢/ ٠٤/ ٢٠٢٠، وبنفس الإجراءات المتّبعة في محافظة العقبة.
- تقييم تجربة تعديل إجراءات حظر التجوّل في المحافظات الأربع لمدّة ثلاثة أيّام، مؤكّدين على أهميّة التزام المواطنين بتعليمات السلامة العامّة والصحّة والانضباط الصادرة عن الحكومة والقوّات المسلّحة والأجهزة الأمنية.

الاثنين ٢٠ نيسان/ أبريل

- بدء باستقبال طلبات استئناف العمل بمشاريع الإنشاءات للقطاعين العام والخاص.
- الإعلان عن إصدار التصاريح للقطاعات الجديدة، من خلال التقديم عبر المنصة الإلكترونية (http://stayhome.jo) وإضافة البيانات المطلوبة حول المنشأة وصاحب العمل، وسيتم التحقق من صحة هذه البيانات عن طريق دائرة مراقبة الشركات ودائرة الأحوال المدنية، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
- اشتراط كون المؤسسة مسجلة بالضمان الاجتماعي لاعتبارها مؤهلة لإصدار تصاريح استئناف

العمل، وتخصيص منصة خاصة بالضمان الاجتماعي لتسجيل المؤسسات غر المسجلة إلكترونياً.

- عدم إلزام أصحاب المنشآت بدفع أيّ مبالغ ماليّة بدل التسجيل أو اشتراكات العاملين، خلال الشهر الحالي والمقبل، وتمكينهم من تقسيط المبالغ المترتّبة عليهم على ثلاث سنوات، ودون أيّ فوائد.
- التأكيد على المؤسسات المستأنفة للعمل بأن تكون المؤسسة تستخدم أنظمة الدفع الإلكتروني في تعاملاتها مع المواطنين والعاملين فيها، وذلك كإجراء احترازيّ للحفاظ على صحّة المواطنين وسلامتهم؛ وتخصيص فرق إرشاديّة تجوب المحافظات، للتدريب على آليّة إنشاء المحافظ الإلكترونية.
- رفع سقف التصاريح الممنوحة يوميّاً إلى عشرة آلاف تصريح للحالات الإنسانية والطارئة، مع تفعيل أدوات الرقابة على استخدامها، والتأكّد من أنّ طالبيها قد استخدموها بالفعل لهذه الغايات.

الثلاثاء ٢١ نيسان / أبريل

- الحكومة تعلن أسس استئناف العمل في مشاريع القطاعين العام والخاص المشغلة للعمّال وللمهن الهندسيّة والاستشاريّة.
- منع المواطنين من إقامة التجمعات والولائم خلال أيام الشهر الفضي، على أن يسمح لهم بالتزود بالحاجيات الأساسية خلال الساعات المعهودة (١٠ صباحاً وحتى ٦ مساءاً) خلال أيام شهر رمضان المبارك.
- السماح للجمعيات الخيرية بممارسة أعمالها الإنسانية خلال أيام الشهر المبارك بعد أخذ موافقة الحاكم الإداري المخول.

الأربعاء ٢٢ نيسان / أبريل

- إنهاء عزل مناطق: (قصبة إربد، سوم الشنّاق، جحفيّة، أيدون، الحصن، الصريح، حبكا، المزار الشمالي) اعتباراً من يوم الخميس ٢٣/ ٤/ ٢٠٢٠م.
- استمرار عزل محافظة إربد عن باقي محافظات المملكة، وكذلك يستمرّ منع الحركة ما بين الألويّة في المحافظة باستثناء الأشخاص المصرّح لهم بذلك، أو بموافقة الحاكم الإداري.
- إقرار حظر الشامل ليوم الجمعة الموافق ٢٤/ ٤/ ٢٠٢٠، في جميع محافظات ومناطق المملكة، بحيث يشمل الحظر حملة التصاريح، باستثناء الكوادر الطبّية والتمريضيّة في القطاعين العام والخاصّ، وفرق التقصّي الوبائي، وعدد محدود من المسؤولين والموظفين والعاملين الرسميين، القائمين على عمل بعض المؤسّسات الحيويّة.

- تمديد عدد الساعات التي يسمح فيها للمواطنين بالخروج لتصبح ما بين الساعة ٨ صباحاً وحتّى ٦ مساءً خلال شهر رمضان المبارك، ولن يسمح بعد ذلك الوقت بالخروج إلّا للأشخاص المصرّح لهم.

الخميس ٢٣ نيسان / أبريل

- الحكومة تسمح بفتح العيادات الطبيّة اعتباراً من يوم الاثنين ٢٧/ ٠٤/ ٢٠٢٠، وفق شروط تحددها الحكومة.

الجمعة ٢٤ نيسان / أبريل

- الحكومة تشمل المهنيين والفنيين وعمّال الصيانة من غير العاملين في المنشآت (العمل الحر وعمّال المياومة) للاستفادة من منصة "مِهَن" http://mehan.jo (وهي دليل للشركات والتطبيقات المرخصة والمزودة لخدمات الصيانة)، سعياً لتسجيلهم بخدمات الضمان الاجتماعي اختيارياً وتوفيراً لفرص عمل لهم من خلال المؤسسات والتطبيقات المرخصة.

السبت ٢٥ نيسان / أبريل

- وزارة العمل تتيح المجال أمام العمالة الوافدة بالعودة إلى بلدانهم.
- تعديل إجراءات الحظر في محافظة المفرق بحيث يتم إغلاقها عن المحافظات الأخرى اعتباراً من يوم الأحد الموافق ٢٦/ ٠٤/ ٢٠٢٠ والسماح للقاطنين فيها بالخروج سيراً على الأقدام أو باستخدام مركباتهم ما بين الساعة ٨ صباحاً وحتى ٦ مساءً كما هو الحال في المحافظات الأخرى التي تم تعديل إجراءات الحظر فيها.

الأحد ٢٦ نيسان / أبريل

- الصحة تعلن البدء "العودة" بإعطاء المطاعيم للأطفال وفحص ما قبل الزواج.
- إعادة تشغيل قطاع النقل العام، بأنماطه المختلفة، بنسبة لا تزيد عن (٥٠٪) اعتباراً من يوم الأربعاء ٢٩/ ٠٤/ ٢٠٢٠، في جميع محافظات المملكة، مواكبةً لإعادة تشغيل القطاعين الصناعي والتجاري، ولخدمة العاملين فيه.
- رئاسة الوزراء تقرر تمديد تعطيل الوزارات والمؤسّسات والهيئات العامّة والدوائر الرسميّة اعتباراً من صباح يوم السبت الموافق ٢/ ٥/ ٢٠٢٠ وحتى نهاية شهر رمضان المبارك.
- استثناء القطاعات الحيويّة الحكوميّة التي تتطلّب طبيعة عملها خلاف ذلك من قرار التعطيل، على أن يتم تحديدها من الوزير المعني، وبنسبة لا تزيد عن (٣٠٪) من عدد الموظفين العاملين فيها، وإذا اقتضت الحاجة في القطاعات الضروريّة زيادة هذه النسبة بحيث لا تتجاوز (٥٠٪) من عدد الموظّفين.
- استثناء القطاعات الحيويّة في القطاع الخاصّ التي يتمّ تحديدها وفقاً لأوامر الدفاع الصادرة بهذا

الخصوص من قرار التعطيل، ومؤسّسات القطاع المصرفي المصرّح لها بالعمل بقرار من محافظ البنك المركزي، والقطاع الصحّي كاملاً بشقّيه العام والخاصّ.

- مجلس الوزراء يقرر تحمّل خزينة الدولة لقيمة الفوائد المترتّبة على القروض، أو أجزاء القروض، التي يمنحها البنك المركزي للشركات الصغيرة والمتوسّطة، لغايات تمويل رواتب العاملين فيها، والتي تعطّلت أعمالها خلال أزمة وباء كورونا. وسيتمّ إصدار تعليمات سننشرها لهذه الغاية.
- بدء عمل المطاعم ومحال الحلويّات التي حقّقت الشروط والمعايير المطلوبة من خلال التوصيل والاستلام المباشر، وذلك بعد منحها التصاريح اللازمة.

الاثنين ٢٧ نيسان / أبريل

- السماح للمواطنين باستخدام مركباتهم الخاصة ما بين الساعة ٨ صباحاً و ٦ مساءً، داخل المحافظة فقط، اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق ٢٩/ ٤/ ٢٠٢٠، وفق ضوابط وشروط تراعي السلامة العامة وتمنع الازدحام والتهافت، على أن تخضع هذه التجربة للتقييم والمراجعة بشكل مستمر للوقوف على مدى جدواها.
- تنظيم استخدام المركبات الخاصّة وفقاً لأرقامها الفرديّة والزوجيّة، بحيث تبدأ الأربعاء عمليّة السماح باستخدام المركبات ذات الأرقام الفرديّة، على أن لا يزيد عدد المتواجدين في المركبة عن شخصين.
- لجنة إدارة الحساب الرئيس لصندوق "همّة وطن" تقوم بتحويل مبلغ ٢٧ مليون دينار إلى حساب أمانات صندوق المعونة الوطنيّة، للمباشرة بصرف المساعدات النقديّة الطارئة للأسر العفيفة.
- الحكومة تعلن أنها قدمت مساعدات نقديّة مباشرة لـ ٦٨ ألفاً و٤٦٤ أسرة، من خلال صندوق المعونة الوطنيّة، وقد بلغت القيمة الإجماليّة للمبالغ التي تمّ توزيعها ٨ مليون و٧٩٠ ألف دينار.

الثلاثاء ٢٨ نيسان / أبريل

- تعديل إجراءات الحظر في ثلاث محافظات جديدة هي: مأدبا، وجرش، وعجلون؛ اعتباراً من يوم الأربعاء ٢٩/ ٠٤/ ٢٠٢٠.
- السماح للمواطنين في هذه المحافظات بالخروج سيراً على الأقدام، أو باستخدام مركباتهم بغضّ النظر عن أرقامها، ما بين الساعة الثامنة صباحاً وحتّى السادسة مساءً.
- السماح لمكاتب المحاماة في جميع محافظات المملكة بالعمل، اعتباراً من يوم غد الأربعاء، ضمن أوقات محدّدة، ولمدّة خمسة أيّام في الأسبوع. (من الأحد وحتّى الخميس).
- البدء بسريان قرار السّماح للمواطنين باستخدام مركباتهم الخاصّة، في جميع محافظات المملكة، وفقاً للأرقام الفرديّة والزوجيّة للمركبات، ومن الساعة الثامنة صباحاً وحتى السادسة مساءً.
- إقرار حظر شامل يوم الجمعة ٠١/ ٠٥/ ٢٠٢٠، بنفس الآليّة التي تمّ تطبيقها خلال الأسابيع الماضية.

الأربعاء ٢٩ نيسان / أبريل

- الحكومة تعلن أنها ستباشر باستقبال طلبات المؤسّسات التعليميّة الخاصّة الراغبة بالاستفادة من التسهيلات المالية للبنك المركزي يوم الأحد الموافق ٣/ ٥/ ٢٠٢٠.
- الحكومة تشترط على المؤسسات التعليمية الخاصة الاشتراك بالضمان الاجتماعي ودفع مستحقات العاملين لديها إلكترونياً حتى نهاية آذار وعدم تسريح أي منهم بالإضافة لإعفاء الطلبة من رسوم المواصلات والأنشطة ورسوم الدراسة لآخر شهر ومواصلة التعليم الإلكتروني، كي تتمكن من الاستفادة من تسهيلات البنك المركزي المالية لتغطية رواتب عامليها للأشهر نيسان وأيار وحزيران.
- إنهاء عزل منطقة ضمن مخيم النصر، وعمارة في منطقة الهاشمي في العاصمة عمّان.

الخميس ٣٠ نيسان / أبريل

- وزير التعليم العالي والبحث العلمي يؤكد عقد الامتحانات النهائيّة عن بُعد لجميع طلبة الجامعات، باستثناء الطب البشري وطب الأسنان.
- الحكومة تعلن نيتها إصدار أمر دفاع لفرض عقوبات على المنشآت ووسائل النقل العام الغير ملتزمة بإجراءات السلامة العامة وتعليمات الوقاية.

الجمعة ٠١ أيار/ مايو

- الحكومة تعلن أنها توقفت تمدد الوباء بعد ٧٠٨ ساعة من الحظر الشامل.

السبت ٠٢ أيار/ مايو

الأحد ٠٣ أيار/ مايو

إصدار أمر الدفاع رقم(١٠) القاضي بما يلي:

١- تمدد المدة المقررة بموجب أحكام المادة (١٧/أ) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ المتعلقة بتقديم إقرارات ضريبة الدخل، والمدة المقررة بموجب المادة (١٢/هـ) من القانون ذاته المتعلقة بوجوب توريد الضريبة المقتطعة المحصلة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات التي وقعت كل منهما خلال العطلة الرسمية المقررة أثناء العمل بقانون الدفاع رقم (١٣) لسنة ١٩٩٢، وذلك حتى تاريخ ٣٠/ ٦/ ٢٠٢٠.

٢- تمدد المدة المقررة بموجب أحكام المادة (٢٥) من قانون ضريبة الدخل والخاصة بتقديم الشخص المرخص له بمزاولة مهنة محاسب قانوني في المملكة بياناً بأسماء عملائه وعناوينهم لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات، والتي وقعت خلال العطلة الرسمية المقررة أثناء العمل بقانون الدفاع رقم (١٣) لسنة ١٩٩٢، وذلك حتى تاريخ ٣٠/ ٦/ ٢٠٢٠.

إصدار أمر الدفاع رقم (١١) القاضي بما يلي:

أولاً:

١- يتوجب على كل شخص التقيّد بمسافات التباعد المقررة، والالتزام بوضع كمامة، وارتداء قفازات قبل الدخول إلى الأماكن العامة، بما فيها الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسّسات الرسمية والعامة، وقبل دخول الأماكن التي تُقدم فيها خدمات مباشرة للجمهور؛ بما فيها الشركات والمؤسّسات والمنشآت أو أماكن التسوّق والمولات، والمحلّات التجاريّة، والعيادات الطبيّة والمراكز الصحيّة.

٢- يلتزم مقدمو الخدمات الصحية، ومقدمو الخدمات في الأماكن المشار إليها في الفقرة (١) من هذا البند والعاملون لديهم، والعاملون في خدمات التوصيل بوضع الكمّامات وارتداء القفّازات، وعدم السماح لمرتادي هذه المواقع بالدخول دون ارتداء الكمّامات والقفّازات.

ثانياً (العقوبات):

١- يعاقب كل من يخالف أحكام الفقرة (١) من البند (أولاً) بغرامة لا تقل عن (٢٠) ديناراً ولا تزيد على (٥٠) ديناراً.

٢- يعاقب كل من يخالف أحكام الفقرة (٢) من البند (أولاً) بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠) دينار، ويتمّ إغلاق المكان الذي حصلت فيه المخالفة لمدة (١٤) يوماً.

٣- لا يحول تطبيق العقوبة الواردة في هذا البند دون تطبيق أيّ عقوبة أشدّ ورد النص عليها في أيّ تشريع آخر.

ثالثاً: لا تجري الملاحقة بحق أي من المذكورين في البند (أولاً) إذا قام بدفع الحد الأدنى للغرامة خلال أسبوع من تاريخ وقوع المخالفة.

رابعاً: يفوّض وزير الصحة بتحديد التاريخ الذي يسري فيه أمر الدفاع هذا ويصدر التعليمات اللازمة لتنفيذه.

- وزير الصناعة والتجارة والتموين يعلن إلغاء نظام الفردي والزوجي، والسماح للمواطنين بالخروج ما بين الساعة ٨ صباحاً و ٦ مساءً بمركباتهم أو سيراً على الأقدام اعتباراً من يوم الأحد الموافق ١٠/ ٠٥/ ٢٠٢٠.

الاثنين ٠٤ أيار/ مايو

- فتح جميع القطاعات الاقتصاديّة اعتباراً من يوم الأربعاء ٠٦/ ٠٥/ ٢٠٢٠، بما فيها التي لم يتمّ السماح لها بالعمل بشكل كامل، لتعمل بكامل طاقتها الإنتاجية، شريطة أن لا تقل نسبة العمالة الأردنيّة فيها عن ٧٥%.

الثلاثاء ٠٥ أيار/ مايو

الأربعاء ٠٦ أيار/ مايو

- فرض حظر التجوّل الشامل يوم الجمعة ٠٨/ ٠٥/ ٢٠٢٠، وفقاً للآليّة التي تمّ تطبيقها خلال الأسابيع الماضية، ولمدّة ٢٤ ساعة، بدءاً من منتصف ليلة الخميس/ الجمعة، وحتى منتصف ليلة الجمعة/ السبت.

الخميس ٠٧ أيار/ مايو

- الصحة تعلن إعداد موقع لحجر السائقين على حدود العمري، نظراً لعدم جدوى الحجر المنزلي.
- بعد مرور ثمانية أيام من عدم تسجيل إصابات جديدة، المملكة تعود لتسجل إصابات جديدة.
- تأجيل العمل بقرار إلغاء العمل بنظام الفردي والزوجي لخروج المركبات الخاصّة والعامّة، الذي كان مقرّراً يوم الأحد المقبل، حتى إشعار آخر.
- رئيس الوزراء يقرر استئناف نشاط بورصة عمان اعتباراً من صباح يوم الأحد الموافق للعاشر من أيار ٢٠٢٠، وذلك بناء على تنسيب مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية.
- وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة قامت توحد الدخول إلى المنصات التي تمّ استحداثها خلال الأزمة من خلال بوّابة إلكترونية موحّدة هي: (http://one.gov.jo).

الجمعة ٠٨ أيار/ مايو

- الحكومة تطلق تطبيقاً إلكترونياً (Cradar) للتبليغ عن التجمّعات بمختلف أشكالها، أو اشتباه بحالات إصابة، مع إمكانيّة تحديد الموقع بدقّة؛ لتمكين الأجهزة المعنيّة من التعامل معها.
- انتهاء المرحلة الأولى من تنفيذ خطّة عودة الطلبة الأردنيين من الخارج، بعد تنفيذ (١٦) رحلة جويّة عاد من خلالها (٢٩٣١) طالباً وطالبة.
- الحكومة تقول أنها قرّرت منذ تاريخ ٢٢/ ٤/ ٢٠٢٠، إقامة موقع للحجر الصحّي يتكوّن من كرفانات ومخيّمات، للقادمين عبر حدود العمري لكنها تأخرت لأسباب لوجستية. وعليه تم الاكتفاء بإلزام السائقين بالشحن الذاتي، على أن يكون الجزء الأول من موقع الحجر جاهزاً قبل نهاية الشهر الجاري.
- الحكومة تقول بأنها تواجه صعوبة في حجر سائقي الشاحنات وذلك لمحدودية أعداد من يحملون تأشيرات العبور منهم وبالتالي تأثر حركة الشحن في حالة حجر مجموعة منهم.
- حكومة المملكة الأردنيّة الهاشميّة والمملكة العربيّة السعوديّة تصلان لاتفاقات لتسهيل انسياب السلع بين البلدين، تمّ من خلالها التوافق على تسهيل منح وتجديد التأشيرات لسائقي الشاحنات بين البلدين على الحدود، وبما يمكن الأردن من زيادة عدد السائقين، وبالتالي حجر جميع السائقين القادمين من الخارج.

- الحكومة تقرر حجر السائقين الأردنيين عبر حدود العمري بشكل مؤقّت في مدارس عسكريّة بمنطقة الأزرق، حتى إنشاء موقع الحجر الرئيس.
- الحكومة تقرر تأمين مرافقة للسائقين غير الأردنيين (الترانزيت) من خلال دوريّات الأمن العام لحين الوصول إلى حدود الدول المجاورة.
- الحكومة تقول بأنها باشرت بتجهيز البنية التحتيّة اللازمة لتنظيم النقل التبادلي بالمناولة بين الشاحنات (back to back) في منطقة العمري، للحدّ من المخالطة التي قد تتسبّب بنقل العدوى.
- عزل أربع قرى في محافظة المفرق وثلاث عمارات في محافظة إربد نظراً لتسجيل حالات إصابة فيها، ووجود مخالطين لمصاب رئيسي في محافظة المفرق.

السبت ٠٩ أيار/ مايو

الأحد ١٠ أيار/ مايو

الاثنين ١١ أيار/ مايو

- السماح للمنشآت التجاريّة والاقتصاديّة بفتح أبوابها حتى السابعة مساءً اعتباراً من الثلاثاء ١٢/ ٠٥/ ٢٠٢٠.
- إلغاء نظام الزوجي والفردي بالنسبة لوسائط النقل العام جميعها، وستبدأ بالعمل بكامل طاقتها اعتباراً من صباح الثلاثاء ١٢/ ٠٥/ ٢٠٢٠ شريطة أن تكون السعة المقعديّة ٥٠٪ فقط، واتباع جميع إجراءات والسلامة العامة.
- إقرار يوم الجمعة من كلّ أسبوع حظراً شاملاً للتجوّل، وحتّى إشعار آخر.

اجراءات عيد الفطر

- تحديد عطلة عيد الفطر السعيد من صباح يوم السبت الموافق للثالث والعشرين من شهر أيار، وحتّى مساء يوم الاثنين الموافق للخامس والعشرين منه.
- إقرار أوّل أيّام عيد الفطر السعيد يوم حظر شامل على تنقّل الأشخاص بواسطة المركبات، بحيث يسمح لهم فقط بالخروج سيراً على الأقدام ما بين السّاعة الثامنة صباحاً وحتّى السابعة مساءً.
- السماح للمواطنين ثاني أيّام العيد بالخروج سيراً على الأقدام، أو باستخدام مركباتهم، وبنفس الآليّة المعمول بها (فردي زوجي)، من الساعة الثامنة صباحاً وحتّى السابعة مساءً، ولا يسمح بالتنقّل بين المحافظات إلّا للأشخاص المصرّح لهم.
- الحكومة تقرّر صرف رواتب القطاع العام منتصف الأسبوع الجاري، وذلك لتمكين المواطنين من شراء مستلزماتهم للعيد.
- الحكومة تقرّر عودة موظفي القطاع العام إلى العمل ابتداء من يوم الثلاثاء الموافق للسادس والعشرين

من شهر أيار الحالي مع مراعاة أوضاع الموظفات اللاتي لديهن أطفال، في ظلّ استمرار عدم السماح لدور الحضانة في القطاعين العام والخاص بالعمل، نتيجة المخاطر الصحيّة التي قد تتسبب بها.

الثلاثاء ١٢ أيار/ مايو

الحكومة تعلن الدليل الإرشادي لعودة عمل القطاع العام، وفق الاعتبارات التالية:

١- التدرّج في التحاق الموظفين بموقع العمل على ثلاث دفعات، مع مراعاة النِّسب التي يحدّدها الوزير المختصّ، وبحسب القرارات الصادرة بهذا الخصوص في ضوء مستجدات الوضع الوبائي.

٢- التقيّد التامّ بالإرشادات الصادرة عن وزارة الصحّة والجهات المختصّة فيما يتعلق بسبل الوقاية مثل: التباعد الجسدي، وارتداء الكمّامات والقفّازات. وتنفيذ أعمال تعقيم دوريّة.

٣- الحدّ من الاجتماعات واللقاءات التي تتطلب التقارب الجسدي، والاستعاضة عنها بوسائل التواصل المرئية الإلكترونية ما أمكن، وتقليص أعداد المشاركين في الاجتماعات للحدّ الأدنى الضروري، والحرص على التباعد بينهم.

٤- الحدّ من تداول الأوراق بشكل يدوي، والاستعاضة عنها بوسائل التواصل الإلكترونية الرسميّة.

٥- تحديد مواقع استقبال المراجعين، مع الحرص على منع دخولهم إلى المرافق أو المكاتب الداخلية للمبنى، وتحديد ساعات لاستقبالهم.

٦- الحدّ من تداول العملات والأوراق النقديّة والاستعاضة عنها بوسائل وقنوات الدفع الإلكتروني وتفعيل المحافظ الإلكترونية.

٧- تفعيل إجراءات التعقيم وفحص الحرارة على مداخل المباني الحكوميّة.

٨- استثناء بعض الموظّفين من الحضور إلى مواقع العمل، كالموظّفين الذين لديهم سجّل مرضيّ، أو نقص في المناعة، وكذلك الموظّفات الحوامل والمرضعات، والموظّفين القاطنين في الأماكن التي انتشر فيها الفيروس، والمخالطين للأشخاص الذين سبق إصابتهم بالفيروس، ومن يعانون من ظروف خاصّة يصعب بسببها التحاقهم بمواقع العمل مثل: وجود أطفال لا يمكن تأمين رعاية لهم، أو عدم توفّر وسيلة نقل؛ على أن يتمّ تنظيم عملهم عن بُعد.

٩- تفعيل الدوام المرن بجميع أشكاله خصوصاً للموظفين الأكثر عرضة لخطر العدوى، وكذلك الموظفين الذين يحتاجون إلى البقاء في المنزل لأسباب أخرى كرعاية أفراد الأسرة.

١٠- تنظيم أدوار المراجعين للحدّ من الاكتظاظ ، وتحديد المسافات الآمنة التي تضمن التباعد الجسدي، واتّباع جميع سبل الوقاية.

- الحكومة تعلن لحملة الجوازات المؤقتة وأبناء الأردنيين المقيمين، إمكانية تقديمهم بطلبات العودة عبر منصاتها الإلكترونية وسفاراتها المنتشرة.

الأربعاء ١٣ أيار/ مايو

الخميس ١٤ أيار/ مايو

الجمعة ١٥ أيار/ مايو

- بدء تسيير الرحلات الجويّة للمرحلة الثانية من خطّة عودة الأردنيين الذين تقطّعت بهم السبل في الخارج والطلبة؛ والتي تتضمّن (١٦) رحلة جويّة، وبعدد عائدين متوقع ٣٠٠٠ مسافر.
- الحكومة تقول بأن عدد الأسر المستفيدة من البرنامج الحكومي لدعم العاملين بالمياومة حتى اليوم ١٦٦ ألفاً و٩٠٨ أسر، وبلغت قيمة المبالغ الموزّعة عليها ٢٠ مليون و٩٤٤ ألف دينار، وسيستمرّ صندوق المعونة الوطنيّة بالوصول إلى المستفيدين البالغ عددهم أكثر من ٢٠٠ ألف أسرة.

السبت ١٦ أيار/ مايو

الأحد ١٧ أيار/ مايو

- مجلس الوزراء يوافق على السير بإجراءات تزويد الطلبة في المناطق النائية، وممن لا تتوافر لديهم أدوات لمتابعة التعلم عن بُعد، بأجهزة "تابلت" وتزويدهم بخدمات الإنترنت، وذلك على سبيل الإهداء.
- انتهاء تنفيذ المرحلة الثانية من خطّة عودة الأردنيين في الخارج.

الاثنين ١٨ أيار/ مايو

الثلاثاء ١٩ أيار/ مايو

الأربعاء ٢٠ أيار/ مايو

تعديلات على اجراءات عيد الفطر السعيد

- تمديد ساعات السماح بخروج المواطنين اليوم الأربعاء والخميس ٢١ أيار حتى الساعة ١١ مساء وبحسب نظام الدور الفردي والزوجي في المحافظات التي يطبق بهذا وذلك لتمكين المواطنين من شراء مستلزماتهم وتأمين حاجاتهم لفترة الحظر الشامل ويشمل ذلك المنشآت التجارية.
- فرض حظر التجوّل الشامل لمدّة ثلاثة أيّام، بدءاً من منتصف ليلة الخميس/ الجمعة المقبلة، وحتى منتصف ليلة الأحد/ الاثنين، بحيث يمنع خروج المواطنين من منازلهم بشكل كامل.

إصدار أمر الدفاع رقم (١٢) القاضي بما يلي:

أوّلاً: تعديل العقوبة الواردة في أمر الدفاع رقم (٣) المقررة بحقّ من يخالف قرار حظر تنقّل الأشخاص وتجوالهم في جميع مناطق المملكة، والبلاغات الصادرة بمقتضاه لتصبح على النحو التالي:

١. غرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار، إذا كانت المخالفة لأوّل مرة. ولا

تتمّ الملاحقة إذا قام المخالِف بدفع الحدّ الأدنى من الغرامة خلال أسبوع من تاريخ وقوع المخالفة.
٢. غرامة لا تقل عن (٢٠٠) دينار ولا تزيد على (١٠٠٠) دينار في حال التكرار.

ثانياً: يتمّ ضبط المركبة المخالفة المستخدمة لأول مرة أثناء حظر التجوّل مدة (٣٠) يوماً، ويجوز بقرار من المرجع المختصّ إعادة المركبة المضبوطة بعد قيام المخالِف بتقديم ما يثبت تسديد الغرامات المترتّبة على مخالفة أمر حظر التجوّل والتنقل، وتقديم تعهّد شخصي من مالك للمركبة أو الشخص المخالف بعدم تكرار المخالفة، وتقديم إيصال يثبت دفع أجور نقلها أو أجور الاحتفاظ بها إن وجدت.

– وفي حال تكرار المخالفة، يتمّ ضبط المركبة لمدة (٤٥) يوماً، ولا تتمّ إعادتها لمالكها إلا بعد انقضاء هذه المدّة.

– تسري أحكام البند (ثانياً) على المركبات التي تم ضبطها قبل تاريخ هذا الأمر.

الخميس ٢١ أيار/ مايو

- الحكومة تقول بأن تقديرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بحدوث انكماش اقتصادي في الأردن يتراوح بين ٣,٤ إلى ٣,٧ بالمائة في وقت كانت نسبة النمو تصل إلى ١,٩ الى ٢ بالمائة.
- الحكومة تطلق تطبيق (أمان) الذي سيساعد في تسريع اكتشاف المصابين المحملين للتطبيق في حال مخالطتهم للمصابين المسجلين أو دخولهم لمناطق تواجد فيها مصابون مسبقاً.

الجمعة ٢٢ أيار/ مايو

- بدء عملية إخلاء المواطنين المحجورين العائدين من الخارج بعد استكمالهم ١٧ يوماً من الحجر الإلزامي، حيث أنهى ٢٧٧٠ مواطناً الحجر وسيتم إخلاؤهم على ثلاثة أيام يخضعون بعدها لـ ١٤ يوماً من الحجر الذاتي.

السبت ٢٣ أيار/ مايو

الأحد ٢٤ أيار/ مايو

الاثنين ٢٥ أيار/ مايو

الثلاثاء ٢٦ أيار/ مايو

الأربعاء ٢٧ أيار/ مايو

- مجلس الوزراء يوافق على عدد من المشاريع التي نسبت بها لجنة دراسة طلبات الحصول على التمويل الأجنبي، خصوصاً المتوقّع لها أن تكون ذات أثر إيجابي للحدّ من آثار جائحة كورونا، بالإضافة إلى المشاريع التي تُدفع من خلالها رواتب بعض العاملين في مؤسّسات المجتمع المدني والمنظّمات.

مصفوفة الإجراءات للتعامل مع أزمة كورونا

- الحكومة تعلن مصفوفة الإجراءات للتعامل مع أزمة كورونا التي تحكم فتح القطاعات وعودتها وإغلاقها، وتتضمن المصفوفة خمس مراحل متدرِّجة من إجراءات التعامل مع الأزمة وفتح القطاعات وإعادة التشغيل؛ وتتوزع الإجراءات على خمسة مستويات تتراوح ما بين الإغلاق الشامل، والفتح الكامل للقطاعات.
- يعتمد الانتقال المتدرج بين هذه المراحل على مؤشّرات مرتبطة بالحالة الوبائيّة الوطنيّة، وعلى مستوى المحافظة، ومعايير صحيّة أخرى، بالإضافة إلى خصوصيّة بعض القطاعات ونشاطاتها.

تعديلات على أمري الدفاع رقم (٥ و ٧):

- تعتمد نتيجة (ناجح/ راسب) للمواد الدراسية التي تُجرى امتحاناتها أثناء العمل بقانون الدفاع لتخصص الطب البشري للسنوات الدراسيّة (الرابعة، والخامسة، والسادسة)، وتخصّص طبّ الأسنان للسنتين (الرابعة، والخامسة) دون موافقة الطالب؛ على أن لا تدخل نتائج تلك الامتحانات في حساب المعدّل التراكمي للطالب.
- أصدر رئيس الوزراء بلاغاً يؤكّد مباشرة المؤسّسات والدوائر الرسميّة والمحاكم أعمالها اعتباراً من تاريخ ٣١/ ٥/ ٢٠٢٠، مع استكمال سريان جميع المدد والمواعيد الموقوفة بموجب أمر الدفاع رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠.

الخميس ٢٨ أيار/ مايو

إعلان موعد إعادة فتح دور العبادة

- إعادة فتح المساجد والكنائس اعتباراً من يوم الجمعة الموافق للخامس من شهر حزيران المقبل، وفق ضوابط ومعايير تُعنى بالسلامة العامّة.
- فتح المساجد لصلاة الجمعة فقط، والكنائس لأيام الأحد فقط.
- فتح الكنائس أمام المصلين ابتداءً من يوم الأحد ٠٧/ ٠٦/ ٢٠٢٠.
- تعيين مشرف للسلامة العامّة لمتابعة تنفيذ إجراءات السلامة والوقاية في كلّ مؤسّسة حكوميّة.

الجمعة ٢٩ أيار/ مايو

السبت ٣٠ أيار/ مايو

الأحد ٣١ أيار/ مايو

- استثناء المحامين من التنقل بين المحافظات وفق أرقام السيارات (الفردي والزوجي)، وتمديد ساعات عمل مكاتب المحاماة حتى السابعة مساءاً.

الاثنين ٠١ حزيران/ يونيو

الثلاثاء ٠٢ حزيران/ يونيو

الأربعاء ٠٣ حزيران/ يونيو

الخميس ٠٤ حزيران/ يونيو

- الحكومة تعقد مؤتمراً صحفياً لنشر تفاصيل مصفوفة الإجراءات المتعلقة بوباء كورونا وتعلن تحديثاً على مستوى خطورة الوباء.
- الحكومة ترفع معظم قيود التنقل وفتح المنشآت وإعادة التجمعات.
- الحكومة تقول أن الأردن سيدخل ابتداءً من يوم السبت الموافق ٦ حزيران ٢٠٢٠ المستوى معتدل الخطورة وفقاً لمصفوفة الإجراءات للتعامل مع وباء كورونا.
- فتح المساجد والكنائس أمام المصلّين لأداء جميع الصلوات، مع الالتزام بضوابط وقيود التباعد والوقاية ابتداءً من السبت ٠٦/ ٠٦/ ٢٠٢٠.
- فتح الحضانات، مع الالتزام بالضوابط والقيود الصحيّة والوقائيّة.
- فتح الأندية والفعاليات الرياضية (بدون جمهور).
- فتح قطاع الفندقة والضيافة والذي يشمل الفنادق، والنُزُل.
- فتح المواقع السياحيّة لغايات السياحة المحليّة.
- السماح بالطيران الداخلي.
- السماح بالحركة من الساعة السادسة صباحاً وحتى الثانية عشرة ليلاً يومياً للمواطنين. والسماح بفتح وعمل المنشآت: من الساعة ٦ صباحاً حتى ١١ ليلاً يومياً.
- توقف العمل بالزوجي والفردي. والسماح لوسائط النقل بالتنقّل بين المحافظات بسعة مقعديّة ٥٠٪.
- السماح للمصلين بالذهاب إلى المساجد لأداء صلاة الفجر سيراً على الأقدام.
- استمرار منع حركة كبار السن فوق ٧٠ عاماً، ومن يعانون من أمراض مزمنة.
- استمرار وقف فعاليات الزفاف والجنازات والعزاء.
- الإبقاء على القطاعات التالية مغلقةً وحتى إشعارٍ آخر:
  ١. المدارس ورياض الأطفال.
  ٢. الجامعات والكليات والمعاهد.
  ٣. مراكز التدريب والمراكز الثقافيّة.
  ٤. صالات الأفراح وبيوت العزاء.
  ٥. الأنشطة الشبابية (المخيمات الكشفية وأي نشاط مخصص للشباب تتطلب طبيعته التجمع والتفاعل عن قرب).

٦. دور السينما.
٧. منشآت تنظيم الحفلات والمؤتمرات والمعارض والفعاليات الثقافية والمهرجانات.
٨. الحدائق العامة ومدن الألعاب والأماكن الترفيهية.

الجمعة ٠٥ حزيران/ يونيو

- الأردنيون يؤدون أول صلاة جمعة في المساجد متبعين إجراءات السلامة التي حددتها الحكومة وبإشراف الأجهزة الأمنية.

السبت ٠٦ حزيران/ يونيو

الأحد ٠٧ حزيران/ يونيو

الاثنين ٠٨ حزيران/ يونيو

- الحكومة تعلن أنها ستعود لتشديد إجراءات الحظر وساعات خروج المواطنين والمنشآت المسموح لها بالعمل وذلك في حال تسجيل أكثر من (١٠) إصابات محليّة لسبعة أيّام متتالية.
- مجلس التعليم العالي يقر مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالفصل الصيفي والتي تتضمن عودة جزئيّة للطلبة إلى الحرم الجامعي تشمل طلبة الدراسات العليا، وكليتيّ الطبّ (بمستوى السنة الدراسيّة الرابعة والخامسة والسادسة) وطبّ الأسنان (بمستوى السنتين الرابعة والخامسة) وطلبة بعض التخصصات التطبيقيّة، في حين الاستمرار بالتعليم إلكترونياً (عن بُعد) لباقي التخصصات.
- إقرار عقد الامتحانات بحيث تكون مزيجاً ما بين الامتحانات الكتابيّة في الحرم الجامعي، والإلكترونية، وذلك اعتماداً على أعداد الطلبة في المساقات الدراسيّة وطبيعة المواد الدراسيّة.

الثلاثاء ٠٩ حزيران/ يونيو

الأربعاء ١٠ حزيران/ يونيو

- الصحة تعلن تسجيل أكثر من (١٠) إصابات محليّة لأول مرة منذ تخفيف الإجراءات في ٢٠٢٠/٠٦/٠٦.

الخميس ١١ حزيران/ يونيو

- الحكومة تعلن أن أعداد من تمت إعادتهم من خارج المملكة جاوز الـ ٩٧٠٠ مواطناً (جواً) وعلى فترات.
- الحكومة تعلن موعد انتهاء الجولة الثالثة من إعادة المواطنين جواً في ٢٠٢٠/٠٦/١٨.
- الحكومة تتوقع بدء السماح بعودة الأردنيين من السعودية في ٢٠٢٠/٠٦/١٣.
- استمرار عودة المواطنين براً من سوريا ولبنان والعراق، وبحراً من جمهورية مصر العربية.

- الحكومة تعلن أن عدد مستخدمي تطبيق أمان قد جاوز النصف مليون مستخدم، وتدعو من وصلتهم تنبيهات عن طريق التطبيق لمراجعة المراكز الطبية لاتخاذ الإجراءات الصحية اللازمة.

الجمعة ١٢ حزيران/ يونيو

السبت ١٣ حزيران/ يونيو

- الفرق الحكومية الرقابية تواصل حملات التفتيش على المنتجات التجارية والصناعية والخدمية والسياحية، للتأكد من مدى الالتزام بتعليمات السلامة العامة وإنزال العقوبات بالمخالفين.
- استقبال الدفعة الأولى من الأردنيين العائدين من السعودية براً حيث بلغ عددهم ١٥٠ مواطناً ومواطنة.

الأحد ١٤ حزيران/ يونيو

- الحكومة تعلن تعليمات منع وضبط العدوى في المجتمع لمنع انتشار فيروس كورونا الصادرة بموجب أمر الدفاع (١١) لسنة ٢٠٢٠، التي تتضمن تعليمات ارتداء الكمامات والأماكن الواجب ارتدائها بها والإجراءات اللازم مراعاتها أثناء ارتدائها بالإضافة للعقوبات الرادعة لكل من يخالف هذه التعليمات.

الاثنين ١٥ حزيران/ يونيو

- الحكومة توضح الثوابت الثلاث التي ارتكزت عليها الدولة الأردنية للتعامل مع الأزمة وهي: الحماية الصحيّة والاجتماعيّة. الاستدامة للخدمات والقطاعات الاقتصاديّة. والتعافي من خلال إجراءات تدعم وتساند القطاعات المتضرِّرة لتمكينها من الصمود في وجه انعكاسات كورونا، ومعاودة النمو والازدهار حالما تسمح الظروف.
- تخصيص مستشفى مصغر في منطقة الحجر الصحي في البحر الميت للتعامل مع ازدياد الحالات المكتشفة في صفوف الأردنيين العائدين داخل الحجر.

إصدار أمر الدفاع رقم (١٣) القاضي بما يلي:

أولاً: يجوز استعادة الكفالات البنكية المقدمة من مكاتب السياحة والسفر وفقاً لأحكام نظام مكاتب وشركات السياحة والسفر الأردنية رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٦ والكفالات البنكية المقدمة من مكاتب الحج والعمرة وفقاً لنظام شؤون الحج والعمرة رقم (٢١) لسنة ٢٠١٧ والكفالات المقدمة وفقاً لأحكام قانون الإقامة وشؤون الأجانب رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٣.

ثانياً: يقدم طلب استعادة الكفالات إلى وزارة السياحة والآثار فيما يتعلق بمكاتب السياحة والسفر بفئاتها كافة بما فيها التي تقدم خدمات الحج والعمرة وإلى وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية فيما يتعلق بالمكاتب السياحية التي يقتصر عملها على خدمات الحج والعمرة فقط.

ثالثاً: على المكتب الذي يرغب في استعادة الكفالة المقدمة منه وفقاً لأحكام المادة (٢٧) من قانون الإقامة وشؤون الأجانب رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٣، تقديم كفالة عدلية مقدارها (٥٠٠٠٠) دينار باسم معالي وزير الداخلية بالإضافة لوظيفته وذلك لغاية تاريخ ٣١/١٢/٢٠٢٠.

رابعاً: تعاد الكفالات وفقا لما يلي:

١. كامل قيمة الكفالة للمكتب الذي لا يوجد بحقه شكاوى من متلقي خدمة او شكاوى تمت تسويتها قبل إعلان العمل بقانون الدفاع.
٢. نسبة من قيمة الكفالة للمكتب الذي يوجد بحقه شكاوى من متلقي خدمة أو شكاوى لم تتم تسويتها قبل إعلان العمل بقانون الدفاع ويقرر معالي وزير السياحة والآثار هذه النسبة فيما يتعلق بمكاتب السياحة والسفر بفئاتها كافة بما فيها التي تقدم خدمات الحج والعمرة، ومعالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية فيما يتعلق بالمكاتب السياحية التي يقتصر عملها على تقديم خدمات الحج والعمرة فقط.

خامساً: تلتزم المكاتب المشار إليها في البند (أولاً) بإعادة تقديم الكفالات المنصوص عليها في التشريعات الواردة في البند ذاته عند التقدم بطلب تجديد الترخيص في سنة ٢٠٢١.

سادساً: يوقف العمل بأي نص ورد في أي تشريع يتعارض مع أمر الدفاع هذا.

إصدار أمر الدفاع رقم (١٤) القاضي بما يلي:

استحداث برامج الحماية والتمكين التالية:

أولاً: برنامج حماية

١. تستفيد من هذا البرنامج أي من منشآت القطاع الخاص العاملة في قطاعي السياحة والنقل المشمولة بأحكام قانون الضمان الاجتماعي، باستثناء المنشآت المملوكة منها بالكامل للحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة أو البلديات.
٢. يستفيد من هذا البرنامج المؤمن عليه المشمول بأحكام قانون الضمان الاجتماعي في شهر حزيران من عام ٢٠٢٠ ولغاية الشهر الذي تتقدم فيه المنشأة بالطلب.
٣. مدة الاستفادة من هذا البرنامج ابتداءً من شهر حزيران ولغاية شهر كانون الأول من سنة ٢٠٢٠.
٤. تتقدم المنشأة بالطلب موقعاً من قبل المفوض أو المفوضين عنها حسب السجل التجاري خلال مدة لا تتجاوز ٣١-١٢-٢٠٢٠ وفقاً للنموذج الذي تعتمده المؤسسة

لهذه الغاية والمتضمن إقراراً وتعهداً من المفوض بتسديد تلك المبالغ.

٥. تلتزم المؤسسة بتخصيص ما نسبته (٥٠٪) من أجر المؤمن عليه الخاضع للاقتطاع وبما لا يقل عن (٢٢٠) ديناراً ولا يزيد على (٤٠٠) دينار عن كل شهر يتم الصرف عنه، على أن تدفع المنشأة للمؤسسة وقبل الصرف ما نسبته (٢٠٪) من أجر المؤمن عليه الخاضع للاقتطاع وبما لا يزيد على (٢٠٠) دينار وعلى أن يتم التخصيص من بداية الشهر الذي تقدمت فيه المنشأة بالطلب وعلى أن يتم دفع هذا المبلغ من المؤسسة للمؤمن عليه.

٦. يتم صرف المبالغ التي تحملتها المؤسسة من فائض حساب التعطل عن العمل وتعتبر ديناً على المنشأة يتم سداده في مدة لا تتجاوز ٢٠٢٣/ ٦/ ٣٠.

٧. على المنشأة توقيع اتفاقية لتسديد الدين قبل تاريخ ٢٠٢١/ ١/ ٣١ وفقاً للأنظمة المعمول بها في المؤسسة وفي حال تخلف المنشأة عن توقيع الاتفاقية أو عدم الالتزام بأي من بنودها تباشر المؤسسة إجراءات التحصيل بما فيها الحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة المملوكة للمنشأة وبما يتناسب مع قيمة المبالغ المستحقة عليها.

٨. تتحمل الحكومة فائدة بنسبة (٣٪) سنوياً عن المبالغ التي تحملتها المؤسسة من تاريخ الصرف وحتى السداد التام يتم تحويلها للمؤسسة في نهاية كل شهر على أن لا تتجاوز المدة التي تلتزم الحكومة بدفع الفائدة عنها تاريخ ٢٠٢٣/ ٦/ ٣٠ وتتحمل المنشأة الفائدة عن الفترة التي تلي ذلك.

ثانياً: برنامج تمكين اقتصادي (١)

١. يستفيد من هذا البرنامج منشآت القطاع الخاص المحددة بموجب التعليمات التطبيقية التي تصدرها المؤسسة على أن لا تشمل تلك التعليمات المنشآت المملوكة للحكومة أو للمؤسسات الرسمية أو المؤسسات العامة أو البلديات أو المنشآت العاملة في القطاعات التالية (البنوك، التأمين، الكهرباء، المياه، الاتصالات، التعليم).

٢. للمنشأة المستفيدة من هذا البرنامج شمول العاملين لديها بشكل جزئي بتأمين الشيخوخة مع التزامها بشمولهم بشكل كامل بتأمين العجز والوفاة وبقية التأمينات الأخرى المطبقة بأحكام القانون

٣. مدة الاستفادة من هذا البرنامج ابتداءً من شهر حزيران ولغاية شهر كانون الأول من سنة ٢٠٢٠.

٤. تلتزم المنشأة المستفيدة بتأدية ما نسبته (٥٪) من أجور المؤمن عليهم العاملين لديها واقتطاع ما نسبته (٣,٢٥٪) من تلك الأجور عن شمولهم بتأمين الشيخوخة، وتأدية ما نسبته (١٪) من تلك الأجور عن شمولهم بتأمين العجز والوفاة إضافة إلى الالتزامات المترتبة عليها وعلى المؤمن عليه عن باقي التأمينات بما في ذلك الاشتراكات المترتبة بموجب المادة (٦٤/ج) من قانون الضمان الاجتماعي وحسب مقتضى الحال.

٥. تُعد الفترة المشمولة بهذا البرنامج معتمدة بالكامل لغايات احتساب مدة استحقاق أية منفعة تأمينية مقررة بموجب القانون.

٦. تعتمد نصف الفترة المشمولة بهذا البرنامج لغايات احتساب راتب تقاعد الشيخوخة والتقاعد المبكر على أن يتم احتساب (٥٠٪) من الأجر عن الفترة المشمولة بهذا البرنامج لغايات صرف تعويض الدفعة الواحدة المقرر في الفقرة (ب) من المادة (٧٠) من قانون الضمان الاجتماعي.

٧. على المنشأة الراغبة في الاستفادة من هذا البرنامج التقدم بطلب خلال مهلة لا تتجاوز ٣١-١٢-٢٠٢٠ وعلى أن تستفيد من هذا البرنامج من بداية الشهر الذي تقدمت فيه بالطلب.

ثالثا: برنامج تمكين اقتصادي (٢)

١. يستفيد من هذا البرنامج المؤمن عليهم العاملون في أي من منشآت القطاع الخاص المحددة بموجب التعليمات التطبيقية التي تصدرها المؤسسة على أن لا تشمل تلك التعليمات المنشآت المملوكة للحكومة أو للمؤسسات الرسمية أو المؤسسات العامة أو البلديات أو المنشآت العاملة في القطاعات التالية (البنوك، التأمين، الكهرباء، المياه، الاتصالات، التعليم).

٢. يستفيد من هذا البرنامج المؤمن عليه الذي لا تزيد أجوره الخاضعة للاقتطاع في آخر منشأة على (٧٠٠) دينار وذلك عن فترات شموله بأحكام قانون الضمان الاجتماعي.

٣. يصرف للمستفيد من هذا البرنامج بناءً على طلبه سلفة بنسبة (٥٪) من مجموع أجوره الخاضعة للاقتطاع على حساب تعويض الدفعة الواحدة وبحد اقصى مقداره (٢٠٠) دينار تصرف دفعة واحدة يتم تسديدها عند تسوية حقوقه.

رابعاً: أحكام شاملة لجميع البرامج

١. يستفيد من هذه البرامج المؤمن عليهم الأردنيون وأبناء قطاع غزة المقيمون وأبناء الأردنيات المقيمون في المملكة.
٢. لا يستفيد من برنامج تمكين اقتصادي (٢) المؤمن عليه الذي استفاد من برنامج مساند (٣) بموجب أمر الدفاع رقم (9) .
٣. يضاف إلى برنامج حماية أي قطاع أو منشأة بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي.
٤. يتم صرف المبالغ المستحقة لهذه البرامج من الفوائض المتوافرة لدى المؤسسة وصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.
٥. يشترط لغايات استفادة المنشآت من برنامج حماية أن لا تكون قد استفادت من أي قروض أو تسهيلات قدمتها الحكومة.
٦. يفوض مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي بوقف العمل بأي من البرامج المنصوص عليها في أمر الدفاع هذا كلياً أو جزئياً.

خامساً: أحكام عامة

١. تُشمل المنشآت بأحكام قانون الضمان الاجتماعي من التاريخ، الذي تتقدم فيه بطلب الشمول أو من تاريخ محضر الضبط والتفتيش أيهما أسبق خلال الفترة من ١/٤/٢٠٢٠ ولغاية ٣٠/٩/٢٠٢٠ من بداية الشهر وبغض النظر عن تاريخ ممارسة المنشأة نشاطها، وفي حال تقدم المؤمن عليه العامل في المنشأة المشمولة وفقاً لهذا البرنامج بشكوى بخصوص تاريخ شموله يتم النظر فيها وفقاً لأحكام قانون الضمان الاجتماعي.
٢. يضاف بند جديد إلى برنامج مساند ٣ الوارد في أمر الدفاع (٩) ما نصه: "يستفيد من هذا البرنامج المؤمن عليه غير المشترك في الضمان الاجتماعي بتاريخ العمل بأمر الدفاع هذا ولا يزيد أجره الأخير على (١٠٠٠) دينار".
٣. يعاد العمل بالفقرة (أ) من المادة (٩٤) من قانون الضمان الاجتماعي والفصل الخامس من نظام الشمول بتأمينات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

سادساً: يوقف العمل بأي نص أو تشريع يخالف أي حكم من أحكام أمر الدفاع هذا.

الثلاثاء ١٦ حزيران/ يونيو

الأربعاء ١٧ حزيران/ يونيو

- الحكومة تعفي مستأجري أملاك البلديات وأمانة عمان الكبرى عن فترة التوقف عن العمل حسب مدة التوقف بحد أعلاه ٢٥ بالمئة من الأجور عن العام ٢٠٢٠.
- الحكومة تقول أن إيرادات البلديات انخفضت خلال فترة الجائحة بواقع ٤٠ مليون دينار.

الخميس ١٨ حزيران/ يونيو

- الحكومة تؤكد أن قرار وقف الزيادة على العلاوات الفنيّة مستمرّ حتى نهاية العام ٢٠٢٠.

إحصائيات الإصابات والمتعافون والوفيات نتيجة "كورونا" في الأردن

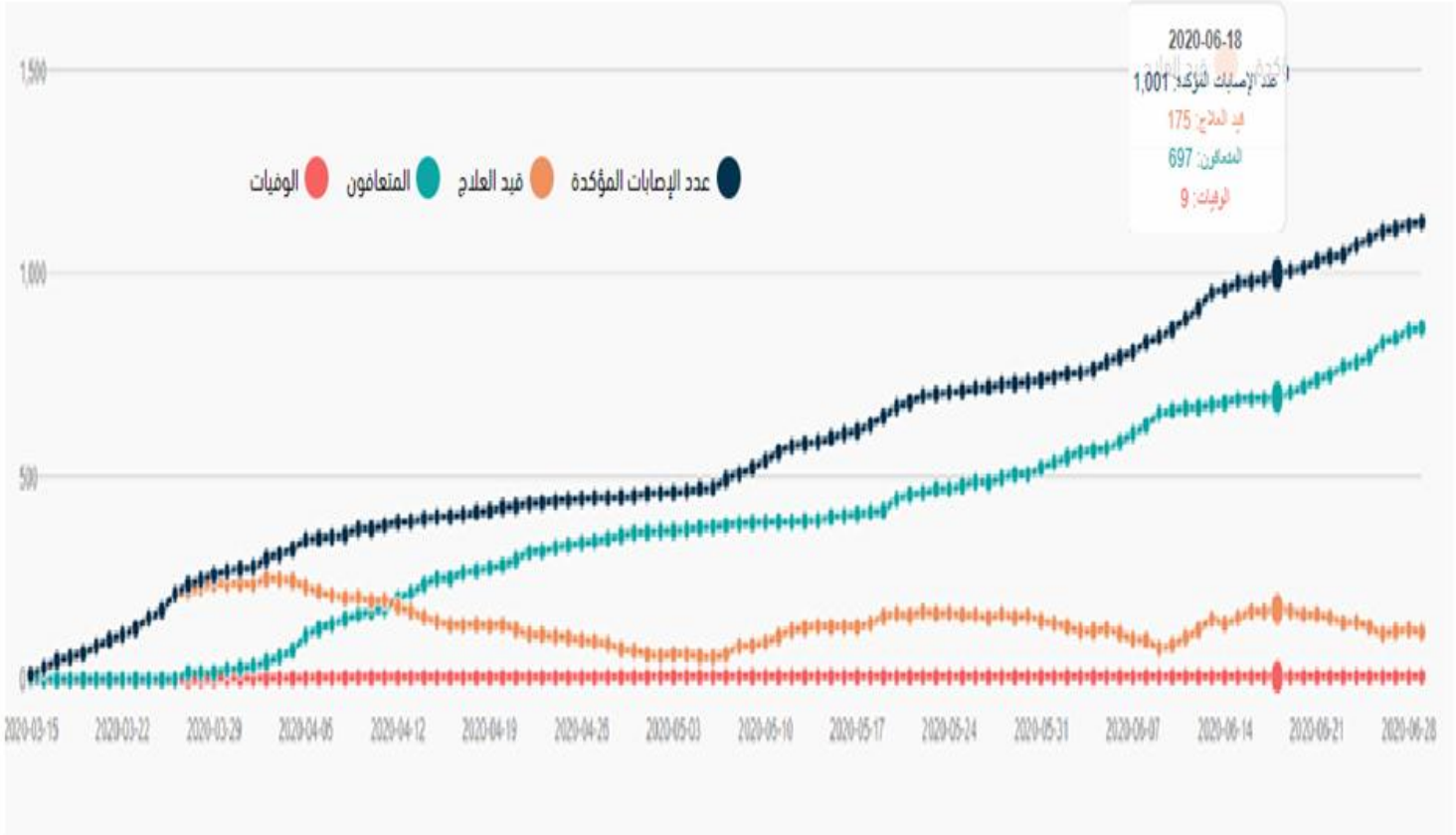

المصدر: وزارة الصحة: https://corona.moh.gov.jo/ar

المقالات والتقارير

قرار الضمّ الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية والأغوار والمستوطنات*

بدأ الحديث إسرائيلياً عن ضمّ غور الأردن وأجزاء كبيرة من الضفة الغربية منذ حرب عام ١٩٦٧، بدءاً من خطة ورؤية يغئال آلون التي تهدف إلى السيطرة على الضفة الغربية والشرقية استراتيجياً، وتوضح أن حدود إسرائيل يجب أن تمتد على طول نهر الأردن متضمنة غور الأردن وشمال البحر الميت، مروراً بخطة نفتالي بينت عضو المجلس الوزاري المصغر في حكومة نتنياهو السابقة عام ٢٠١٦، والتي طرحت فكرة ضم كافة مناطق (ج) التي تشكّل غالبية مساحة الضفة الغربية. ويأتي إعلان نتنياهو في أيلول/ سبتمر ٢٠١٩ عن رؤيته لضمّ غور الأردن والمستوطنات في الضفة الغربية استمراراً للمساعي الإسرائيلية في ضمّ الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، وتأكيداً لسيادتها عليها وإعلانها جزءاً من إسرائيل وتشريع ذلك، حيث تمكنت إسرائيل من إقناع الجانب الأمريكي ليضعها كما هي في ما عرف بـ "صفقة القرن" الأمريكية.

وكانت إسرائيل قد أعلنت في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٨٠ ضم القدس تحت ما يسمى بـ" قانون القدس" واعتبارها عاصمة لها. وتلى ذلك ضمّ الجولان عام ١٩٨١ تحت عنوان "فرض القانون والقضاء والإدارة الإسرائيلية على هضبة الجولان". وقوبلت هذه الإجراءات برفض دولي واسع ولم تلق أي اعتراف يذكر حتى ٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ حين اعترف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشكل أحادي بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأعلن في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٩ اعتراف إدارته بالجولان كجزء من إسرائيل أيضاً.

وتأتي خطة الضمّ الإسرائيلية بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية ومتوائمة مع "خطة السلام" الأمريكية التي تم إعلانها في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠ خلافاً لما درجت عليه سياسة الإدارات الأمريكية السابقة برفض ضمّ إسرائيل للقدس والجولان. ويأتي

---

* سعيد اللحام، مساعد باحث، متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

التحول في الموقف الأمريكي تجاه السياسات الإسرائيلية والانحياز الكبير لها تعبيراً عن نفوذ المحافظين الجدد والصهيونية المسيحية في إدارة ترامب، والتي تتبنى سردية دينية تقضي بتقديم دعم غير محدود لإسرائيل تمهيداً لعودة المسيح. كما تأتي زيادة التناغم والتنسيق بين الطرفَين لمصالحهما؛ حيث يستهدف ترامب الاستحواذ على دعم اليهود والإنجيليين الأمريكيين في الانتخابات الرئاسية المقبلة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠ والذين كان لهم دور بارز في نجاحه في الانتخابات السابقة. كما يسعى نتنياهو في المقابل إلى الحفاظ على وجوده في الساحة السياسية الإسرائيلية من خلال تحقيق اختراقات في تنفيذ الجزء المتعلق بمصالح إسرائيل من صفقة القرن وخاصة في ظل وجود ترامب وقبل الانتخابات الأمريكية المقبلة، بعد نجاحه بتشكيل حكومة إسرائيلية قوية مع خصمه السياسي بيني غانتس.

كما تأتي هذه الخطوة في ظل ضعف الواقع الفلسطيني الداخلي وانقسامه وانشغال العالم العربي بأزماته الداخلية وتراجع القضية الفلسطينية من الأجندة الرسمية العربية عملياً، في مقابل نجاحٍ سرائيل في تحقيق اختراق على مستوى بناء اتصالات وعلاقات مع دول عربية جديدة.

ويعني توقيع اتفاق نتنياهو- جانتس وانتخاب حكومة إسرائيلية ائتلافية من طيف واسع من الأحزاب الإسرائيلية يتعاقب نتنياهو وجانتس على رئاستها ولمدة ثلاث سنوات مناصفةً أنّ خطة الضم من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في الفترة بين الأول من يوليو/ تموز ٢٠٢٠ وقبل الانتخابات الأمريكية المقبلة في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٠ حسب الاتفاق، حيث تعدّ من أولوياته إضافة إلى ظرف جائحة كورونا والذي ساهم في دفع الطرفين لإنجاز الاتفاق وتشكيل حكومة طوارئ وإنهاء أزمة سياسية استمرت لأكثر من عام في إسرائيل.

أولاً: المناطق المستهدفة بالضم والمصادرة

يأتي الحديث إسرائيلياً بشكل رئيس عن مخطط يستهدف مناطق (ج) من الضفة

الغربية بالضمّ، سواء معظمها دفعة واحدة أو على مراحل، بدءاً من الأغوار وشمال البحر الميت والمستوطنات في الضفة، إضافة إلى مستوطنات القدس الشرقية.

وتقسّم الضفة الغربية حالياً إلى ثلاثة أقسام وفق اتفاقات أوسلو وتعديلاتها في مذكرة واي ريفر في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، وحسب الجدول التالي:

المنطقة	نسبتها من الضفة الغربية	السيطرة
(أ)	٪١٨	سيطرة مدنية وأمنية فلسطينية
(ب)	٪٢١	سيطرة مدنية فلسطينية وسيطرة أمنية مشتركة فلسطينية-إسرائيلية
(ج)	٪٦١	سيطرة مدنية وأمنيةإسرائيلية

حيث تخضع المنطقة (ج) للسيطرة العسكرية والمدنية الإسرائيلية الكاملة، وتقضي اتفاقيات أوسلو بانتقالها تدريجياً إلى السلطة الفلسطينية. وتشكّل المنطقة (ج) مساحة واسعة من الضفة الغربية بكثافة سكانية قليلة؛ حيث تشكل حوالي ٦١٪ من مساحة الضفة الغربية ما عدا القدس الشرقية المحتلة، ويتواجد فيها حوالي ٤٠٠ ألف مواطن فلسطيني[١]، يتوزعون على العديد من التجمّعات الحضرية والقرى الفلسطينية والتجمّعات البدوية، وتعتبر هذه المناطق غنية بمعظم موارد الضفة الغربية الطبيعية، وتشمل أكثر من ٨٨٪ من مساحة الأغوار وشمال البحر الميت، كما أنها تحتوي على معظم التجمّعات الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وتفصل بين معظم المناطق المصنفة (أ) و(ب)، وتحوّل أغلبَها إلى جزر معزولة وبعضها إلى سجون لها بوابات بحراسة إسرائيلية، كما هو حال مدينة قلقيلية (انظر الخريطة رقم ١).

وتطرح "صفقة القرن" التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٢٨ كانون

١ "النتائج الأولية للتعداد العام الثالث للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٧ في دولة فلسطين"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شوهد في ١١/ ٦/ ٢٠٢٠، في: https://bit.ly/3fiioiw

الثاني/ يناير عام ٢٠٢٠، للسلام في الشرق الأوسط، أن تخضع أكثر من ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية ما عدا القدس الشرقية للسيادة الإسرائيلية (انظر الخريطة رقم ٢)، وتتوزع هذه النسبة على مناطق (ج) من غور الأردن وشمال البحر الميت والتي تشكّل حوالي ٢٣٪ من مساحة الضفة الغربية، كما ستشمل جميع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧، والتي تحتل القدس الشرقية ومساحات شاسعة من الضفة الغربية عموماً.

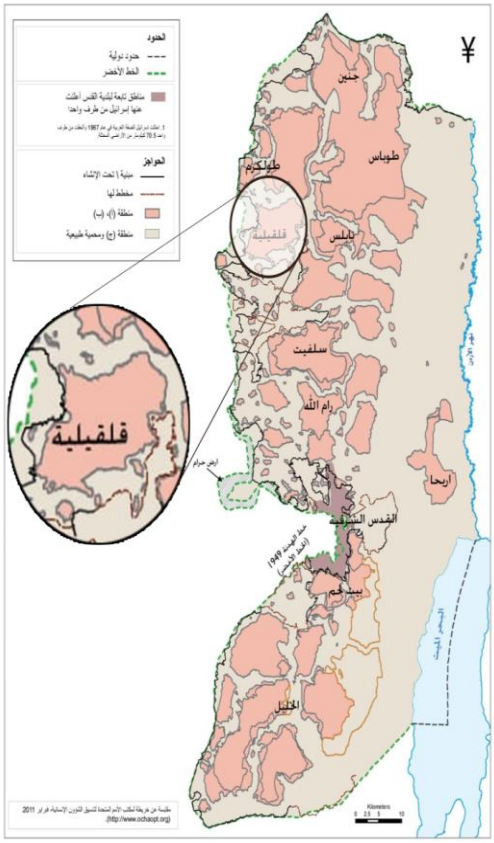

خريطة (١): التقسيمات الإدارية لمناطق الضفة الغربية (أ) و(ب) و(ج) حسب اتفاقية أوسلو

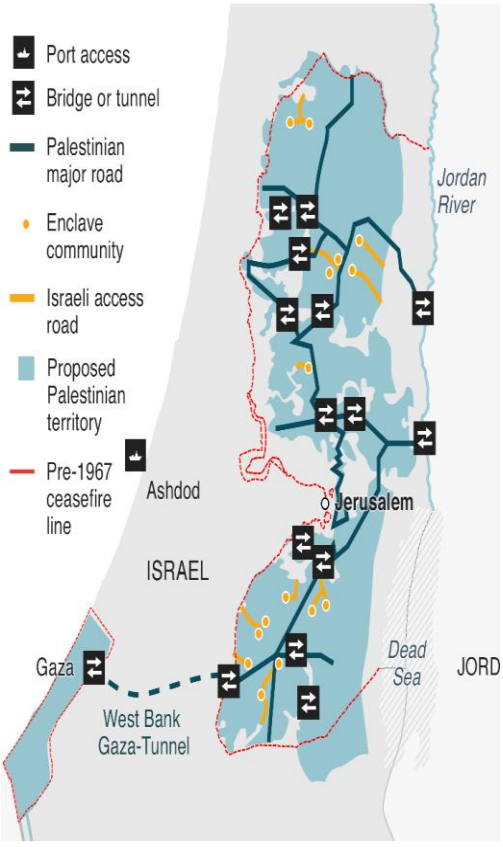

خريطة (٢): مقترح "صفقة القرن" لمناطق إقامة دولة فلسطينية والمناطق التي سيتم ضمها إلى السيادة الإسرائيلية

وقد مهّدت إسرائيل لضمّ هذه المناطق طيلة العقود الماضية منذ عام ١٩٦٧ من خلال مصادرة الأراضي، ومنع رخص البناء وهدم البيوت الفلسطينية، والاعتداء على الأملاك الخاصة للمواطنين، ومنعهم من الوصول إليها، وحرق أشجار الزيتون وتخريب الثمار فيها. كما سرّعت من وتيرة الاستيطان اليهودي فيها خاصة في العقد الأخير، حيث وصل عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية المحتلة إلى حوالي ٤٠٠ ألف مستوطن إضافة إلى حوالي ٣٠٠ ألف مستوطن يهودي في القدس الشرقية، بمجموع ٧٠٠ ألف مستوطن يهودي في كامل الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧.

ثانياً: أهمية غور الأردن

يمتد غور الأردن على طول مجرى نهر الأردن من منطقة بيسان إلى شمال البحر الميت بمحاذاة الحدود الأردنية وبمساحة ١,٦ مليون دونم (انظر الخريطة رقم ٣)، ويشكّل حوالي ٢٧٪ من مساحة الضفة الغربية. ويسكن غور الأردن قرابة ٦٥ ألف مواطن فلسطيني موزعين على مدينة أريحا و٢٧ قرية زراعية وتجمّعات بدوية متنقلة، كما يتواجد فيه حوالي ١١ ألف مستوطن يهودي يتوزعون في حوالي ٣٧ مستوطنة وبؤرة استيطانية، ويتبع الغور إدارياً لثلاث محافظات فلسطينية وهي نابلس وطوباس وأريحا.

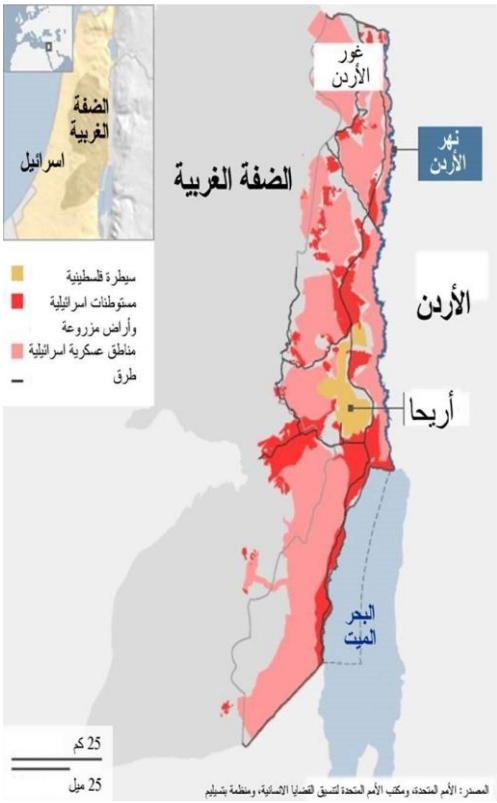

خريطة (٣): منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت

وتتمثل أهمية غور الأردن في ما يلي:

١) يشكّل نهر الأردن والبحر الميت فاصلاً طبيعياً بينه وبين الأردن في الجهة الشرقية، ما

تُرتب السيطرة الإسرائيلية عليه تهديدات استراتيجية على كل من الأردن وفلسطين.

٢) تعدّ الأغوار سلّة غذاء الضفة الغربية، إذ تساهم بقرابة ٦٠٪ من إنتاجها الزراعي، حيث تتمتع بـ ٣٨٪ من مساحتها بأراضٍ زراعية خصبة يستغل المواطنون الفلسطينيون منها ٥٠ ألف دونم فقط، بينما يستحوذ المستوطنون اليهود على حوالي ٢٧ ألف دونم.

٣) تعدّ الأغوار مناطق غنية بمصادر المياه الجوفية والسطحية، ومصادر الطاقة والمراعي والثروة الحيوانية والمحميات الطبيعية والثروات المعدنية.

٤) تعدّ الأغوار والبحر الميت مركزاً مهماً لجذب السياح، خصوصاً في منطقة البحر الميت، إضافة إلى الكثير من المواقع الأثرية فيها.

وقد عكفت إسرائيل على انتهاك الحقوق الفلسطينية في منطقة الأغوار بأشكال مختلفة للتمهيد لتطبيق هذه الأفكار والمشاريع التي كانت مطروحة منذ عقود، حيث هجّرت أكثر من ٥٠ ألف مواطن فلسطيني من بيوتهم منذ عام ١٩٦٧، وهدمت آلاف المباني بحجة وقوعها ضمن مناطق عسكرية؛ حيث أعلنت سلطة الاحتلال الإسرائيلي ٥٦٪ من مساحته مناطق عسكرية إسرائيلية، كما تمنع إسرائيل المواطنين الفلسطينيين من أي شكل من أشكال البناء الحضري في مناطق (ج)، وتحرمهم من الوصول إلى حوالي ٨٥٪ من أراضيهم الخاصة. وتسيطر إسرائيل على ٨٥٪ من الآبار الارتوازية، كما تمنعهم من تجديد الآبار الارتوازية القائمة أو حفر آبار جديدة، ناهيك عن منعهم من أي استثمارات صناعية لموارد الأغوار الطبيعية.

ثالثاً: كيفية الضمّ وآثاره المباشرة على المواطنين الفلسطينيين

يجري العمل إسرائيلياً على تجهيز الخرائط (الجديدة) لتشمل الأراضي المنويّ ضمّها في هذه المرحلة لتصبح جزءاً لا يتجزأ من الكيان السياسي الإسرائيلي (دولةإسرائيل) وبشكل مشترك مع الجانب الأمريكي، ومن المتوقع أن يتم إعلان الضمّ بإصدار قانون من

الكنيست وبدعم أمريكي، لتأكيد السيادة الإسرائيلية عليها حسب قوانين الاحتلال، حتى يصعب التنازل عنها في أي تسوية أو مفاوضات من أي حكومة إسرائيلية مستقبلاً.

ولا يمكن التنبؤ بدقة بالمساحة التي سيشملها الضم، غير أنه من المتوقع أن تتراوح ما بين ٣٠-٤٥٪ من أراضي الضفة الغربية في هذه المرحلة، والتي تشكّل غالبية مناطق (ج)؛ حيث يطالب مجلس المستوطنات وقادة المستوطنين اليهود صناع القرار الإسرائيلين بالتوسع عن المساحة المقترحة في "صفقة القرن"[٢]، لتشمل مزيداً من الممرات والطرق الالتفافية والمناطق المحاذية المصنفة بـ"أراضي الدولة" والتي تعدّ مناطق نفوذ للمستوطنات اليهودية. وهذا ما دلّت عليه أيضاً تصريحات رئيس وزراء الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو فور مباشرة اللجنة المشتركة للخرائط عملها. وتستثني مقترحات ضمّ غور الأردن التجمعات السكانية في مدينة أريحا والتي تقع ضمن مناطق (أ) و (ب) مع بقاء السيطرة الأمنية الإسرائيلية عليها.

كما لا يمكن تحديد أعداد المواطنين الفلسطينين والتجمّعات السكانية الفلسطينية التي ستشملها مناطق الضمّ بدقة قبل الإعلان عن الخريطة النهائية المقترحة من اللجنة الأمريكية- الإسرائيلية المشتركة؛ وتستعد "الإدارة المدنية" الإسرائيلية للقيام بتعداد سكاني في مناطق (ج) المحتمل ضمّها لحصر أعداد المواطنين الفلسطينين فيها[٣]. ويتوقع أن يشمل الضم نسبة كبيرة من سكان مناطق (ج)، ما يعرّضهم لآثار مباشرة قد تصل إلى التهجير لاحقاً إلى مناطق (أ) و (ب)، أو ربما إلى الأردن؛ حيث من المستبعد أن تقوم إسرائيل بمنحهم أي حقوق مواطنة في الدولة الإسرائيلية، ويتوقع أن يكون وجودهم على شكل "رعايا ومقيمين"، وهذا ما أشار له رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو في

---

٢ "مجلس المستوطنات يسعى لتوسيع رقعة المناطق التي تشلها خارطة الضم"، i24 news، ٢٦/ ٥/ ٢٠٢٠، شوهد في ٦/ ٦/ ٢٠٢٠، في: https://bit.ly/377M1jP

٣ محمد بلاص، "الاحتلال يستعد لإجراء تعداد سكاني في المناطق المستهدفة بالضم"، الأيام، ١١/ ٦/ ٢٠٢٠، شوهد في ١١/ ٦/ ٢٠٢٠، في: https://bit.ly/2MU6wY5

تصريحاته، حيث قد يتم منحهم "إقامة" أو "هوية خاصة" على أرضهم وملكياتهم الخاصة، ما يفتح المجال إسرائيلياً لإيجاد مسوّغات قانونية عدّة للانتقاص من حقوقهم المدنية والسياسية، والتضييق عليهم وترحيلهم بشكل تدريجي من خلال ممارسات مثل سحب الإقامة منهم بذرائع متعددة كما طبقت ذلك في القدس الشرقية طيلة ٤٣ عاماً من الاحتلال، سواء إلى المعازل الفلسطينية في الضفة الغربية أو إلى الأردن.

حيث إنّ إسرائيل تتبنى سياسة التطهير العرقي والتغيير الديموغرافي التي تستهدف الوجود العربي في فلسطين منذ تأسيسها عام ١٩٤٨ ولا تزال، واستمراراً لتبنيها شعار القادة الصهاينة التاريخي "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، كما عبّر عن ذلك مؤخراً ما تناولته وثيقة "صفقة القرن" عن إلحاق التجمّعات السكانية من المواطنين العرب في منطقة المثلث المحتلة عام ١٩٤٨ وفي بعض مناطق القدس الشرقية/ كفر عقب ومخيم شعفاط، إلى مناطق ولاية السلطة الفلسطينية الباقية بعد الاستيلاءات الإسرائيلية الواسعة؛ وتعزيزاً للأغلبية اليهودية في المناطق التي تسيطر عليها بنسبة استراتيجية 3:7 لصالح اليهود.

كما يتيح الضمّ تطبيق "قانون أملاك الغائبين" الإسرائيلي (قانون سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧) في المناطق المضمومة بهدف الاستيلاء على أراضٍ واسعة تعود ملكيتها الخاصة لمواطنين فلسطينيين يقطنون خارجها. كما أن ضمّ هذه المناطق من مناطق (ج) سيؤثّر على قدرة المواطنين الفلسطينين على استغلال المناطق المحاذية للمناطق المضمومة من مناطق (أ) و(ب) وإمكانية التوسع فيها، وذلك بذرائع أمنية إسرائيلية لحماية المناطق التي تقع تحت "سيادتها".

رابعاً: انعكاسات ضمّ إسرائيل لأجزاء كبيرة من الضفة الغربية

١) فلسطينياً

يفوّت مشروع الضمّ المقترح الفرصة على إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة

الأطراف قابلة للحياة حسبما كان يقدَّم للفلسطينيين سابقاً حتى من الرباعية الدولية للسلام؛ وباكتمال مخطط ضمّ مناطق (ج) وبالسيطرة الأمنية على المناطق المحاذية لها سيصبح ما تبقى من الضفة (أقل من ٣٠٪ من مساحتها) عبارة عن كانتونات ومعازل من مئات التجمعات السكانية المكتظة المعزولة، منزوعة الموارد والمقومات والسلاح، وتحيط بها إسرائيل من كل الجهات، وتتحكم بالحركة فيما بينها، كما تخضع أمنياً وعسكرياً لإسرائيل، وترتهن لها اقتصادياً بشكل كامل. وتتحكّم إسرائيل بمتطلبات الحياة الأساسية فيها من ماء وكهرباء وغذاء، كما يمنع الضمّ أي تواصل جغرافي بين المناطق الفلسطينية وأي دولة عربية مجاورة، ويؤدي ما سبق إلى زيادة معاناة الفلسطينين وإلى المزيد من التضييق عليهم وسلبهم أبسط حقوقهم حتى بالسفر والتنقل الداخلي والخارجي.

وينهي الضمّ مسار مفاوضات أوسلو وأي اتفاقات ذات صلة عملياً؛ حيث إنه يقوّض جميع أسس التفاوض أو التفاهمات الفلسطينية السابقة مع إسرائيل، وبالتالي يفقد أي مسار سياسي أي قيمة أو مسوّغ، ما يؤدي إلى تقويض السلطة الفلسطينية ودورها الحقيقي، واقتصار دورها على إدارة محلية مدنية لبعض مناطق الضفة الغربية تحت السيادة والإشراف الإسرائيلي وبما لا يزيد عن ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية ولتجمّعات سكانية معزولة تصل ما بين ١٥٠- ٢٥٠ تجمع معزول، (انظر الخرائط رقم ١).

ولا يعني دخول "صفقة القرن" حيّز التنفيذ بدءاً من الأجزاء المتعلقة بمصالح إسرائيل بضمّ أجزاء كبيرة من الضفة الغربية أن ذلك سيؤدي إلى الاعتراف بقيام دولة فلسطينية؛ حيث يشترط الأمريكيون تطبيق السلطة الفلسطينية لتفاصيل "صفقة القرن" حتى يدفعوا إسرائيل للاعتراف بكيان سياسي للفلسطينيين فيما تبقى من معازل. حيث وضع نتنياهو عشر شروط لاستئناف أي مسار دبلوماسي يفضي إلى إقامة كيان سياسي للفلسطينين حسب "خطة السلام الأمريكية" منها: اعتراف الفلسطينيين بالسيادة الإسرائيلية الكاملة على المنطقة غرب نهر الأردن، والحفاظ على القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية وعاصمة أبدية لإسرائيل، ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين، وعدم إزالة أي مستوطنات يهودية، والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية في مساحات واسعة من

الضفة الغربية[٤].

ويُجمع الفلسطينيون على رفض "صفقة القرن" ويعتبرونها تصفيةً لقضيتهم وإنهاءً لحقوقهم المشروعة، وتمارس إسرائيل ضغوطاً على السلطة الفلسطينية لتليين موقفها تجاه "صفقة القرن" وخطواتها، ولتقليل ردود الأفعال المحتملة عليها، وكان آخرها اتخاذ إجراءات تُفاقِم أزمة رواتب موظفي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بوقف تحويلات ضريبية مستحقة للسلطة.

ويفتح قيام إسرائيل بتنفيذ خطوة الضمّ المجال لها مستقبلاً لتنفيذ مخططات أكثر خطورة كضمّ الضفة الغربية بشكل كامل لإسرائيل وترحيل المواطنين الفلسطينيين من الضفة الغربية أو إلحاقهم مدنياً بالأردن على المدى البعيد، سعياً من إسرائيل لطمس الهوية الوطنية الفلسطينية وتصفية القضية الفلسطينية برمّتها.

٢) أردنياً

تصادف خطوة الضمّ الإسرائيلية أزمة تراجع العلاقات الأردنية- الإسرائيلة إلى مستويات متدنّية، عبّر عنها عدم تجديد ملحقَي الباقورة والغمر وفرض السيادة الأردنية عليها. واندلاع الخلاف الإسرائيلي مع الأردن حول خطوة الضمّ لن يكون بسبب الحدود فقط؛ حيث أن المادة الثالثة من "معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية" اعتبرت نهر الأردن والبحر الميت جزءاً من الحدود الدولية بينهما، إلا أنها نصّت على أن ترسيم الحدود يجب أن لا يمس "بوضع أي أراضٍ وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام ١٩٦٧"، كما نصّت المادة الثانية من المعاهدة على "أنّ تحركات السكان القسرية ضمن نفوذهما بشكل قد يؤثر سلباً على الطرف الآخر ينبغي ألا يسمح بها"[٥]؛ حيث يعتبر الأردن انتهاء حل الدولتين والإخلال بالوضع القائم في الضفة الغربية تهديداً

[4] " Netanyahu: The Palestinians have to concede, not Israel", Israel Hayom, 28/5/2020, accessed on 6/6/2020, at: https://bit.ly/3h1QIQU

[٥] "معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل"، المادّتان ٢ و٣، الجريدة الرسمية الأرنية، العدد ٤٠٠١، ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤.

للأردن ومصالحه العليا، وأبرز ما يتمثل به ذلك خطر تنفيذ مخططات التهجير للمواطنين الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الأردن، وبالتالي اعتبار الاردن الوطن البديل لهم لإنهاء فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة والعودة إلى ديارهم وأراضيهم.

وتعدّ خطوة الضمّ ضربة للسياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية؛ فقد قامت المقاربة الأردنية تجاهها على أساس تحقيق سلام عادل وشامل، وإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفسطينية المستقلة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وعودة اللاجئين والنازحين، وحماية المصالح الأردنية العليا. وبما أن هذه الخطوة تنتهك بشكل جسيم معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية، وتضرب بجميع الاتفاقات والمعاهدات عرض الحائط، وتنهي عملياً عملية السلام، وتهدد المصالح الأردنية العليا، فإن ذلك يستدعي إعادة تقييم شاملة لسياسة الأردن تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية، بما يحقق حماية مصالح الأردن وكيانيته السياسية وهويته الوطنية وأمنه الخارجي واستقراره الداخلي وتوازنه الديموغرافي، ويدعم صمود الفلسطينيين على أرضهم حتى يحصلوا على حقوقهم المشروعة كاملة.

ومن الناحية الاستراتيجية فإن ضمّ غور الأردن والاستغلال الكامل له من قبل إسرائيل يعني بالضرورة تعزيز القدرات الإسرائيلية، وخاصة على السفوح الجبلية المحاذية للأردن، حيث إن المرتفعات الأردنية المقابلة سبق أن كانت مطمعاً للاستراتيجية الصهيونية للسيطرة عليها في معركة الكرامة عام ١٩٦٨، ويعتبر الأردن زيادة التواجد الإسرائيلي في الغور والبحر الميت تهديداً استراتيجياً وأمنياً له، ويهدد حقوقه الاقتصادية في المنطقة في ظل سياسة إسرائيلية توسعية اعتادت على التخلّي عن التزاماتها وانتهاك سيادة الدول المحيطة بما فيها الأردن مرات عدة سابقاً. كما من شأنه أن يحرم الأردن من التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع المناطق الفلسطينية، ومن استخدام أي معابر أو تواصل جغرافي مباشر بينهما.

٣)إسرائيلياً

يرى نتنياهو خطوة الضم كفرصة توسعية تاريخية لإسرائيل لتحقيق ما يعتبره "حق

تاريخي" لليهود في أراضي الضفة الغربية، حيث اعتمدت إسرائيل إطلاق مصطلح "محافظة يهودا والسامرة" رسمياً عليها. وتعمل إسرائيل على جرّ الفلسطينين إلى مزيد من التنازلات بوضع أسس وشروط جديدة لاستئناف أي مفاوضات مستقبلاً مع الفلسطينين، كتجاوز التفاوض حول خطوط الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ إلى خطوط جديدة تقضم أكثر من ٣٠٪ - ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية حسب "خطة السلام الأمريكية" لصالح إسرائيل (المناطق الخاضعة للضم).

وتريد إسرائيل بهذه الخطوة تحقيق مكاسب استراتيجية واقتصادية؛ من خلال زيادة العمق الاستراتيجي وزيادة إمكانية التوسع الاستيطاني، واستغلال أراضي الأغوار والبحر الميت بالاستثمارات الزراعية والسياحية والصناعية ومشاريع البنية التحتية من مياه وطاقة ومواصلات، وتشييد مطار، خاصة وأنها تعاني من انحسار معظم التجمعات الصناعية والمرافق الاقتصادية والحيوية في الشريط الساحلي الضيق بين الضفة الغربية والبحر المتوسط، وما يشكّله ذلك من تحدٍ استراتيجي لديمومة الحياة والإنتاج في ظل ما يحيط بها من مخاطر وتهديدات. كما يتطلب الاستغلال للمنطقة (الشريط الساحلي) زيادة التواجد العسكري فيه لمواجهة التحديات الأمنية المختلفة.

وعلى الجهة المقابلة فإن للضم تداعيات سلبية على إسرائيل؛ حيث يضعف هذا التوجه موقف إسرائيل الدولي ويضرّ بعلاقاتها مع العديد من دول العالم، ويؤثّر على صورتها "كديموقراطية" ويبرزها كنظام فصل عنصري "أبارتايد"، ويهدد معاهدات السلام ويقوّض السلم الإقليمي، ويضعف مساعيها للتطبيع مع العالم العربي والاندماج في المنطقة. كما يؤدي عملياً إلى انتهاء المسار السلمي لتسوية القضية الفلسطينية، مما يزيد المخاطر الأمنية على إسرائيل، وينذر بارتفاع وتيرة المقاومة الشعبية والمدنية بل والمسلحة داخل فلسطين، وزيادة التهديدات المستقبلية الاستراتيجية للكيان الإسرائيلي من الخارج، وهذا الذي يحذر منه العديد من المسؤولين والقادة الأمنيين الإسرائيليين السابقين.

كما أن هذه السياسة قد تضعف العلاقات الإسرائيلية مع الحزب الديموقراطي في الولايات المتحدة الذي يعارض ضمّها لهذه المناطق بهذه الطريقة؛ حيث قامت العلاقات الإسرائيلية- الأمريكية تاريخياً على أساس دعم كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي لإسرائيل، ما يعني تنامي المعارضة لسياسات هذه الحكومة الإسرائيلية داخل الولايات المتحدة فيما يخص التعامل مع عملية السلام.

ورغم أن خطوة الضمّ والمصادرة تخالف القانون الدولي وقد تهدد القادة الإسرائيلين بالوقوف أمام المحكمة الجنائية الدولية، حيث أكدت المحكمة مؤخراً اختصاصها في التحقيق بجرائم حرب في فلسطين[٦]، ورغم ما يشكّله ذلك من خطورة على القادة الإسرائيليين إلا أنّ إسرائيل لا تعطي ذلك اعتباراً كبيراً مستندةً إلى الدعم الأمريكي الذي تحظى به، وإلى سياسات الإدارة الأمريكية المقوّضة للمنظمات الدولية في عهد الرئيس دونالد ترامب.

خامساً: دلالات الضم

ثمة دلالات عدّة تجملها سياسات الضمّ للأراضي الفلسطينية الواردة في "صفقة القرن" والمتوقع تنفيذها من قبل الحكومة الإسرائيلية وأهمها:

١) أنّ إسرائيل ماضية بمشروعها الصهيوني الاستعماري القديم المعلن في المنطقة منذ نهاية القرن التاسع عشر.

٢) أنها تسعى لتصفية القضية الفلسطينية وبشكل أحادي، ولا تسعى لأي تسوية سياسية أو بناء سلام بينها وبين الشعب الفلسطيني، ما يؤكد أنها لم تكن جادّة في مسار عملية السلام منذ انطلاقها عام ١٩٧٨.

٣) أنّ إسرائيل تسعى فقط للاستفادة من المفاوضات لكسب الوقت لتغيير الحقائق على الأرض بغض النظر عن الاتفاقات الموقعة والقوانين الدولية.

---

[٦] "مدعية المحكمة الجنائية الدولية تعلن عزمها فتح تحقيق رسمي في "جرائم حرب أُرتكبت" في فلسطين"، أخبار الأمم المتحدة، ٢١/ ١٢/ ٢٠١٩، شوهد في ١١/ ٦/ ٢٠٢٠، في: https://bit.ly/2A8Hxxi

٤) يشكّل انحياز معظم الطيف السياسي الإسرائيلي إلى السياسات اليمينيّة المتطرفة تحولاً في المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين واليمين المتطرف، ما يشكّل تهديداً للأمن القومي العربي، والدول المحيطة، وعلى السِلم والأمن في المنطقة، في ظلّ الفكر الذي تحمله هذه التيارات الصهيونية المتطرفة والإرهابية.

٥) أنّ التقارب الإسرائيلي مع بعض الأنظمة العربية ودعوات التطبيع خلال الأعوام الأربعة السابقة (٢٠١٦-٢٠٢٠) لم تدفع إسرائيل نحو السلام بل نحو مزيدٍ من السياسات المتطرفة، وانتهاك الحقوق الفلسطينية، وتهديد الأمن القومي العربي، ولذلك أصبحت تنازلات بلا مقابل خلافاً لما يزعم أصحابها.

٦) تدل هذه الخطوات الإسرائيلية على استخفافها بالمجتمع الدولي والعالم العربي وعدم اعتبارها لأي مصلحة لا للشعب الفلسطيني ولا للسلطة الفلسطينية ولا للنخبة التي تقودها.

٧) تشعر إسرائيل بأمن وارتياح وهي تقوم بهذه الخطوات في ضمّ الأراضي الفلسطينية ومصادرتها حتى لو كانت تخالف أي قانون دولي أو أي اتفاق موقّع مع الفلسطينيين والعرب، وتشعر أنها آمنة من أي عقاب، وتقلل من شأن ردود الفعل المتوقعة وتقنع الأميركيين وبعض الدول الكبرى بذلك، وبأن ما تقوم به سيصبح هو الأمر الواقع وأنّ العرب سيرضخون في النهاية.

٨) وتدل خطوة الضمّ على فشل مسارات التسوية السلمية في ردع إسرائيل من تنفيذ مخططاتها الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية بشكل أحادي فضلاً عن إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، ما يستدعي مراجعة شاملة لاستراتيجيات وأولويات العمل الوطني الفلسطيني، ويدفع إلى إنهاء الانقسام وبناء استراتيجية موحدة لمواجهة المخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية، وبما ينسجم مع العهود والمواثيق الدولية والتي تضمن "حق تقرير المصير" و"حق الدفاع عن النفس" بوسائله المشروعة.

سادساً: التوصيات

١) فلسطينياً

يستدعي مخطط الضم وتداعياته الخطيرة على القضية الفلسطينية مراجعة شاملة لاستراتيجيات وأولويات العمل الوطني الفلسطيني، ويدفع إلى إنهاء الانقسام، وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإلى بناء استراتيجية موحدة لمواجهة المخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية، بما ينسجم مع العهود والمواثيق الدولية والتي تضمن "حق تقرير المصير" و "حق الدفاع عن النفس" بوسائله المشروعة.

كما أن رفع مستوى رد الفعل الشعبي الفلسطيني وصولاً إلى مواجهة شاملة مع الاحتلال الإسرائيلي – خلافاً لردّة الفعل الضعيفة على إعلان السيادة لإسرائيلية على القدس– قد يدفع إسرائيل إلى التراجع عن مخططاتها الساعية لتصفية القضية الفلسطينية بشكل أحادي بسبب ارتفاع كلفة ذلك عليها.

إضافة إلى ما سبق فإن مواجهة خطة الضمّ تتطلب تحشيد مواقف الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي باتجاه رفضها، إضافة إلى التنسيق العالي مع الأردن، حيث يستهدفه هذا المخطط كما يستهدف فلسطين، وتفعيل الحراك الدبلوماسي والقانوني في المحافل الدولية المختلفة.

٢) أردنياً

العمل بشكل مشترك مع الجانب الفلسطيني على كافة المستويات لمواجهة هذه الخطة لحماية المصالح الوطنية العليا لكِلا الطرفين التي تهددها خطة الضمّ، وإعادة تعريف النظرة الاستراتيجية الأردنية لإسرائيل كخطر وجودي على الأردن وليس كشريك في السلام، حيث لم تفِ بمعظم التزاماتها تجاه ذلك على جميع المستويات بما فيها خرق معاهدة السلام الموقعة عام ١٩٩٤. وتعتمد قوة الموقف الأردني على تقوية جبهته الداخلية وتقوية عناصر منعتها من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية.

٣) عربياً وإسلامياً

تبني الموقف الفلسطيني والأردني الرافض لخطة الضمّ، وتوفير الإسناد والدعم اللازم لمواجهة الضغوط عليهم بسبب رفضهم لهذه الخطة، ووقف كافة أشكال التطبيع مع إسرائيل، وتعليق أي علاقات دبلوماسية أو أمنية أو اقتصادية علنية أو سرية، وإعادة النظر بالمعاهدات والاتفاقيات معها، والمساهمة الجادة في إنهاء الانقسام الفلسطيني، وتفعيل الدور الشعبي العربي والإسلامي البرلماني والحزبي والنقابي والأهلي، ليساند المواقف الرافضة والتي تواجه إسرائيل في كافة الاتجاهات وعلى كافة المستويات.

مستقبل العلاقات العربية - الصينيّة

في ضوء مبادرة الحزام والطريق*

حدث تحوّلٌ استراتيجي في السياسة الخارجيّة الصينيّة، والتي حددت إطاراً لسياسة بكين خلال الأعوام الثلاثين القادمة لجعلها في مركز متقدم عالمياً.

ولهذا تسعى الصين إلى تعزيز استثماراتها وتدعيم علاقاتها الاقتصادية مع كل دول العالم، خاصة ذات الأهمية الجيواستراتيجية منها، بهدف تأمين احتياجات الصين الاقتصادية المتسارعة من الطاقة ومواكبة النمو المطرد للاقتصاد الصيني، ولا سيما بعد طرحها مبادرة الحزام والطريق عام ٢٠١٣، والتي تمثل الطموح الجيو- سياسي الذي يعزز سياسة "حزام واحد، طريق واحد" الصينية، بهدف إعادة خلق الممر التجاري القديم "طريق الحرير"، الذي ربط الصين بوسط آسيا والشرق الأوسط وأوروبا، فخلال خمس سنوات منذ انطلاق المبادرة بلغ عدد الدول والمنظمات التي وقّعت على وثائق تعاون مع الصين في إطار المبادرة أكثر من مائة دولة، وتجاوز حجم التجارة السلعية بين الصين والدول على طول الحزام والطريق ٥,٥ تريليونات دولار أمريكي، ووصل الاستثمار الصيني المباشر في القطاعات غير المالية في هذه الدول إلى أكثر من ٨٠ مليار دولار أمريكي، حيث أسست الصين ٨٢ منطقة تعاون اقتصادي وتجاري في الدول الواقعة على طول الحزام والطريق[١].

وقد استثمرت الصين ٢٨,٩ مليار دولار أمريكي، ووقّعت على ١٦ اتفاقية تجارة حرة مع ٢٤ دولة ومنطقة، يقع نصفها على طول الحزام والطريق، وتم إنجاز نحو ٩٥٪ من إجمالي ٢٧٩ بنداً على قائمة نتائج منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي الذي عقد في

---

* **إعداد د. سمر إبراهيم محمد، مدرس العلوم السياسية بجامعة الأهرام الكندية، وعضو المجلس المصري للشئون الخارجية– مصر.**

١. إبراهيم، سمر. "طريق الحرير القطبي الأبعاد والمخاطر"، دورية آفاق آسيوية، العدد الرابع، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، أيار/ مايو ٢٠١٩.

أيار/ مايو ٢٠١٧، وفي إطار المبادرة أقامت الصين ٨١ مؤسسة تعليمية ومشروعاً تعليمياً إضافة إلى ٣٥ مركزاً ثقافياً في الدول على طول الحزام والطريق، ومن جانب آخر أنفقت الصين أكثر من ٣٩,٣ مليون دولار أمريكي على منح طريق الحرير الدراسية[٢]، ومن المتوقع أن تسفر مبادرة الحزام والطريق عن نشاط تجاري تفوق قيمته ٢,٥ تريليون دولار خلال ١٠ سنوات، وذلك من خلال ثلاث مراحل زمنية: أولاً التعبئة الاستراتيجية حتى نهاية عام ٢٠١٦، ثانياً التخطيط الاستراتيجي حتى عام ٢٠٢١، وأخيراً التطبيق الاستراتيجي من عام ٢٠٢١ إلى ٢٠٤٩[٣].

كما استطاعت الصين تشكيل ممرات وطرق خاصة لمبادرة الحزام والطريق لتدعيم دورها على الصعيدَين الإقليمي والدولي، إذ لم تعد المسألة اقتصادية فقط، حيث تتضمن المبادرة العديد من الطرق والممرات، ومنها: الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البرّي "The Silk Road"، وطرق الحرير البحرية "Maritime Silk"، وفي إطار تطوير مبادرة الحزام والحرير استحدثت الصين طريق الحرير القطبي "Polar Silk Road" باعتباره الفرع الثالث للحزام والطريق، حيث يتضمن الطريق البحري الشمالي ثلاث ممرات بحرية: الممر الشمالي الغربي، والممر الشمالي الشرقي الذي يقع على الحدود مع الأراضي الروسية وصولاً إلى السواحل النرويجية، بالإضافة إلى الطريق البحري (الذي يمر في المياه الدولية)[٤].

وسيتناول هذا التقرير الآليات التي اتخذتها الصين لتدعيم علاقاتها مع العالم العربي.

أولاً: مكانة الصين في الاقتصاد العالمي

في ضوء مكانة الصين الاقتصادية كقوة اقتصادية كبرى، تشير بيانات تحليلية إلى أنه سوف تعزز الصين مكانتها على المستوى الدولي.

---

[٢] . حسين إسماعيل، "الحزام والطريق".. رؤية عربية، جريدة الأهرام، ١٦-١٠-٢٠١٨، متاح على الرابط:
http://www.ahram.org.eg/News/202801/1175/675669/%D9%85%D9%8

[٣]. إبراهيم، سمر. "تصاعد مكانة الصين في الاقتصاد الدولي". مرجع سابق.

[٤]. إبراهيم، سمر. "طريق الحرير القطبي الأبعاد والمخاطر". مرجع سابق.

وعلى الرغم من المؤشرات المتميزة للاقتصاد الصيني إلا أن الحكومة الصينيّة تضع دائماً خططاً مستقبلية، وفي هذا الإطار أعلنت الحكومة الصينية أنها حدّدت ستّ مهام رئيسية لتطوير الاقتصاد الصيني، وذلك خلال خطة زمنية محددة، ومن هذه المهام: تدعيم الدور الجوهري للاستهلاك في النمو الاقتصادي، وتحسين تنافسية التجارة الخارجيّة، وتعزيز مستويات الاستثمار في الاتجاهين، وتطوير اتجاه الانفتاح الإقليمي، وتشكيل علاقات دولية اقتصادية وتجارية جديدة، وجعل الأنشطة التجارية تصب في صالح خدمة معيشة الشعب بشكل أفضل.

ومن جانب آخر قامت الحكومة الصينيّة بتحديد ثماني خطط عمل لدعم تنمية عالمية الجودة للاقتصاد والتجارة على مدار الأعوام الخمسة ٢٠١٩-٢٠٢٤، تشمل تطوير الاستهلاك والإبداع الاستثماري والتعاون في إطار الحزام والطريق، بالإضافة إلى التعاون الإقليمي الاقتصادي والتجاري متعدد الأطراف[٥].

ثانياً: تطوّر العلاقات العربية - الصينيّة

استطاعت بكين خلال الآونة الأخيرة تطوير علاقاتها مع الجانب العربي من خلال رؤى وتوجهات جديدة في مستوى التعاون السياسي والتجاري والاقتصادي، ولاسيما في ضوء تطورات الأحداث السياسية والتغيرات الإقليمية التي شهدتها المنطقة العربية، فخلال الاجتماع الوزاري السابع لمنتدى التعاون الصيني العربي الذي عقد في بكين في تموز/ يوليو ٢٠١٨ تم الاتفاق بين الجانبين على تأسيس "شراكة استراتيجية ذات توجه مستقبلي للتعاون الشامل والتنمية المشتركة"، وتم التوقيع على الإعلان التنفيذي الخاص ببناء "مبادرة الحزام والطريق".

ومن جانب آخر عُقدت الدورة الثانية من مؤتمر الحوار بين الحزب الشيوعي الصيني والأحزاب العربية في هانغتشو في تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٨ بمشاركة العديد من قادة

---

[٥]. وزير التجارة الصيني يكشف خارطة طريق جديدة للارتقاء بالتجارة الخارجية، وكالة أنباء شينخوا، ١٨ -٣-٢٠١٨، متاح على الرابط: http://arabic.news.cn/2018-03/11/c_137031162.htm -

أحزاب سياسية كبيرة في ١٧ دولة عربية، فيما اعتُمد إعلان هانغتشو ٢٠١٨ للحوار بين الأحزاب السياسية في الصين والدول العربية[٦].

وهكذا تمكنت الصين في ضوء مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن ٢١ تدعيم مستوى العلاقات البينية مع الدول العربية، وتشكيل معادلة التعاون (١+٢+٣) المتمثلة في اتخاذ مجال الطاقة كمحور رئيس، ومجالَي البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار، وثلاثة مجالات ذات تقنية متقدمة تشمل الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقات الجديدة لتعزيز التعاون في الطاقة الإنتاجية.

وقد أظهرت بيانات صادرة عن وزارة التجارة الصينية، أن حجم التجارة بين الصين والدول العربية وصل إلى ٢٦٦,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٩، حيث بلغ حجم الواردات الصينية من الدول العربية ١٤٦ مليار دولار أمريكي، في حين بلغ حجم الصادرات الصينية إلى الدول العربية إلى ١٢٠,٤ مليار دولار أمريكي، وتزايدت الاستثمارات المباشرة الصينية في الدول العربية[٧].

وقد تعددت الآليات السياسية لتدعيم العلاقات البينية، ومنها وثيقة الصين تجاه الدول العربية عام ٢٠١٦، حيث أصدرت الحكومة الصينيّة مطلع العام ٢٠١٦ وثيقة رسمية هي الأولى من نوعها التي تصدر حول سياسة الصين تجاه الدول العربية، استعرضت خلالها الروابط التاريخية التي تجمع الصين بالدول العربية، ومجالات وآفاق التعاون المشترك بين الجانبين، وذلك حرصاً منها على توضيح المبادئ التي تلتزم بها لتطوير العلاقات الصينيّة العربية في شتى المجالات، وتعد الوثيقة أول وثيقة رسمية توضح السياسات الصينيّة تجاه الدول العربية ما يدل على مدى اهتمام الصين بعلاقاتها مع الدول العربية.

وفي هذا الإطار اتخذت السياسة الصينيّة مبدأ التشاور لتعزيز البناء المشترك بين

---

٦. حصاد وافر للعلاقات الصينية العربية في العام ٢٠١٨، وكالة أنباء شينخوا، ١٤-١-٢٠١٩، متاح على الرابط: http://arabic.news.cn/2019-01/14/c_137742724.htm -

٧. ٢٦٦مليار دولار حجم التجارة بين الصين والدول العربية في عام ٢٠١٩، وكالة شينخوا، ٥ مايو ٢٠٢٠، متاح على الرابط: http://arabic.news.cn/2020-05/05/c_139031604.htm -

الجانبين الصيني والعربي لـ «مبادرة الحزام والطريق»[٨]، حيث تم الاتفاق على إقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الجانبين، ومن جانب آخر أصبحت الدول العربية أكبر مورّد لنفط الخام للصين وسابع أكبر شريك تجاري لها، وتجاوبت مع المبادرات الصينيّة التي تدعو إلى المشاركة في بناء مشاريع الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن ٢١[٩].

ولا شك أن هناك خطوات سابقة اتخذتها بكين لتدعيم العلاقات البينية بين الصين والدول العربية قبل إصدار الوثيقة ومنها:

١- منتديات التعاون الإقليمي Regional Cooperation Forum ومن أهمها:

منتدى التعاون الصيني- العربي China–Arab states cooperation Forum الذي تأسس في عام ٢٠٠٤، وأصبح إطاراً للتعاون الجماعي يشمل مجالات عديدة، وفي العام ٢٠١٠ تمت إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة بين الصين والدول العربية، الأمر الذي أدخل التعاون الجماعي الصيني العربي إلى مرحلة جديدة من التطور والتقدم النوعي على نحو شامل.

٢- الحوار الاستراتيجي بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربي

تعتبر منطقة الخليج العربي من المناطق الاقتصادية التي حازت على اهتمام السياسة الصينيّة في الآونة الأخيرة، مما يحقق تنوع التوزيع الجغرافي للاستثمارات الصينيّة من جانب، ويحقق أسواقاً رائجة للسلع الصينيّة من جانب آخر، ولهذا تم إقرار «خطة العمل للحوار الاستراتيجي بين جمهورية الصين الشعبية والدول أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي (٢٠١٤-٢٠١٧)» التي حددت أهداف التعاون بين الجانبين في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والطاقة وحماية البيئة وتغير المناخ والثقافة والتربية والتعليم

---

٨. إبراهيم، سمر. "تصاعد مكانة الصين في الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق.

٩. النص الكامل: وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، صحيفة الشعب اليومية، ١٤-١-٢٠١٦، متاح على الرابط: http://arabic.people.com.cn/n3/2016/0114/c31664-9003499.html

والصحة والرياضة وغيرها، وذلك للإسراع بوتيرة عملية المفاوضات حول إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي، نظراً لما لديهما من مميزات التكامل الاقتصادي القوية.

وفي هذا الإطار قامت الصين بتوقيع العديد من العقود مع نظيراتها الخليجية وتحديدًا في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث شملت العقود مجالات النفط والبناء وتجارة السلع، مستفيدة من وجود منطقة التجارة العربية الحرة لنقل السلع الصينيّة دون عوائق جمركية من دبي إلى بقية الدول العربية، وتعد دبي واحدة من أهم المناطق الاقتصادية للصين في منطقة الخليج، فيما تركزت الاستثمارات الصينيّة بالخليج في قطاع المقاولات والنفط، فضلاً عن تحوّل الصين إلى واحدة من أهم الدول المستوردة للنفط الخليجي، وتحديداً من المملكة العربية السعودية.

٣- منتدى التعاون الصيني- الإفريقي (FOCAC) (Forum on China – Africa Cooperation)

يعتبر منتدى التعاون الصيني- الإفريقي الإطار الرئيس للتشاور والحوار بين الصين والقارة الإفريقية، وقد تأسس بمبادرة صينيّة وعُقد مؤتمره الوزاري الأول ببكين في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٠.

وفي هذا الإطار أكد الرئيس الصيني شي جين بينج، استعداد بلاده للعمل مع إفريقيا لتنفيذ نتائج قمة بكين لمنتدى التعاون الصين- إفريقيا (فوكاك) التي عقدت في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨، لتعزيز المواءمة بين مبادرة "الحزام والطريق" وأجندة الاتحاد الأفريقي للعام ٢٠٦٣، وأجندة ٢٠٣٠ للأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واستراتيجيات التنمية على المستوى الوطني للبلدان الأفريقية[١٠].

وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والدول الإفريقية ٢٠٨,٧ مليار دولار

[١٠]. الصين تؤكد استعدادها لتعزيز التعاون مع أفريقيا في إطار منتدى "فوكاك، اليوم السابع، ١٠ فبراير ٢٠١٩، متاح على الرابط: https://bit.ly/3eN7fGO

أمريكي في عام ٢٠١٩، بزيادة ٢,٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٨[١١]، كما أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا لتسعة أعوام على التوالي، حيث تزايد حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا ١٧ مرة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٧، ففي عام ٢٠١٧ ارتفع حجم التجارة ١٤٪ على أساس سنوي ليصل إلى ١٧٠ مليار دولار أمريكي، وفي الوقت نفسه تزايدت استثمارات الصين في إفريقيا أكثر من ١٠٠ مرة في القيمة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٧[١٢].

ثالثاً: أهم الانعكاسات الأولية لأزمة كورونا على العلاقات الاقتصادية العربية - الصينية

تتعدد التداعيات الاقتصادية لتأثير فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في مختلف بلدان العالم، ولا سيما أنها تعتمد على عدة عوامل تتفاعل بطرق يصعب التنبؤ بها، بما في ذلك مسار الجائحة، وتداعياتها على أوضاع الأسواق المالية العالمية، خاصة وأن تأثير فيروس كورونا يواصل إلحاقه خسائر بشرية فادحة، وحتى يتسنى حماية الأرواح وإتاحة الفرصة لنظم الرعاية الصحية لكي تواكب الأزمة، وبالتالي تتمخض الأزمة الصحية عن انعكاسات حادة على النشاط الاقتصادي، ولهذا من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشاً حاداً بواقع ٣٪ في عام ٢٠٢٠، وهو أسوأ بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أما في عام ٢٠٢١ فمن المفترض أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل ٥,٨٪ مع عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته، وذلك في أحد السيناريوهات الافتراضية الذي تتوقع انحسار الجائحة في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، وإمكانية تخفيف جهود الاحتواء بالتدريج بمساعدة الدعم المقدم من السياسات[١٣].

ومن جانب آخر أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن أزمة

---

[١١]. ٢٠٨ مليار دولار قيمة التجارة بين الصين وأفريقيا في ٢٠١٩، موقع العين الإخباري، ٣ أبريل ٢٠٢٠ متاح على الرابط: https://al-ain.com/article/billion-worth-trade-china-africa-2019

[١٢]. لماذا تتجه الصين وأفريقيا إلى مستقبل مشترك؟، وكالة شينخوا، ٤-٩-٢٠١٨، متاح على الرابط: http://arabic.news.cn/2018-09/04/c_137444677.htm

[١٣]. تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل ١٤،٢٠٢٠-٤-٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020

كورونا ستؤدي إلى ركود في بعض الدول، وستخفّض النمو السنوي العالمي هذا العام إلى أقل من ٢,٥٪، وفي أسوأ السيناريوهات قد يقدّر العجز في الدخل العالمي بقيمة ٢ تريليون دولار.

أ. تأثير الأزمة على الاقتصاد الصيني

أبرزت مؤسسة أكسفورد للاقتصاد أنه من المتوقع تراجع نمو الاقتصاد الصيني ليصل إلى ٥,٥٪، بحلول العام ٢٠٢٠، وذلك نتيجة لتفشي الفيروس، وتراجع نمو الاقتصاد العالمي بنحو ٠,٢٪، ليصل إلى ٢,١٪ في عام ٢٠٢٠، وبدوره توقع بنك جولدمان ساكس أن يتراجع نمو الاقتصاد الصيني ليصل إلى ٥,٥٪[١٤].

ولكن على الرغم من توقعات المؤسسات الاقتصادية العالمية نحو الاقتصاد الصيني، إلا أن الصين استطاعت استثمار أزمة "كوفيد-١٩" لترسيخ "طريق الحرير الصحي"، والذي تم تأسيس فكرته منذ ثلاث سنوات، حيث وقّعت حكومة الصين ومنظمة الصحة العالمية مذكرة تفاهم حول التعاون بين الجانبين في مجال الصحة لـ "الحزام والطريق" في كانون ثاني/ يناير عام ٢٠١٧، والهدف منه هو رفع المستوى الصحي لجميع الدول من خلال تعزيز التشاور والتبادل في سياسات الأنظمة الصحية، والوقاية من الأوبئة، وجعل المنتجات الطبية والأدوية الصينية تفيد شعوب الدول الواقعة على طول "الحزام والطريق"[١٥].

حيث قدمت الصين مساعدات عاجلة إلى ٨٣ دولة ومنظمة دولية لمكافحة فيروس كورونا الجديد (كوفيد-١٩)، مثل منظمة الصحة العالمية والاتحاد الأفريقي، حيث

---

[١٤] أين يتجه اقتصاد العالم بعد أزمة "كورونا"؟، اليوم السابع،٢١ مارس ٢٠٢٠، متاح على الرابط:
https://www.youm7.com/story/2020/3/21/%D8%A3%D9

[١٥] لمزيد من التفاصيل انظر:

- الصين ومنظمة الصحة العالمية تتعهدان ببناء "طريق حرير صحي"، وكالة شينخوا للأنباء الصينية، ١٩-١-٢٠١٧، متاح على الرابط:
http://arabic.cctv.com/2017/01/19/ARTIrUjMqj6vDQ4RkrR3S94T170119.shtml
- صدفة محمد محمود، مستقبل "طريق الحرير الصحي، مركز المستقبل، ١٥ أبريل ٢٠٢٠ "، متاح على الرابط:https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5514

شملت إمدادات طبية مثل كواشف الاختبار والكمامات، هذا بالإضافة إلى تبرعها بمبلغ ٢٠ مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية لتسهيل التعاون الدولي[١٦].

ب. طريق الحرير الصحي نحو الدول العربية

أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ استعداد بلاده لمشاركة خبراتها وتقديم المساعدة الطبية، فانتقلت الصين من مرحلة الحرب ضد كوفيد- ١٩ إلى مرحلة المصير المشترك للبشرية، وذلك من خلال إحيائها مبادرة طريق الحرير الصحي التي كانت قد أطلقتها عام ٢٠١٧، وإرسال المساعدات الطبية إلى الدول المتضررة، ولهذا عقدت اجتماعات بين خبراء الصينيين والعرب للتعاون والتشاور في مكافحة فيروس كورونا الجديد ومشاركة الصين الدول الأخرى لكل ما توصلت إليه، وفي هذا الإطار نظّمت جامعة الدول العربية جلسة حوارية عبر تقنية الفيديو كونفرانس مع خبراء من الصين حول أزمة فيروس كورونا الجديد، وبمشاركة ١٤ خبيراً وممثلاً لوزارات الصحة في الدول العربية الأعضاء. وفي أبو ظبي أجرى أطباء محادثات مع خبراء وأطباء في مقاطعة تشجيانغ الصينية للمساعدة في تعزيز كفاحهم ضد فيروس كورونا الجديد والاستفادة من التجربة الصينية[١٧].

وأصدرت جامعة بكين النسخة العربية لوثائق مكافحة كوفيد-١٩ في أيار/ مايو ٢٠٢٠، وذلك لمشاركة الخبرات الصينية للوقاية والسيطرة على الوباء ومساعدة الدول العربية في الحرب ضدّه، وتشمل الوثائق " خطة الوقاية والسيطرة على الالتهاب الرئوي الناجم عن فيروس كورونا الجديد" و" الخطة العلاجية للالتهاب الرئوي الناجم عن فيروس كورونا الجديد" وغيرها من الوثائق الإرشادية المهمة في مجالات الوقاية والسيطرة والعلاج، وذلك لمساعدة الهيئات الصحية والخبراء لمعرفة الخبرات والتجارب الصينية والاستفادة منها[١٨].

---

[١٦]. الصين تعلن تقديم مساعدات إلى ٨٣ دولة ومنظمة لمكافحة "كورونا"، جريدة الأهرام، ٢٦-٣-٢٠٢٠، متاح على الرابط: http://gate.ahram.org.eg/News/2388574.aspx

[١٧]. التعاون الصيني- الشرق أوسطي لمواجهة أزمة كوفيد- ١٩، منتدى التعاون الصيني العربي، ١٩-٦-٢٠٢٠، متاح على الرابط : http://www.chinaarabcf.org/ara/zagx/yyzs/t1790222.htm

[١٨]. جامعة بكين تصدر النسخة العربية لوثائق مكافحة كوفيد-١٩، موقع الصين بعيون عربية، ٧ مايو ٢٠٢٠، متاح على الرابط: http://www.chinainarabic.org/?p=52980

ومن جانب آخر قامت الصين بافتتاح العديد من المشروعات الطبية في الدول العربية، ففي مصر تم افتتاح أحدث مصنع لصنع الكمامات الطبية باستثمار مصري- صيني مشترك تبلغ طاقته الإنتاجية أكثر من مليون كمامة يومياً، وفي السعودية تم توقيع عقد مع الصين بقيمة ٢٦٥ مليون دولار أمريكي لتوفير تسعة ملايين فحص لتشخيص فيروس كورونا الجديد لتسعة ملايين شخص في المملكة بما يعادل خمسين ألف فحص في اليوم، وفي الكويت قامت شركة الصين للبتروكيمياويات المملوكة للحكومة الصينية والمعروفة باسم "سينوبك" بإعادة تأهيل معسكر في أحد مواقع البناء الخاصة بها لإنشاء أول مستشفى مؤقت لاستقبال المرضى المصابين بفيروس كورونا الجديد، كما تم تشغيل أول مركز لاختبار فيروس كورونا الجديد في أبوظبي، وأطلق عليه اسم "هويان"، بالاشتراك بين مجموعة G42 الإماراتية وشركة BGI أكبر مزوّد للتسلسل الجيني في الصين[١٩].

وقد أرسلت الصين إلى طهران العديد من المساعدات الطبية تتضمن ٥ آلاف من المعدات الطبية للتشخيص السريع لفيروس كورونا، و٢٢٠ ألفاً من الكمامات الطبية و١٠٠ ألف زوج من قفازات طبية، وإرسال مُستلزمات الفحص المختبري لفيروس كورونا وذلك بتوفير ٥٠٠٠٠ شريط للفحص الطبي وبدلات للوقاية وكمامات ومستلزمات طبية أخرى تصل إلى ٦ أطنان للعراق.

كما أرسلت الصين فريقاً طبياً للمملكة العربية السعودية مزوّداً بإمدادات طبية وكمامات وبالملابس الطبية الواقية وأدوات فحص الفيروس ومقاييس الحرارة بالأشعة تحت الحمراء، و٢٠٠ ألف كمامة طبية إلى إقليم كردستان، وإرسال فريق طبي ومعدات تتمثل في كمامات ومواد معقمة ومطهرة إلى تونس[٢٠]، كما أرسلت الصين ثلاث دفعات من المساعدات الطبية خصصتها الحكومة الصينية لجمهورية مصر العربية، تتضمن

---

[١٩]. التعاون الصيني- الشرق أوسطي لمواجهة أزمة كوفيد- ١٩، منتدي التعاون الصيني العربي، ١٩-٦-٢٠٢٠، متاح على الرابط : http://www.chinaarabcf.org/ara/zagx/yyzs/t1790222.htm

[٢٠]. الصين تساعد العالم في محاربة فيروس "كورونا، موقع البوابة نيوز، ١٩ مارس ٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://www.albawabhnews.com/3943390

العديد من المستلزمات الطبية الوقائية تشمل كمامات طبية وكواشف وملابس طبية وقائية[٢١].

وبقراءة تداعيات انتشار فيروس كورونا على العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول العربية، نجد أن هناك العديد من الآثار السلبية على حجم التبادل التجاري، بالإضافة إلى تراجع حضور المنتج الصيني في الأسواق العربية، فبالنسبة للعالم العربي يعني ذلك خسائر يومية بمئات ملايين الدولارات، لأن الصين أضحت أهم شريك تجاري للعديد من الدول العربية[٢٢]، فإذا كان حجم التجارة بين الصين والدول العربية وصل إلى ٢٦٦,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٩[٢٣]، إلا أنه من المتوقع حدوث انعكاسات سلبية على حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية، وهذا لن يتضح تأثيره إلا في الفترة القادمة من خلال مقارنة حجم التبادل التجاري في عام ٢٠٢٠-٢٠٢١ بالسنوات السابقة.

الخاتمة

تمثل العلاقات العربية- الصينية خطوة هامة في إطار الطموح الجيو- سياسي لبكين، فإذا كانت الصين تسعى لتعزيز دورها الاقتصادي العالمي، وتقديم رؤيتها للعلاقات الاقتصادية الدولية لتحقيق العدالة والتكافؤ بين مختلف دول العالم، فإن الدول العربية تعمل على تنمية استثماراتها الاقتصادية وتطوير البنية التحتية مع الصين، كما أن توظيف الصين مبادرة "طريق الحرير الصحي" من خلال مبادرة الحزام والطريق في تعزيز مكانتها دولياً يعتمد على عدة عوامل هامة: **أولاً**، مدى قدرة الصين على تجاوز المشكلات الاقتصادية الداخلية التي أسفرت عنها أزمة فيروس كورونا لتحتل مكانة هامة في النظام

---

[٢١]. طائرة الصداقة "الصينية حملت مساعدات طبية لمصر ولبنان وسرايفوا ومالطا، اليوم السابع، ١٦- أبريل ٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://www.youm7.com/story/2020/4/16/

[٢٢]. وباء كورونا وخطورته الاقتصادية على الدول العربية، متاح على الرابط:
https://www.dw.com/ar/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D

[٢٣]. ٢٦٦ مليار دولار حجم التجارة بين الصين والدول العربية في عام ٢٠١٩، وكالة شينخوا، ٥ مايو ٢٠٢٠، متاح على الرابط: http://arabic.news.cn/2020-05/05/c_139031604.htm

الدولي، ولا سيما في ظل التداعيات السلبية التي أثّرت على الولايات المتحدة الأمريكية جراء تفشي الفيروس، والتي لم تقتصر على الخسائر البشرية والاقتصادية بل تطال النظام السياسي الأمريكي ذاته، هذا بالإضافة إلى تزايد الخلاف الأمريكي- الصيني في ظل اتهامات الولايات المتحدة الأمريكية للصين ومنظمة الصحة العالمية بإخفاء العديد من الحقائق الطبية عن الفيروس وكيفية مواجهته. **ثانياً**، حجم المساعدات الطبية التي تقدّمها الصين للدول العربية، ولهذا فإن التداعيات السياسية والاستراتيجية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ستكون أحد العوامل المؤثرة التي سيترتب عليها آثارٌ بنيوية عميقة على النظام العالمي بشكل عام، وعلى طبيعة العلاقات العربية- الصينية بشكل خاص.

التغير في الصراع العسكري الليبي

وتداعياته الإقليمية*

شهدت ليبيا منذ بداية شهر أبريل/ نيسان عام ٢٠٢٠، تطورات متسارعة، تم على إثرها انتقال الاشتباكات من ضواحي طرابلس إلى المنطقة الوسطى، سرت والجفرة، مما أدى إلى هزيمة قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر وتراجعها من الغرب الليبي، ويعد هذا تحولاً مهماً في مسار الصراع المسلح، إذ أنه يعطي حكومة الوفاق متنفساً من الضغوط المتتالية والمصحوبة بقلق على سقوط العاصمة طرابلس، وبذلك أدت هزيمة قوات خليفة حفتر في الغرب الليبي إلى تغيرات سياسية داخلية وخارجية، وتحولات في مواقف الدول الداعمة لحفتر.

أثّر الانتصار العسكري لقوات حكومة الوفاق على تشكيل الترابطات الخارجية، فخلال شهر مايو/أيار الماضي، بدأت إيطاليا بحسم خياراتها تجاه الأطراف الليبية، وانتهت بمساندة حكومة الوفاق بعد أن حاولت طوال سنوات النزاع التواصل مع فريق مجلس النواب وخليفة حفتر، لكنها لم تتمكن من توطيد علاقة مع الشرق الليبي بسبب اعتراض فرنسا، ولذلك لم تتأخر إيطاليا عن استثمار نتائج ما بعد خسائر "خليفة حفتر" وفرنسا نفوذهم في غرب ليبيا، فأخذت في تحديد وجهتها السياسية بدعم حكومة الوفاق الوطني وتفعيل التواصل السياسي مع تركيا.

مواقف دول الجوار الليبي

بعد انتخابات الرئاسة الجزائرية، سعت حكومة الوفاق لتوطيد علاقتها مع الجزائر، وفي هذا الإطار قام فايز السراج ووزير الداخلية فتحي باشاغا بزيارات متكررة لوضع الحكومة الجزائرية في صورة التطورات الليبية، وخصوصاً بعد هجوم قوات حفتر على العاصمة طرابلس في أبريل/ نيسان عام ٢٠١٩، وكان من نتائجها تفعيل اللجنة الأمنية

---

* إعداد د. خيري عمر، أستاذ مساعد، معهد الشرق الأوسط، جامعة صقاريا- تركيا.

الجزائرية- الليبية المشتركة، ومناقشة المسائل المتعلقة بالشق الأمني والاتفاقيات المتصلة بمحاربة الإرهاب والمخدرات والجريمة وتهريب السلاح والهجرة غير الشرعية.

وفي إطار قيامها بالوساطة، قدمت الجزائر الدعوة لخليفة حفتر لزيارتها، كتمهيد لحوار وطني بين الليبيين، وفق مجريات اجتماع دول الجوار في ٢٣ كانون ثاني/ يناير عام ٢٠٢٠، ورفضت التدخلات الخارجية وأيدت حظر توريد السلاح، لكن موقفها تغير بعد وضوح تقدم قوات حكومة الوفاق، وقد نشرت وكالة الأنباء الجزائرية بداية العام تصف عمليات الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر بـ "العدوان العسكري".

تحاول الجزائر إعادة نفوذها الإقليمي، فمع شغور منصب رئاسة البعثة الدولية في ليبيا، باستقالة غسان سلامة، طرحت الجزائر "رمضان لعمامرة"، وزير الخارجية السابق مرشحاً للمنصب، لكنها لقيت اعتراضاً من الولايات المتحدة.

وفي مسار مواز، ورغم تداعيات قوات "خليفة حفتر" يعمل حلفاؤه الرئيسيون على ترميم الفجوات داخل التحالف الداعم له، وقد شكلت مصر قاطرة المرحلة الجديدة عبر "إعلان القاهرة" ليشكل أرضية مشتركة للعمل من داخل التحالف، وفور نشره لقي تأييد دول عربية على خلاف مع حكومة الوفاق الوطني إضافة لفرنسا وروسيا وأصبحت المبادرة المصرية تشكل نقطة انطلاق جديدة لترتيب صفوف حلفاء حفتر الإقليميين والدوليين، وبالتالي قوته الداخلية.

وفي هذا السياق، تعمل فرنسا على توسيع نطاق التحالف ليشمل كلاً من تونس والجزائر، مستفيدة من مرور البلدين بحالة انتقال غير مكتملة، حيث تساهم الخلافات الداخلية في تونس على إرباك سلطات الدولة، حين يتعلق النزاع بالاستقطاب العلماني- الإسلامي، وتشكل زيارة الرئيس التونسي لفرنسا في يونيو/ حزيران عام ٢٠٢٠ علامة فارقة في استمرار الدولة بالمحافظة على علاقتها مع فرنسا ولكن في ظل الصراع بين حركة النهضة المؤيدة لحكومة الوفاق والتيار المؤيد لحفتر في الحزب الدستوري الحر، لا يتوقع أن تتزايد احتمالات انتقال تونس من حالة الحياد الظاهري للتقارب مع التصورات الفرنسية تجاه السياسة في ليبيا.

وحتى الجزائر فهي تحاول لعب دور سياسي من خلال القبائل الليبية، وتبقى ثمة حساسية للتحول الديمقراطي في كل من ليبيا وتونس، وتحاول أن تمسك العصا من الوسط في علاقاتها مع مصر ودول الخليج أيضاً.

حيث يعتبر وصول عبد المجيد تبون لرئاسة الدولة دافعاً لتنشيط السياسة الجزائرية تجاه ليبيا، وقد فوض مجلس الأمن الوطني الجيش بالتصرف في حماية الأمن الوطني، وفي سياق مواز، اتجهت الجزائر لطرح مبادرة تقوم على أولوية منع التدخل الأجنبي ودعم المسار الوطني الليبي.

وحاولت الحكومة الجزائرية تبنى سياسة الحياد الإيجابي في الصراع الليبي، بالحفاظ على المسافة نفسها من كل الأطراف والاحتفاظ بعلاقات قوية مع مختلف الفصائل والشخصيات القيادية، بما فيها زعامات المليشيات وقادة الجيش الليبي بمختلف تنوعاتهم لدى الطرفين المتنازعين والتنظيمات الموالية للنظام الجماهيري، وبهذا المعنى، تأخذ الجزائر المكونات التقليدية، وموروث النظام السابق، والنخبة الجديدة لتوسيع نطاق تواصلها مع الديناميكيات السياسية المنخرطة في الأزمة الليبية.

وتعتبر الجزائر أن التنافس الدولي على ليبيا يشكل أحد روافد استمرار الأزمة والحرب الأهلية، ولذلك ترى أهمية نقل الأزمة إلى نطاق الأفريقي، وتدرك الجزائر أهمية التنسيق مع تونس لتحويل التداول حول ليبيا نحو الإطار الإقليمي، ولكنها لا تشير إلى دور المملكة المغربية رغم أنها رعت اتفاق الصخيرات في كانون أول/ ديسمبر عام ٢٠١٥ وهو يرجع إلى نقص الانسجام بين الدول المغاربية حول عدد من القضايا داخل اتحاد المغرب العربي.

ورغم زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لتونس فقد أعلنت الحكومة التونسية رفضها التعاون مع تركيا أو الاصطفاف مع أي تحالف، لرغبتها في الاحتفاظ بعيداً عن أي التزامات تضر بوضعها الداخلي حيث تكثر الخلافات السياسية بين الفرقاء على هذا الأمر. وقد أثارت تصريحات الرئيس التونسي قيس سعيَد أثناء زيارته لفرنسا في نهاية حزيران/ يونيو عام ٢٠٢٠، غضب حكومة الوفاق الوطني حينما طرح مساراً من

شأنه تهميش حكومة الوفاق، واقتراح مسار يعيد الأزمة إلى نقطة الصفر، وفسر موقفه في محاولة لإرضاء الحكومة الفرنسية ومغازلة القبائل الليبية المؤيدة لحفتر وعقيلة صالح رئيس البرلمان في طبرق للقفز على اتفاق الصخيرات، واعتبار الوفاق الوطني منتهية الصلاحية، باعتبار أن شرعيتها أصلاً مؤقتة.

أما بالنسبة لموقف الحكومة المغربية فرغم رعايتها لاجتماعات الحوار السياسي وما انبثق فيما عرف باتفاق "الصخيرات"، فقد ظلت خفيفة التأثير في مجريات الأحداث الليبية، لكنها ظلت تدعم حكومة الوفاق الوطني، وطالبت بموقف دولي لوقف الحرب الأهلية واستمرت برفض التدخل الخارجي، لكنها لم تتخذ مواقف واضحة من شأنها فرض دورها كواحد من اللاعبين الإقليميين في التعامل على الأزمة الليبية. وتردد في الآونة الأخيرة الحديث عن تقارب تركي مغربي، وعن زيارة محتملة للرئيس أردوغان إلى المغرب، علماً بأن تركيا تلتزم بعلاقات متوازنة مع كل من الجزائر والمغرب.

وعلى مستوى التناول المصري، فبجانب تبني الحل السلمي، دعا إعلان القاهرة لوقف إطلاق النار في يوم الاثنين ٨ حزيران/ يونيو عام ٢٠٢٠، واستئناف الاجتماعات التشاورية على مستوى العسكريين في مجموعة (٥+٥)، غير أن مسار الأحداث تجاوز هذه الشروط واستمرت المعارك حول مناطق "سرت" والجفرة، وثمة احتمال بأنه يدفع ذلك القاهرة للإعلان عن خطوة أخرى قد تكون أكثر تحديداً وارتباطاً بالتعبير عن المصالح المصرية، حيث أشار الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى خمسة نقاط تعكس المنظور المصري للأزمة الأمنية في ليبيا، يتعلق المسار الأول بوقف المعارك عند خط سرت والجفرة وعدم تجاوزه، أما الثاني، فيرتبط بمحاولة توفير شرعية التدخل العسكري المصري استناداً لطلب القبائل الليبية، وخاصة على حدود مصر، والاستعداد لتدريبهم عسكرياً، فيما دعا الثالث لاستئناف المسار السلمي.

وقد صدر إعلان القاهرة في ٦ حزيران/ يونيو عام ٢٠٢٠، بمشاركة القيادات العسكرية والسياسية في الشرق الليبي وبحضور كل من خليفة حفتر ورئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، ليشكل مبادرة مناظرة للسياسة الجزائرية، وقد دار محور المقترح

المصري حول نقطتين في حينه؛ وقف إطلاق النار ونزع سلاح "الميليشيات" والعودة للمسار السلمي، وقد تعزز هذا الإعلان ببيان لرئاسة الدولة بالاستعداد للتدخل العسكري لحماية الأمن الوطني، وهو بمثابة إعادة للتأكيد على محتوى السياسة المصرية القائمة على وجود شرعيات متعددة في ليبيا، ولا تقتصر على حكومة الوفاق الوطني، بالإضافة لتوفير الشرعية للتدخل لحماية المصالح المصرية واستناداً إلى طلب القبائل الليبية ومجلس النواب.

وعلى الرغم من تلقيه دعماً من بعض الدول، فقد شكل إعلان القاهرة موضوعاً خلافياً بين أطراف ليبية وأخرى خارجية، وذلك بسبب الخلاف حول واقعية وقف إطلاق النار بعد هزائم قوات خليفة حفتر المتتالية بالإضافة إلى رفض حكومة الوفاق للتعاطي معه، ناهيك عن اختلاف مواقف كل من روسيا وتركيا التي أكدت على ضرورة سحب المسلحين الأجانب، كمرتزقة فاغنر الروسية من خطوط المعارك، مما تسبب بتعثر التواصل السياسي على مستوى وزراء الخارجية بين كل من روسيا وتركيا.

ويرتبط تلويح مصر بالتدخل العسكري بالتنسيق مع الموقف الفرنسي في التعامل مع الأزمة الليبية، فمنذ بداية الأزمة، دخلت فرنسا مباشرة لتقديم الدعم لخليفة حفتر، ولكنهم مع خروجها من التأثير في العمليات في الغرب الليبي، وخصوصاً بعد عملية الغريان، صارت فرنسا بحاجة لدول جوار ليبيا، فمن جهة تحاول مع مصر للتنسيق لتدخلات عسكرية، ومن جهة أخرى، تعمل على إبعاد تونس والجزائر عن حكومة الوفاق الوطني وتركيا.

وبشكل عام، يتلاقى التصور الجزائري مع المقترحات المصرية، حيث يركز على وقف إطلاق النار، وتنظيم حوار شامل وجامع بين مختلف مكونات الساحة السياسية الليبية في الجزائر من أجل الوصول إلى حل توافقي ملزم، يترتب عليه تشكيل سلطة انتقالية توافقية لتسيير المرحلة الانتقالية المقبلة، تؤدي إلى نقل ليبيا إلى الوضع الدائم عبر إصدار الدستور وتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة، ولكن الجزائر تبقى قلقة من النفوذ المصري في جارتها ليبيا، فهي تنافس مصر عليها وبوصف ليبيا عضواً في اتحاد دول المغرب العربي.

تحاول الأطراف الإقليمية بناء مشروعية تدخلها، وتبدو تركيا أقرب الدول للدخول القانوني على السياسة الليبية، حيث هي الدولة الوحيدة المرتبطة مع حكومة الوفاق باتفاقات أمنية وبحرية، فيما تعمل الدول الأخرى وفق سياسات الأمر الواقع وتعتبر الحكومة الليبية غير قائمة، وهنا، يمكن تصنيف عملية "إيرنى" الأوروبية واحدة من أنماط التدخل دون تنسيق مع حكومة الوفاق القانونية والشرعية، وفي ذات السياق، تتصرف فرنسا كوكيلة لمجلس الأمن، وأنها ليست بحاجة لعقد اتفاقيات مع الحكومة الليبية.

ويمكن القول، أن اختلاف منظور التعامل مع السلطة الليبية الحاكمة، ساهم في ترسيخ النفوذ التركي نظراً لاستناده إلى حالة قانونية، فيما الدول الأخرى تكافح لتفعيل نفوذها السياسي على خلفية المصالح الأمنية والاقتصادية.

يعتبر موقف الحكومة التركية واضحاً ومؤيداً لموقف حكومة الوفاق، حيث اعتبرت إعلان القاهرة غير قائم، ورفضت مطالب روسية المماثلة، ولكن الموقفين التركي والمصري يتماثلان حول المقاتلين الأجانب، بينما نقطة الخلاف وتجنب القبول المتبادل بينهما يرجع إلى التصورات سلبية حول التهديد الأمني وليس المصلحة المشتركة، فكما ترى مصر أن مشروعية حكومة الوفاق الوطني لا تكفي لتغطية الوجود التركي في ليبيا، تذهب تركيا إلى أن الاعتراف الدولي بالوفاق الوطني يجعلها الحكومة القانونية المؤهلة لعقد الاتفاقات الدولية وتمثيل ليبيا لدى الأطراف الأخرى، وإزاء هذه الوضعية، تتجه مصر لبناء شرعية تستند للطلب الاجتماعي (القبائل) للحماية الأمنية والعسكرية، ما يعكس جانباً من استدراك واستكمال شرعية مجلس النواب بسبب النزاع على تمثيله وانقسامه المزمن.

ويرجع رفض تركيا للمطالب المصرية والروسية بوقف إطلاق النار إلى مواقفهم السابقة الخاصة برفض قرارات مجلس الأمن وعدم توقيع حفتر على مبادرة موسكو حيث كانت الظروف مهيأة لسقوط العاصمة، وبمفهوم المخالفة، تعتبر تركيا أن تغير موقفي مصر وروسيا يرجع إلى خروج حليفهم من المنطقة الغربية وانحسار مشروعه

العسكري، وبالتالي، تبدو تركيا متشككة في جدية وقف النار والانتقال للمسار السلمي المطروحة، ولهذا تبدو أكثر تفضيلاً لأن يكون وقف إطلاق النار ضمن عملية التفاوض وليس شرطاً مسبقاً يضعف نتائج تقدم حكومة الوفاق الوطني ميدانياً.

وقد جاءت زيارة الوفد التركي إلى طرابلس لتضفي إسناداً سياسياً لحكومة الوفاق، فبالإضافة إلى أنه وفد كبير لزيارة دولة، تعكس مجالات التفاوض والنقاش الذي يتم جانباً مهماً من تطوير العلاقات بين الطرفين، وفي مقدمتها تحديد دور تركيا سواء تحت مظلة الأمم المتحدة أو ضمن المنتديات الدولية، وهو ما يعكس التشارك حول الترتيبات المستقبلية لما بعد انتهاء الحرب الأهلية في ليبيا.

وبشكل عام، تساهم التغيرات في ليبيا في تقريب المواقف الأمريكية والتركية، وثمة تقدير بأن الدخول التركي السهل لشمال أفريقيا يرتبط بجانبين، يتمثل **الأول** في قدرتها على قراءة الوضعين الدولي والإقليمي بطريقة تحفز على الانخراط الكثيف في الأزمة الليبية، حيث استفادت من اختلاف المواقف الأوروبية وأيضاً الروسية- الأمريكية وبشكل ساعدها على تجنب أي ضغوط متماسكة، أما **الثاني**، فيرجع إلى قدرة تركيا على بناء علاقة مؤسسية مع حكومة الوفاق الوطني، تستند إلى إطار قانوني، والاستفادة من العلاقات التاريخية التركية مع المجتمع الليبي.

ويتماثل موقف تركيا، في ١٢ حزيران/ يونيو عام ٢٠٢٠، مع البلدان الأخرى واعتبار الحل السياسي ملائماً لإنهاء الأزمة الليبية، ويشكل هذا التوجه القاسم المشترك لغالبية الدول المتدخلة في ليبيا، فقد تقاربت إرادتها في مؤتمر برلين في يناير كانون الثاني ٢٠٢٠، لكنها لم تبتكر طريقة رصينة لضمان الوصول إلى حالة السلم سوى تكوين لجنة مفاوضات من العسكريين هي أقرب إلى لجان فض الاشتباك وليس لوضع خريطة طريق للمسائل الخلافية بين الليبيين، وهذا ما يكشف عن مدى نقص الإرادة المشتركة لدى مختلف اللاعبين للانتقال بليبيا إلى مرحلة الخروج من الحرب الأهلية، وكان من اللافت أن مؤتمر برلين لم يستطع وقف القتال حول العاصمة في حينه، وهو ما يؤكد هشاشة قناعة كثير من الأطراف الدولية بأولوية وقف الحرب والتوجه نحو السلم.

وخلاصة القول، يضفي تزايد عدد اللاعبين الدوليين في ليبيا حدة التنافسية الدولية وبخاصة فيما يتعلق بالقيود المتزايدة على الأطراف الإقليمية، وبالتالي، تصبح المسألة الأساسية متعلقة بالتوفيق بين اختلاف المصالح أو الدخول في حرب سافرة، حيث تبدو أهمية الاقتراب من سلوك الدول وتصنيفه حسب دعم الحكومة الوفاق القانونية أو معارضيها.

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى مجموعات الدول الساعية لبناء مشروعية قانونية تتيح لها التدخل، وقد تساهم المعارك حول محور سرت- الجفرة، وعدم قدرة أي من الأطراف الليبية على السيطرة على السلطة في إضعاف دور دول الجوار بسبب كثافة تدخل الدول الكبرى الاقليمية والدولية وغموض أفق الحل السياسي الذي يطرحه الجميع بلا مسار محدد وواضح متفق عليه.

الملف البيبلوغرافي

الأوبئة والاقتصاد

- المراجع العربية

- المراجع الإنجليزية

- أحدث الإصدارات

الملف البيبلوغرافي

الأوبئة والاقتصاد*

أولًا: المراجع العربية

١. الكتب

- بزاز، محمد. **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**. الرباط، المغرب: جامعة محمد الخامس، ١٩٩٢.
- بيالي، محمد. **الأزمات الاقتصادية والأوبئة في مصر الإسلامية**. القاهرة، مصر: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦.
- مجموعة مؤلفين. **الأردن (ما بعد كورونا) التحديات والخيارات**. عمان، الأردن: مركز الدراسات الاستراتيجية/ الجامعة الأردنية. ٢٠٢٠.
- منصور، فوزي. **محاضرات في مبادئ علم الاقتصاد السياسي للبلدان النامية**. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، ١٩٧٤.

٢. مقالات الدوريات

- السعدون، خالد. تأثير الأوبئة على صادرات تمور البصرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ١٩١١-١٩١٣. **الخليج العربي**. مجلد ٤٢. ع ٤، ٣ (٢٠١٤). ص ١-٣٠.
- برقوق، أمحند. الأمن الإنساني ومفارقات العولمة. **دراسات استراتيجية**. مجلد_____. ع ١٣ (٢٠١٠). ص ٥-٨.
- بلوم، ديفيد. الأمراض المعدية الجديدة ومتجددة الظهور يمكن أن تخلف تداعيات اقتصادية بعيدة المدى، **التمويل والتنمية**. (يونيو ٢٠١٨). ص ٤٦-٤٩.
- بلوم، ديفيد. الأوبئة والاقتصاد. **التمويل والتنمية**. مجلد ٥٥. ع ٢ (٢٠١٨). ص ٤٦-٤٩.

---

* **إعداد أ. سعيد اللحام، مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.**

- عبد المجيد، ريم. هل يقضي الفيروس على العولمة؟. **آفاق سياسية**. مجلد _____. ع ٥٤ (٢٠٢٠). ص ٦-١٠.
- عثمان، محمد. سيناريوهات محتملة: الكورونا وأزمات الاقتصاد في أفريقيا جنوب الصحراء. **آفاق سياسية**. مجلد_____. ع ٥٤ (٢٠٢٠). ص ١٥-١٨.

٣. التقارير

- الأمم المتحدة ، الإسكوا. **استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء– فيروس كورونا**. (٢٠٢٠).
- الأمم المتحدة، الإسكوا. **فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية**. (٢٠٢٠).
- طلحة، الوليد. **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**. صندوق النقد العربي. (أبريل ٢٠٢٠).
- عبد اللطيف، هاني. **آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة**، الدوحة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، (آذار ٢٠٢٠).
- علي، أحمد. **اقتصاديات الوباء وصدمة كورونا**. مركز الفرات للتنمية والدراسات، (أبريل ٢٠٢٠).
- مركز دراسات الشرق الأوسط، فريق الأزمات العربي. **أزمة كورونا.. التداعيات على العالم العربي واستراتيجية المواجهة**. (مايو ٢٠٢٠).

٤. رسائل جامعية

- سيد، محمد. رسالة ماجستير: **تقييم التكلفة والعائد لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في حالة انتشار الأوبئة**. معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس. (٢٠١٤).

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

1. Books

- Abdullah, Ibrahim & Rashid, Ismail. *Understanding West Africa's Ebola Epidemic: Towards a Political Economy*. London, UK: Zed Books Ltd, 2007.
- Baten, Joerg. *A History of the Global Economy: from 1500 to the Present*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2016.
- Coriat, Benjamin. Packard, Randall M. *The Political Economy of Maleria [sic] Epidemics in Swaziland*. Cape Town, South Africa: Rondebosch, 1984.
- Enemark, Christian & Selgelid, Michael J. *Ethics and Security Aspects of Infectious Disease Control: Interdisciplinary Perspectives*. New York, USA: Routledge, 2016.
- Folland, Sherman & *Others. The economics of health and health care*. Upper Saddle River, New Jersey, USA: Pearson/Prentice Hall, 2004.
- Levina, Marina. *Pandemics and the Media*. New York, USA: Peter Lang, 2015.
- Myers, Nathan. *Pandemics and Polarization: Implications of Partisan Budgeting for Responding to Public Health Emergencies*. Maryland, USA: Lexington Books,
- Tassier, Troy. *The Economics of Epidemiology*. Heidelberg, Germany: Springer, 2013.
- Watts, *S J. Epidemics and History: Disease, Power, and Imperialism*. New Haven, USA: Yale University Press, 1997.
- Zadoks, J.C. *On the Political Economy of Plant Disease Epidemics: Capita Selecta in Historical Epidemiology*. Wageningen, Netherlands: Wageningen Academic Publishers, 2008.

2. E-Books

- Arnold, Robert. A Potential Influenza Pandemic: Possible Macroeconomic Effects and Policy iIssues. Washington, DC, USA: Congressional Budget Office, (2005).

- Barro, Robert J & Others. *The Coronavirus and the Great Influenza Pandemic: lessons from the "Spanish Flu" for the Coronavirus's Potential Effects on Mortality and Economic Activity*. Cambridge, UK: National Bureau of Economic Research, 2020.
- Bell, Clive & Gersbach, Hans. *Growth and Enduring Epidemic Diseases*. Zurich, Swaziland: Eidgenossische Technische Hochschule Zurich, 2006.
- Chang, Roberto & Velasco, Andres. *Economic Policy Incentives to Preserve Lives and Livelihoods*. London, UK: Centre for Economic Policy Research, 2020.
- Chari, Varadarajan V & Others. *The Hammer and the Scalpel: On the Economics of Indiscriminate versus Targeted Isolation Policies during Pandemics*. Cambridge, UK: MA National Bureau of Economic Research, 2020.
- Decosas, Josef. *AIDS and Development, What is the Link?*. Hull, PQ, Canada: International Development Information Centre, 1996.
- Evans, David. *The Economic Impact of the 2014 Ebola Epidemic: Short- and Medium-term Estimates for West Africa.* Washington, DC, USA: World Bank Group, 2014.
- Haacker, Markus & others. *HIV and AIDS in South Asia: an Economic Development Risk*. Washington, DC, USA: World Bank, 2009.
- Harris, Anthony H. *Economics and Epidemiology: a Critical Review of the State of the Art*. Aberdeen, Scotland: University of Aberdeen, Department of Political Economy, 1981.
- Krueger, Dirk & Others. *Macroeconomic Dynamics and Reallocation in an Epidemic*. Cambridge, UK: National Bureau of Economic Research, 2020.
- Lee, Jong-Wha. *Globalization and Disease: the Case of SARS*. Washington, DC, USA: Brookings Institution, 2004.
- Marrouch, Walid & Sayour, Nagham. *Economic Development and COVID-19 Cases*. Montreal, Canada: Center for Interuniversity Research and Analysis on Organizations, 2020.

- Rousseau, Henri-Paul & *Cirano. COVID-19: Economic Policy Options for Managing and Recovering from the Crisis in Quebec and Canada*. Montreal, Canada: Center for Interuniversity Research and Analysis on Organizations, 2020.

- Shiller, Robert J . *Narrative Economics*. Cambridge, UK: National Bureau of Economic Research, 2017.

3. Articles

- AÇIKGÖZ, Ömer & GÜNAY, Aslı. "The early impact of the Covid-19 pandemic on the global and Turkish economy". *Turkish Journal of Medical Sciences*. Vol. 50. No SI (2020). P. 520.

- Altman, Dennis. " Globalization, Political Economy, and HIV/AIDS". Theory and Society Journal. Vol. 28. No 4 (August 1999). Pp. 559-584.

- Barnett, Chris . "Rough air: Air freight forwarders struggle in COVID-19 economy". *Journal of Commerce*. Vol. 21. No 10 (May 2020). P. 36.

- Baylies, Carolyn & Bujr, Janet. "Editorial: Special Issue on AIDS". *Review of African Political Economy Journal*. Vol. 27. No 86. (December 2000). Pp. 483-486.

- Bor, Jacob. "The peconomy of AIDS leadership in developing countries: An exploratory analysis". Social Science & Medicine Journal. Vol. 64. No. 8 (April 2007). Pp. 1585-1599.

- Boucekkine, Raouf & others. "Growth Economics of Epidemics: A Review of the Theory". *Mathematical Population Studies Journal.* Vol. 15. No 1 (March 2008). Pp. 1-26.

- Chou, Ji & others. "Potential Impacts of the SARS Outbreak on Taiwan's Economy". *Asian Economic Papers*. Vol. 3. No 1 (Januray 2004). Pp. 84-99.

- Chyzheuskaya, Aksana & others. Economic Assessment of Waterborne Outbreak of Cryptosporidiosis. *Emerging Infectious Diseases.* Vol. 23. No 10 (October 2017). Pp. 1650-1656.

- Cornwell, Benjamin. "Unemployment and widespread influenza in America, 1999-2010". *Influenza and Other Respiratory Viruses Journal*. Vol. 6. No 1 (January 2012). Pp. 63-70.
- Cuddington , John T. " Modeling the Macroeconomic Effects of AIDS, with an Application to Tanzania". *The World Bank Economic Review Journal*. Vol. 7. No 2 (May 1993). Pp. 173-189.
- Dollar, Cindy Brooks . " Criminalization and Drug "Wars" or Medicalization and Health "Epidemics": How Race, Class, and Neoliberal Politics Influence Drug Laws". *Critical Criminology Journal*. Vol. 27. No 2 (June 2019). Pp. 305-327.
- Fried, Neal & Wiebold, Karinne. " Seasonal employment and COVID-19: How virus-related disruptions could affect summer economy" *Alaska Economic Trends Journal*. Vol. 40. No 6 (May2020). P. 6.
- Goenka, Aditya & Others. "Infectious diseases and economic growth". *Journal of Mathematical Economics*. Vol. 50. (January 2014). Pp. 34-53.
- Gordon, John Steele. "The Spanish Flu Pandemic and the U.S. Economy". *ABA Banking Journal*. Vol. 112. No 3 (May/June 2020). P. 54.
- Hai, Wen & others. "The Short-Term Impact of SARS on th Chinese Economy". *Asian Economic Papers.* Vol. 3. No 1 (Janury 2004). Pp. 57-61.
- Hanna, Donald &Yiping, Huang. "The Impact of SARS on Asian Economies". *Asian Economic Papers*. Vol. 3. No 1 (Jan 2004). Pp. 102-112.
- Inozemtsev, Vladislav. "HOW THE COVID-19 EPIDEMIC WILL IMPACT THE ECONOMY". *Current Digest of the Russian Press Journal*. Vol. 72. No 7 (February 2020).
- IR, Nseobot & Others. " Covid-19: A situation analysis of nigeria's economy". *International Journal of Psychosocial Rehabilitation*. Vol. 24. No 7 (2020). Pp. 6845-6850.

- K, Parth. " The economic cost of COVID-19: A potential pandemic impact on Indian economy". *International Journal of Advanced Science and Technology*. Vol. 29. No 6 (April 2020). Pp. 2182-2192.
- Karlsson, Martin & Others. " The impact of the 1918 Spanish flu epidemic on economic performance in Sweden: An investigation into the consequences of an extraordinary mortality shock". *Journal of Health Economics*. Vol. 36. (July 2014). Pp. 1-19.
- KN, Harilal. " World Economy and Nation States post COVID-19". *Economic and Political Weekly Journal*. Vol. 55. No 18 (May 2020). Pp. 14-18.
- Laffargue, Jean Pierre. "Epidemics and Fertility in a Malthusian Economy". *Mathematical Population Studies Journal*. Vol. 19. No 1 (January-March 2012). Pp. 4-26.
- Lee, Ayoung & Cho, Joonmo. "The impact of city epidemics on rural labor market: The Korean Middle East Respiratory Syndrome case". Japan & The World Economy Journal. Vol. 43. (September 2017). Pp. 30-40. □
- Meier, Mischa. "The 'Justinianic Plague': the economic consequences of the pandemic in the eastern Roman empire and its cultural and religious effects". *Early Medieval Europe*. Vol. 24. No 3 (August 2016). Pp. 267-292.
- Miazga, Mike. "New COVID-19 survey dives deep into business activity during pandemic: Greatest concerns center on economy and short-term business effects". *PM Engineer Journal*. Vol. 26. No 4(April 2020). Pp. 37.
- Michie, Jonathan. "The covid-19 crisis - and the future of the economy and economics". *International Review of Applied Economics Journal*. Vol. 34. No 3 (May 2020). Pp. 301-303.
- Nahass, David. "COVID-19 and the Rail Economy". *Railway Age Journal*. Vol. 221. No 5 (May 2020). P 40.
- O'Sullivan, Edmund. "Coronavirus Demands Robust Policy Response: Covid-19 is Forcing UAE Authorities to Consider Carefully how to Safeguard the Economy and its Future". *MEED Business Review Journal*. Vol. 5. No 4 (April 2020). P. 44.

- Pei, Qing & Others. "Epidemics in Ming and Qing China: Impacts of Changes of Climate and Economic well-being". *Social Science & Medicine Journal*. Vol. 136-137. (July 2015). Pp. 73-80.
- Percoco, Marco. "Health Shocks and Human Capital Accumulation: The Case of Spanish Flu in Italian Regions". *Regional Studies Journal*. Vol. 50. No 9 (2016). Pp. 1496-1508.
- Preskorn, Sheldon H . " COVID-19: Protecting the Vulnerable and Opening the Economy". *Psychiatric Times Journal*. Vol. 37. No 5 (May 2020). P. 22.
- Prins, Gwyn. " AIDS and Global Security". International Affairs Journal. Vol. 80. No 5 (October 2004). Pp. 931-952.
- Rasul, Imran. "The Economics of Viral outbrakes". *AEA Papers & Proceedings* Journal. Vol. 10. Pp. 265-268.
- Robinson, Dan. "Update on the Economy and COVID-19: What we know in May and What to Look for in the Coming Months". *Alaska Economic Trends Journal*. Vol. 40. No 5 (May 2020). P. 4.
- Samanta, Pinaki Ranjan & Others. "Covid- 19 Pandemic: Significance of Circular Economy and Plastic Packaging during this Phase". *Ink World Journal*. Vol. 26. No 3 (May/Jun 2020). P. 39.
- Spencer, Neville. "Coronavirus and the Global Economy". *Green Left Weekly Journal*. No 1256 (March 2020). P. 11.
- Whiteside, Alan & De Waal, Alex. "That's Resources You See!': Political Economy, Ethics and the HIV/AIDS Epidemic". *New Political* Economy. Vol. 9. No 4 (December 2004). Pp. 581-594.
- Williamson, Richard. "COVID-19-Driven Border Restrictions a Blow to Bridge Bonds, Texas Economy". *Bond Buyer Journal*. Vol. 392. No 35279 (March 2020).
- Yue, Xiao-Guang. "Risk Prediction and Assessment: Duration, Infections, and Death Toll of the COVID-19 and Its Impact on China's Economy". *Journal of Risk and Financial Management*. Vol. 13. No 4 (April 2020). P. 66.

- Zurbrigg, Sheila . "Hunger and Epidemic Malaria in Punjab, 1868-1940". *Economic and Political Weekly Journal*. Vol. 27. No 4 (December 1992). Pp. 2-26.

4. E-Articles

- Fairless, Tom & Boston, William. "The German Economy Was Faltering, Then Came the Coronavirus". *Wall Street Journal*. (Online). (February 27, 2020).
- Forsythe, Eliza. "Labor Market Flows and The Covid-19 Economy". *SSRN Electronic Journal*. (2020).
- Ip, Greg. "Fear of Coronavirus, Rather Than Virus Itself, Hits Economies; Estimates of the Epidemic's Impact on the Global Economy are Largely Educated Guesses". Wall Street Journal. (Online). (Feb 25, 2020).
- Maffioli, Elisa. "The Political Economy of Health Epidemics: Evidence from the Ebola Outbreak". *SSRN Electronic Journal*. (2018).
- Marshall, Tyler. "THE SARS OUTBREAK; Economy of Hong Kong Falls Victim to Disease; Other Epidemics have Taken more Lives. But fear of SARS has Crippled a once-vibrant Center of International Finance". Los Angeles Times. (Online). (Apr 27, 2003)
- Masciandaro, Donato. "COVID-19 Helicopter Money, Monetary Policy and Central Bank Independence: Economics and Politics". *SSRN Electronic Journal*. (2020).
- Palma, Marco & Others. "Health Versus the Economy Amid COVID-19: What Do People Value More?". *SSRN Electronic Journal*. (2020).
- Russolillo, Steven & Chiu, Joanne. "Investors Rattled by China's Coronavirus Look to Past Epidemics for Clues: SARS, the Respiratory Illness that Rocked Hong Kong and China in 2003, Left a Lasting Impact on the Economy and Markets". Wall Street Journal. (Online). (January 23, 2020)

- Sharif, Arshian & Others. "COVID-19 Pandemic, Oil Prices, Stock Market and Policy Uncertainty Nexus in the US Economy: Fresh Evidence from the Wavelet-Based Approach". *SSRN Electronic Journal*. (2020)
- Wang, Yunhao. "Covid-19's Impact on China's Economy Based on Data of Spring Festival Travel Rush". *SSRN Electronic Journal*. (2020).
- Yap, Chuin-Wei & Emont, Jon. "World Economy Shudders as Coronavirus Threatens Global Supply Chains". *Wall Street Journal*. (Online). (February 24, 2020).

ثالثًا: أحدث الإصدارات

مجموعة مؤلفين. الأردن (ما بعد كورونا) التحديات والخيارات. عمان، الأردن: مركز الدراسات الاستراتيجية/ الجامعة الأردنية. ٢٠٢٠.

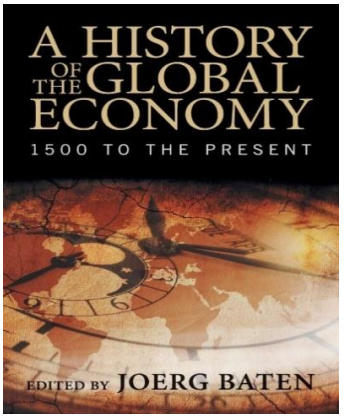

Baten, Joerg. *A history of the Global Economy: from 1500 to the Present*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2016.

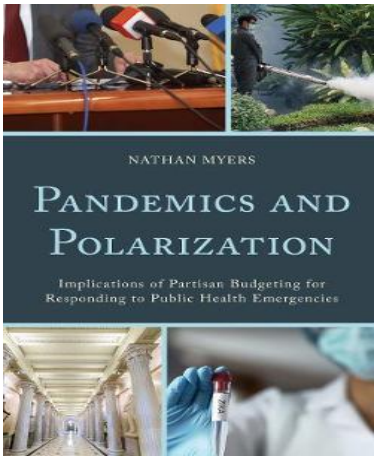

Myers, Nathan. Pandemics and Polarization: Implications of Partisan Budgeting for Responding to Public Health Emergencies. *Maryland, USA: Lexington Books, 2020.*

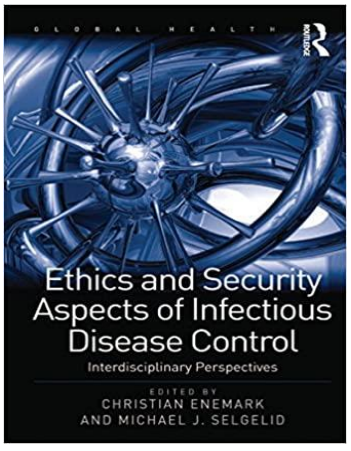

Enemark, Christian & Selgelid, Michael J. *Ethics and Security Aspects of Infectious Disease Control: Interdisciplinary Perspectives*. New York, USA: Routledge, 2016.

الملخصات العربية

(للقسم الإنجليزي)

تقرير

فيروس كورونا المستجد: الدولة القومية والسياسة الدولية

مروان الأسمر*

يبحث هذا التقرير في العلاقة بين الفيروس القاتل كورونا المستجد والدولة والعلاقات الدولية. فهي تنطلق من حجم الوباء على المستوى العالمي بتقديم معلومات أساسية عن تطوره من منطقة جغرافية إلى أخرى، وكيفية انتقاله فعلياً من الشرق إلى الغرب وما بين نصفي الكرة الأرضية الجنوبي والشمالي واجتياحه للعالم بأسره.

وبعد ذلك يقدم التقرير صورة عن الدمار الاقتصادي المتمثل في الإغلاقات والركود حول العالم الذي أصاب جميع القطاعات الاقتصادية، وكان أكبر المتضررين قطاعات السياحة والنقل الدولي والطيران والنفط والطاقة والأسواق المالية والصناعات التحويلية. وهكذا انتقل العالم من حالة تتسم بدرجات مختلفة من الازدهار إلى تدهور وركود مفاجئين مع توقف العمل بسبب الاختلالات في الإنتاج.

كما ينظر التقرير أيضاً في سلطة الدولة وطرق استخدامها لأذرعها التنفيذية وأجهزتها الأمنية لفرض الإغلاقات ومنع حركة الناس من خلال شتى القوانين والأنظمة والإجراءات. ووجد أن الدولة لديها سلطة قانونية أكبر مما كانت تنشده في بسط سيطرتها على قطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وقد أحيت أزمة الفيروس أيضاً الجدل القائم حول المنظرين السياسيين وخبراء العلاقات الدولية الذين طالما حاولوا بناء ديناميكية بين كيان الدولة والسياسة الدولية. وهنا تبددت الفكرة القائلة بانقراض دور الدولة أمام العولمة.

---

* باحث سياسي أردني، يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ليدز البريطانية.

وعليه استخدمت الأطر العملية والنظرية في النقاش عن طريق المدخلات المناسبات من عدة خبراء. ومن المتوقع أن يطول النقاش بفعل الوباء حول تحول مجال الصحة إلى قضية اقتصادية وسياسية جوهرية على المستوى العالمي.

level. Covid-19 has proved that pathogens can not only infect people but poison the entire just-in-time system."

With the disruption in the chain supply and market products, capital as in companies and multinationals could well revert back to the state and its institutions for help as happened in America during the latest pandemic when the Trump administration injected $2 trillion in assistance to the economy and a $100 billion to the health system. This is in addition to $700 billion it injected into financial institutions and businesses through the Troubled Assets Relief Program (TARP)[29].

At the time of writing coronavirus numbers were still increasing albeit at a lower rate. This pandemic will be remembered for a long time to come. It will certainly be one of the many plagues world society had come to cope with starting from the Middle Ages and before.

After lockdown world systems and nation-states are starting to come back to life although the peak in such countries like Russia and in Brazil, Colombia and Chile is still to come. Society will contain the virus as it is a historical inevitability but the ideas, concepts and systems put forward in this article will be revamped, undergo further analysis and rewritten again. This disease has become an eye-opener for all to see and it's up to world leaders and economic and political systems to draw new pathways and coping strategies, especially reading the dilemma of human, capital and state.

It also includes the idea of improving and developing health systems at international as well as at local levels. It also opened a new chapter in returning to agriculture and basic need of chain products off wood to be reconsidered at the main input of the GDP rather than tourism.

Finally the pandemic established the real civilization challenge toward system at all levels to be restructured adequately to succeed facing such global crisis in the future.

[29] https://www.cnbc.com/2020/04/01/coronavirus-stimulus-package-white-house-is-not-planning-4th-bill.html

continuing importance of the nation-states despite regional and international linkages, alliances and where geographical blocs and spread came to exist as part of world nation-states system in the 20th century. The ideas of the state and governments starting to lockdown its people, both on geographical regions and nationally for health protection and shutting down their borders between other friendly nations and states shows that sovereignty must be understood on the local level.

The coronavirus clearly demonstrated that it was locality, regionalism and statehood that was the issue despite the fact many political scientists and international relations expert has long suggested that it is the world system that dominated nationhood.

As well as lockdown, the ability to take political and policy decisions over the nations, states have the control over multitude of national public institutions as well as the security apparatuses like the police, army and different instruments of state. With all these at its disposal it has been able to impose lockdown procedures and curfews and control how these are to be instituted with geographical regions under its sovereignty.

Under the present Covid-19 conditions the state has been able to demonstrate that it has the top hand versus capitalism, private enterprise and investment through dictation of economic policy, business practices and by simple regulation working hours and payment of wages and salaries through long lockdown days.

This is because Covid-19 represented a "a dramatic new stage in global capitalism" as Laurie Garrett argues, pointing to the vulnerability of the world's financial and economic system to disruption whilst leading to fundamental change and long-lasting economic effects because of global supply chains brought out by the nature of global manufacturing that surpasses the state[28].

He puts it thus: "Globalization allowed companies to farm out manufacturing all over the world and deliver their products to markets on a just-in-time basis, bypassing the cost of warehousing. Inventories that sat on the shelves for more than a few days were considered market failures. Supply had to be sourced, and shipped on a carefully orchestrated global

[28] https://foreignpolicy.com/author/laurie-garrett/

happen is that its processes will alter across the board including renationalization of economic process, it would be a different kind of commerce and there will be more dependence on digitalization with new digital practices online.

But Zurn opens up a new whole debate between international relations (i.e. the world and nation-states). Modern political theorists in Europe and America have been quick to jump on the coronavirus bandwagon and explore ideas and beliefs, practice and theory.

Professor Stephen M. Walt of Harvard University says the global pandemic will "strengthen the state and reinforce nationalism". This is a point that quickly happened when states, the world-over, started adopting emergency lockdown measures to manage the crisis. Walt adds many governments will be unwilling to "relinquish these new powers when the crisis is over". This is because of their newly-found strength and the ability of the state to dictate[24].

On the point of globalization and on a more controversial path he adds COVID-19 will create a world that is less open, less prosperous, and less free…and "the combination of a deadly virus, inadequate planning, and incompetent leadership has placed humanity on a new and worrisome path.

Nevertheless, it is the dominance of the nation-state that we are talking about– the state sovereignty against internationalism, worldism, interdependence and/or mutual cooperation between states which was lacking as the virus got underway and started its grueling attack in countries like Italy, France and Britain when everyone started to take a more parochial/regionalist view.

Despite European bloc pan-nationhood for example, when Italy needed health system support it had to turn to countries like Russia[25], China[26] and Turkey[27] who offered gladly. This in turn, speaks volumes about the

[24] https://foreignpolicy.com/author/stephen-m-walt/

[25] https://www.aa.com.tr/en/health/russia-sends-medical-aid-to-us-to-help-fight-covid-19/1788290

[26] https://news.cgtn.com/news/2020-03-19/France-thanks-China-for-providing-medical-aid-amid-COVID-19-OZIO8edE6Q/index.html

[27] https://www.aa.com.tr/en/latest-on-coronavirus-outbreak/turkey-sent-aid-to-at-least-57-countries-to-fight-virus/1820195

today than it has ever been, our notions of whether this is good or bad has been altered by Covid-19[19].

For one thing, it is the "global village" with its appendages of communications, transport and connectivity that is being blamed for spreading the virus not least of all, via, air travel, sea travel and cruise liners that have carried Covid-19 from one geographical area to another.

From the notion of the "global village" came the idea of globalization[20], a concept that gained wider currency from the 1990s to describe a "one-world" characterized by interdependence, connectivity, economic diversification and distribution of resources along north-south countries and rise of the Asian tigers in the late 1990s with China, Korea, Singapore, Malaysia and Taiwan taking the reign of industrialization and economic development[21].

A globalized world didn't however necessarily mean a more equal one with stark divisions between developed countries and less developed ones and between rich and poor but the term gained favored currency up till now where academics like Robin Niblett who said recently "the coronavirus pandemic could be the straw that breaks the camel's back of economic globalization" and that "beneficial globalization" is unlikely to return and that "it will then take enormous self-discipline for political leaders to sustain international cooperation[22].

In a dramatic tone as well, German social scientist Michael Zurn says it is clear Covid-19 is going to alter the notion of globalization where it will no longer mean what it used to as implies in his article in which he asks about the death of globalization and by implication, the return of the nation-state[23].

He says despite the virus pandemic spreading the globe-over, it is "very premature" to talk about the end of globalization but what in fact will

[19] http://imaginations.glendon.yorku.ca/?p=10198

[20] https://www.piie.com/microsites/globalization/what-is-globalization; https://www.globalization101.org/what-is-globalization/

[21] https://www.e-ir.info/2014/10/16/the-asian-tigers-from-independence-to-industrialisation/

[22] https://foreignpolicy.com/author/robin-niblett/

[23] https://www.theglobalist.com/globalization-coronavirus-pandemic-deglobalization-society-digitalization-commerce/

were New York, California, New Jersey and Massachusetts with additional cities like Seattle, Los Angeles and New Orleans[15]. Still later Covid-19 began to hit what is described as rural America in places like Georgia, Des Moines, Iowa and Amarillo[16].

With lockdown, came economic slumps and recessions as the first quarter of 2020 registering a 4.8% loss, the most significant economic decline since the 2008/09 when the US economy shrank by 8.4% in the same quarter[17].

China

China is seen today as the source country of this global pandemic. Although there is today much debate on the date of the crisis in spite of January 2020, it is agreed that the virus came from the city of Wuhan city. But it is here in the city of Wuhan that the deaths initially started but the disease soon spread to different corners of the globe in Asia, to Iran, the Middle East and onward to European countries which took the major brunt and on to the United States[18].

World Politics, Globalization, and Nation-State debate

Covid-19 has re-introduced new theories and rekindled debates about how we see the world. The deadly disease has reordered new trends and forced many to look at old theories and new perspectives with concepts about how we see the globe that has come under attack not through space aliens, nuclear war, huge icebergs and weather changes but by a mere virus that can't be seen by the naked eye.

Today, and because of the virus, new concepts are replacing what are seen as outdated ones. While it is true the notion of a "global village" coined by Marshall McLuhan, a Canadian Sociologist in late 1960s to describe the world brought closer by communications and transport, a term that is truer

[15] https://www.nytimes.com/interactive/2020/us/coronavirus-us-cases.html

[16] https://www.usnews.com/news/health-news/articles/2020-05-12/covid-19-now-reaching-into-rural-america

[17] https://www.ft.com/content/06493320-083a-4a7d-94cc-8db581f9ed03

[18] https://www.aljazeera.com/news/2020/01/timeline-china-coronavirus-spread-200126061554884.html

growth[9]. Economists say this is the worst economic depression in the last 90 years, even harder than the great Depression of the early 1930s[10].

What has happened to the global economy is only the tip of the iceberg with stocks and shares in limbo, blue chips shares – the so-called best industrial shares – at an all town low as price collapse of major resource raw material across the globe manifest itself in different sectors[11]. Evidence of this is the international oil markets where the prices for different grade oils took a steep dive from $68 per barrel at the beginning of the year to $53 per barrel and to around $20 at the end of April 2020[12] and then to $39.62 by the end of June 2020.

The fact that there had been too much oil on the markets which had become "unsalable" as the result of the coronavirus when the world demand shrank by one-third speaks volumes of an industry that has suffered much in the last few months. A tattered oil industry persists with oil futures took a tumble for the first time in decades to below-zero triggering a psychological shock of what is going to happen next[13].

The US

Just like European countries that registered unprecedented daily Covid-19 deaths, especially in Italy whose government took grueling lockdown measures followed by Spain, France and the UK, the United States was also obliged to shut-down its cities, industries and economic sectors.

By late of June 2020 the number of Covid-19 cases registered in America struck over the 1 million marks with over 125,000 deaths and with a loss of life larger than the imagined earlier [14]. Among the worst affected

[9] http://pubdocs.worldbank.org/en/308981560187921635/211398-Ch01.pdf
[10] https://www.bbc.com/news/business-52236936
[11] https://www.theglobeandmail.com/investing/investment-ideas/article-how-the-global-financial-system-almost-collapsed-in-march-the/
[12] https://www.nytimes.com/2020/04/20/business/oil-prices.html; https://www.cnbc.com/2020/03/08/oil-plummets-30percent-as-opec-deal-failure-sparks-price-war-fears.html; https://www.theguardian.com/world/2020/apr/20/oil-prices-sink-to-20-year-low-as-un-sounds-alarm-on-to-covid-19-relief-fund
[13] https://www.spglobal.com/platts/en/market-insights/latest-news/oil/030420-global-oil-demand-set-to-decline-in-2020-as-covid-19-spreads-analysts
[14] https://coronavirus.jhu.edu/map.html

economic sectors were international airlines that very soon became grounded because there was no demand for air travel and these have suffered major losses both in revenues and profits with losses in ticket sales estimated at $84 billion with the figure set to shoot up if the coronavirus is not contained[3].

All major airlines and small ones that dominated the air corridors of the skies as a crucial form of transport just stopped operating because air travel was seen as the major source of Covid-19 virus' carriers and because suddenly another important economic sector that of tourism came to a standstill[4]. The devastation of this sector is starker when it is considered that tourism has a "knock-on" effect on say hotels, catering industry and local and regional on-the-ground transport. The World Tourism Organization predicts that global tourism will fall by 20% to 30% in 2020 with losses between $300 and $450 billion in international tourism receipts[5].

This is just the immediate effect of global lockdown. Another is of course, major manufacturing industries with vast bankruptcies and mass job losses across the world with virtually every economic sector experiencing financial constraints and lack of liquidity. The International Labour Organization said that an additional 25 million jobs would be lost because of Covid-19 and that this is in addition to the global unemployment that stands at 190 million[6]. These have persisted as most governments, except for a few like Sweden[7], took lockdown and curfew measures of social distancing to prevent human interaction to keep the virus at bay[8].

Whilst it's difficult to produce accurate figures because it depends on how long the pandemic persists– with some projecting that it will go into 2021 and even 2022, the World Bank already paints a grim picture with the world economic outlook standing at minus three percent

[3] Coronavirus: Airlines set for 'worst' year on record, BBC,9/6/2020 accessed 27/6/2020, https://www.bbc.com/news/business-52983756

[4] https://www.nationalgeographic.com/science/2020/01/how-coronavirus-spreads-on-a-plane/

[5] https://www.unwto.org/news/international-tourism-arrivals-could-fall-in-2020

[6] https://news.un.org/en/story/2020/04/1061322

[7] https://qz.com/1842183/sweden-is-taking-a-very-different-approach-to-covid-19/

[8] https://www.hopkinsmedicine.org/health/conditions-and-diseases/coronavirus/coronavirus-social-distancing-and-self-quarantine

Covid-19, The Nation- State and World Politics

By Marwan Asmar

Ghost towns, deserted cities, empty streets and vacant neighborhoods with lockdowns and curfews. This is the world in 2020. Everyone and every country are under lock and key from China, India, Iran, Kuwait, Jordan, Israel, Italy, France, Spain and across to Britain, over the Atlantic and into the United States and down into South America like Brazil, Chile and Colombia where the killer virus is biting hard. This not to say anything about Africa where the virus is also expected to spiral as a "ticking time-bomb"[1]. It's estimated around 190 countries have been infected by a bug you can't see under the microscope.

This is not a fantasy movie that Hollywood has produced with many film variations over the last two decades. It's for real with people in their hundreds of 1000s by what is tantamount to an infection, not your common cold, nor influenza but a virus that damages your lungs till there is no oxygen or air to breathe.

Covid-19 is the latest deadly disease as the world grapples with it but little success. While a vaccine and treatment will eventually be found, Covid-19 pertains to the SARS that began in China and found its way in 250 other countries.

But SARS is minuscule compared to Covid-19, whose spread-potency has proved and is proving, very fast and, in some cases, fatal. In just four months - from late December 2019 till late of June 2020, Covid-19 spread throughout the world with mind-boggling numbers with over 10 million infected till June 2020 and almost half million deaths as documented by Johns Hopkins University with the numbers growing by the day[2]. This is despite the fact that many countries have said the death rates have reached their peaks and are slowing down.

Economic Devastation

Human lockdowns also came to mean economic lockdowns with all businesses in the world coming to a virtual standstill. Initially, worst

[1] https://www.sciencemag.org/news/2020/03/ticking-time-bomb-scientists-worry-about-coronavirus-spread-africa

[2] https://coronavirus.jhu.edu/map.html

English Section

The article also looks at the power of the state and how it used its legislative arms and security apparatuses to enforce the lockdowns and stop people from public movement through different laws, regulations, and procedures. The state found itself it had much greater legitimate power than it previously sought to exercise applying itself in all sectors of social and economic life.

The virus also– and which the article discusses– rekindles the debate existing between political theorists and international relations experts who long attempted to build a dynamism between the state as an entity and world politics and the relations between the two. The view that the state was defunct in place of globalization was clearly no longer the case.

Thus, factual and theoretical frameworks were used in discussion with inputs provided by different experts. The virus pandemic is likely to continue to generate debate about heath becoming a central economic and political issue on a worldwide scale.

issue becomes related to reconciling different interests or entering a blatant war. Here it becomes important to approach countries' behavior and classify it according to supporting or undermining the legitimate government. In this context, reference can be made to countries seeking to build legitimacy that allows them to intervene, battles around Sirt – Aljafra and the inability of Libyan parties to acquire authority may contribute to weakening the role of neighboring countries because of the intense intervention of major powers and the vague horizons of the political solution.

Bibliography

Epidemics and Economics

- *Arabic References*
- *English References*
- *New Released*

Saeed Al Lahham

English Section

Report

Covid-19: The Nation- State and World Politics

Marwan Asmar

This article analyzes the relationship between the deadly Covid-19 disease, the state, and international relations. First, it looks into the magnitude of the coronavirus pandemic on the global level, providing background information on the development of the disease from one geographical area to the next and how it literally spread from East to West, and the northern and southern hemispheres whilst engulfing the globe.

A picture of economic devastation is also drawn with the disease-causing global lockdowns and stand-stills with virtually every single economic sector going into depression. Tourism, international transport, aviation, oil and energy, stock markets, manufacturing industry, were particularly hit. The world went from various degrees of prosperity to sudden slumps and recession as it stopped operating with inevitable dislocations in production.

economy. The initiative comprises several ways, such as the land Silk Road, Maritime Silk Road, and recently the Polar Silk Road. The northern Maritime Road consists of three corridors, the northwest, the Southwest – extending along the borders with Russia until the Norwegian coast – and the one in the international waters.

The report also refers to the mechanisms taken by China to boost the political and economic ties with the Arabs through regional cooperation forums, as well as the preliminary impacts of the Covid-19 crisis on such economic relations.

It is concluded that Beijing's employment of the Health Silk Road through the Belt and Road Initiative to boost its international status depends on two significant factors. The first is its ability to overcome its internal economic issues, resulting from the coronavirus crisis, and then occupy an important place in the world order. The second is the size of the medical supplies granted to the Arab countries. Therefore, the political and strategic repercussions of the new crunch will be a vital point, which would leave deep structural impacts on the world order, in general, and the type of Arab-Chinese relations, in particular.

Strategic Developments in the Libyan Conflict with its Regional Repercussions

Khairi Omar

Since the beginning of April, 2020, Libya witnessed rapid developments, after which clashes moved from the Tripoli suburbs to the central region, Seirt and Aljafra, causing the defeat of Haftar's forces and their retreat to the Libyan west. This is an important change in the armed struggle, because it gives the legitimate coalition government an outlet from the successive pressures that were accompanied by anxiety about the fall of the capital Tripoli. Haftar's defeat in the Libyan west led to domestic and foreign political changes and shifts in the position of countries supporting the coalition government, which enjoys international legitimacy. In this analysis we try to explain the impact of these transformations in Libya on the position of regional countries, especially neighboring countries, such as Algeria and Egypt, in addition to regional initiatives and the Turkish role.

The analysis concludes that the increased number of international players in Libya adds to the intensity of international competition, especially in regards to increased restrictions on regional parties, therefore, the main

any relative agreements, which weakens the Palestinian authority and limits its role to a civil local administration for certain parts of the West Bank. On the Jordanian level, the annexation is a blow to the Jordanian policy towards the Palestinian Issue. This step violates the Jordanian – Israeli peace treaty and threatens Jordan's higher interests; Jordan considers the annexation of the Jordan Valley as a security and strategic threat.

On the Israeli level, the Israeli prime minister, sees the annexation as a historical expansionary opportunity for Israel and to drag the Palestinians into more concessions by putting new basis and conditions to resume future negotiations with the Palestinians. Annexation has negative impact on Israel, for it weakens Israel's international position, highlights it as an "Apartheid" regime, threatens peace treaties and weakens regional peace.

The report comes to a number of indications summed up by the annexation polices for Palestinian territory in the American "Peace Plan"; these include, Israel is moving on with its old colonial Zionist project in the region; it seeks to unilaterally liquidate the Palestinian issue; the majority of Israeli political spectrum favors extremist right wing policies causing the Israeli society to move towards the extreme right, which threatens the Arab national security and that of other countries. The Israeli rapprochement with certain Arab regimes and calls for normalization during past years didn't push Israel towards peace, but rather towards more extremist policies.

Future of Arab-Chinese Ties in Light of the Belt and Road Initiative

Samar Ibrahim Mohammad

A strategic shift is taking place in the Chinese foreign policy, which is intended to set Beijing's policy in the next 30 years to make it the closest to lead the world in the 21st century. Therefore, China is attempting to enhance investments and boost economic ties with all the world countries, especially those with geo-strategic significance, in a bid to secure its increasing economic requirements of energy and cope with its own growing economy. It launched the Belt and Road Initiative in 2013, which constitutes its geo-political aspiration to enhance its One Belt, One Road policy. It is aimed at reviving the old trade Silk Route, which connected China to Central Asia, the Middle East and Europe.

Beijing managed to forge special corridors and roads to leverage its role at the regional and international levels, as it is no longer merely about

threat level, at which most of the lockdown on movement, business and services were lifted.

On 17 March, the Defence Law no. 13 of 1992 was enforced based on a royal decree. It was aimed at confronting, within the least necessary limits, the health, administrative and economic impacts of the pandemic. Then, it lead to the issue of 12 defence orders, which empowered the government to disrupt, amend and create a set of regulatory acts for preventive, economic and administrative procedures. The target was to strike a balance between social distancing, which confines the virus through strict measures in business and movement, on the one hand, and easing such measures to safeguard the basic rights of the middle and low classes in employment, education, health and nourishment, on the other.

Reports and Articles

Israeli Annexation of Large Quantities of Land in the West Bank and Jerusalem – The Jordan Valley and Settlements – Events, Connotations and Reflections

Saeed Allaham

The announcement of the Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu of his plan to annex the Jordan Valley and settlements in the West Bank in coordination with the US administration is a continuation of Israeli efforts to annex Palestinians lands which it occupied in 1967, affirming its sovereignty over these lands and declaring them part of Israel.

It also comes in harmony with the US "Peace Plan", which was declared by Trump in January, 29, 2020, and which proposes the annexation of 30 percent of the occupied West Bank to Israeli sovereignty. Israel is preparing new maps to include lands it intends to annex to become an integral part of the (State of Israel), jointly with the Americans. Annexation is expected to include 30 – 45 percent of West Bank territory during this stage, which will have major repercussions on the Palestinian Issue and the Arab-Israeli conflict.

This report discusses the impact of annexing large parts of the West Bank on the Israeli, Jordanian and Palestinian levels. On the Palestinian level, the annexation project misses the opportunity of establishing a viable contiguous Palestinian state; it also ends the course of Oslo negotiations or

spend on programs and arrangements to confront the crisis in its various health, social and economic dimensions. It recommends approving a unified strategy to confront this epidemic based on achieving a balance between the individual measures of Arab countries with their capabilities and the collective Arab level. The cooperation is to be under the coordination of the Arab League and the Council of Arab Health Ministers, which allows the grouping of forces, their gathering, and the utilization of the available Arab capabilities.

The creation of Arab banking blocs to finance economic operations and many joint mechanisms and bodies supported by governments are part of the suggested project features. It also includes the establishment of an "Arab Scientific Research Fund." Furthermore, it supports the establishment of a special fund for "advanced technology education," and the establishment of a "bank of the poor" to oversee poverty reduction in the Arab world. These mechanisms are supposed to provide financial and medical support for Arab countries who are not able to confront the crisis and address its repercussions individually.

In its conclusion, the report recommends the speedy decision-making at the League of Arab States at the delegate level to adopt this initiative. It suggests holding an expanded Arab conference, even if it is virtually, from health, economic, social, and technology experts to discuss and develop these perceptions and transform them into action plans. It calls on the Jordanian government to adopt this project as it has achieved notable successes in the face of this crisis.

Chronology: Coronavirus Crisis & Jordanian Government Procedures

Omar Al-Jabali

In light of the developments of the Covid-19 outbreak, world governments rushed to take preventive decisions and procedures to reduce the health and economic effects of the virus. Such actions varied in terms of magnitude, duration and public reaction from one country to another, leading to different outcomes and containment of the pandemic.

The present report covers the period 14 March 2020-18 June 2020. It lists the decisions and procedures taken by the Jordanian government since the first cases were announced early March until reaching the intermediate

rapidly containing the crisis with limited implications in a short period (3-6 months). The second is the adaptation and coexistence with the crisis repercussions for an extended period (6 Months to a year or a year and a half). The third scenario is the chaos and the outbreak of the crisis with the pandemic to develop broadly with failure to contain its repercussions.

The report concludes that the second scenario (adaptation and coexistence) seems to be the most likely and realistic to happen. The report pins that this scenario is flexible and may evolve towards the third scenario. If the Arab states fail to contain the repercussions of the crisis through real cooperation, solidarity, and effective interdependence, the situation could develop to other possibilities.

The report examines several Arab options to confront the crisis. It recommends considering the health and medical field to be placed at the top of priorities for facing the crisis. It requires proactive and strict measures and transferring part of the state budgets to serve the health field. In the political and security area, the report recommends adopting transparency and openness to people to ensure the achievement of national consensus in facing the crisis. Such a policy would enhance citizens' cooperation in implementing strict decisions that limit people's freedoms. In the economic and financial field, the report offers the possibility of benefiting from financial contributions by individuals, companies, and organizations of civil society and the establishment of funds in exchange for reducing dependence on borrowing from the IMF. It confirms the need for harmonization of medical priorities and economic plans to stabilize the economy. It recommends protecting the poor through effective financial resources management to preempt any possible security unrest.

The team believes that the crisis of the spread of the Corona epidemic is mobile, as it carries fundamental and sudden changes. It poses a threat to the status quo, a threat to the survival and stability of countries, and the possibility of losing control over its results.

The report presents the features of a joint Arab project to undertake cooperation to confront the crisis and its consequences. It includes the rationale for the project and its foundations, the strategy for confrontation, and activating the role of the private sector, and several mechanisms to achieve it.

Among the most important of these mechanisms is the activation of the Council of Arab Health Ministers, the establishment of a joint Arab fund to

important of which are: Companies incur substantial losses in market capital, amounting to about $ 420 billion during the period between December 2019 to mid-March 2020. They anticipate the fall of food security caused by increasing poverty rates. It might raise the needy people of 1.9 million who suffer from undernutrition.

The reports expect a loss of 5 million jobs, an increase in unemployment rates by 2%. They anticipate the possibility of the Arab region to lose $ 42 billion at least from its GDP in 2020.

As for the political dimension, the report sheds light on the internal governance policies adopted globally and regionally. The engagement of these countries varied with the crisis came depending on the different political environment prevailing in each state. On the other hand, some Arab regimes viewed the crisis as an opportunity to achieve field gains or develop cases that serve their interests in some hot files in the region, which is what appeared in the Yemeni and Libyan problems, and to some extent in the Syrian issue. However, it is still possible to exploit this pandemic and develop one or more initiatives to stop wars despite the persistent political differences between the parties. Internally, many readings indicate the possibility of increased social effects that anticipate chaos and the high rate of violence and crime due to poverty, hunger, and class conflicts.

In the geostrategic dimension, international possibilities and repercussions remain open to many options.

The report didn't notice significant activities indicating a specific direction except for some American naval moves and maneuvers towards Venezuela or with NATO countries. On the other hand, no activity attracted attention on the part of China or Russia. The leaders are still satisfied with the media crossfire, as the world stands before two options. Firstly, to exploit this pandemic to develop the international system towards cooperation, prosperity, and transfer of interests. Secondly, to use it to restore command and control, even by force.

At the regional level, it is not expected to have significant impacts on hot issues except for what the economic repercussions might cause on the nature of the geostrategic situation as it might change some of the power balance in the region.

The report presents three possible scenarios for the Coronavirus crisis in terms of its repercussions in the Arab world. The first is the scenario of

Europe became the main focus of its spread. The United States of America became the first in numbers of deaths and infected people. Isolation and social distancing were the primary strategies recommended by the World Health Organization and followed by states.

The governments were confused by the rapid and unexpected expansion of this pandemic. It forced them to use new tools other than what their armies and institutions have entrusted in the wars and previous crises. While the severity of the measures to combat the pandemic varied from one country to another, the various regional and international organizations did not show real cooperation in facing this epidemic. They instead showed the selfish behavior, self-sufficiency, and border closures. Such a phenomenon has been demonstrated by both the Organization of Islamic Cooperation and the Arab League as they did not play a significant leadership role in facing the pandemic. They were considering the weak economic and health cooperation between their members except for sum bilateral coordination.

Closing borders to traffic, especially air transport, have led to many global economic imbalances mainly represented by significant disruptions in production, disruption of global supply chains, and declining global demand for production of all commodities, especially industrial manufactures. These economic imbalances resulted in worldwide consequences, including a sizeable economic contraction and a sharp decline in economic growth rates in most countries of the world. It also caused a significant rise in unemployment rates and a sharp fall in tax revenue in most of the world, accompanied by a substantial increase in government spending to address the repercussions of the economic and social crisis. Such policies would lead to higher deficits in the budgets of many countries, and a significant rise in public debt.

The report expects that the economic and social repercussions in the Arab world would be more severe than in other developed countries. Such grave consequences are referred to the economic structural imbalances, and the large volume of internal and external debts compared to the GDP in Arab states. The impact of the crisis was more significant in countries whose economy is heavily dependent on the tourism and oil sectors, as these two sectors were among the areas most affected.

The report summarized the economic and social repercussions in the Arab world at different levels as anticipated by the International Monetary Fund, ESCWA, and the International Labor Organization. The most

with regard to reconciliation and unity as something unacceptable. The crisis is becoming more and more complex in different aspects, weather at the level of the Palestinian leadership or citizens. It is supposed to be a motive for revival and preference of higher interests at the expense of small benefits. All the Palestinian factions should be part of decision-making on the ground and in politics.

As for the repercussions of the issue to the Arabs, Zaki is not happy with the Arab World conditions, because Israel intervenes in its details. When Palestine was targeted, all the Arabs became in danger. However, some people still think that it's only about the Palestinians, and they do not realize that if Palestine is gone, then Mecca – and any Arab capital – may be next. It is time to work for a joint future but not for each country by itself. According to Zaki, we tend to forget that "divided we fall."

At the international level, Zaki argues that the international stance depends on the status of the Palestinians. That is, if they counter the Israeli arrogance and overcome the miserable Arab states' position with no gaps, the whole world will stand with the Palestinians.

As for the deal of the century, if all the Arabs, the US and the entire world agree, it will never pass. The Palestinian people are pioneers of resistance for their country, according to Zaki.

File Issue: The Corona Crisis and the Arab World

The Coronavirus Crisis: the Repercussions on the Arab World and Confrontation Strategy

Arab Crises Team

The Corona Virus (Covid-19) pandemic crisis swept the world rapidly and imposed itself as the central crisis of this century at political, social, and economic levels. Therefore, the Arab Crises Team-ACT decided to be devoted to this research. The report here describes the characterization of the crisis and its environment (international, regional, and Arab), and its different implications. The report discusses the social, political, and geostrategic aspects of the crisis in the Arab world. It also presents its scenarios, its expected repercussions on the Arab world, and the Arab options to confront and contain this crisis. The report provides, in the end, the features of a joint Arab project to face the crisis and its repercussions.

The pandemic spread from Wuhan in China to the whole world in a short period. It affected different segments of societies and states. Later

While in Lebanon and Iraq represented a challenge to the consensual pattern of sectarian policies, trying to override this structure which proved its failure in light of the current elite in classifying polices that leads to wise ruling or development in ruling patterns which will lead to social or economic advancement.

In similarity to the Arab Spring experience, the study concluded that people movements in Algeria and Sudan weren't able to set up their own organizations. These movements had two characteristics, weak organizational contents and weak political and intellectual context which lessen their political development or building special authority networks.

In its second part, the study concluded the necessity of dismantling sectarian statements which targets the mobilization of the people against the other sect to be able to control and manipulate the masses, by developing an a discourse based on the national interest and springs from its ability to rise above sectarianism while guaranteeing religious and sectarian freedom.

The study confirmed that Arab People's movements, whether in the Lebanese, Iraqi or the Algerian Sudanese cases, and former experiences in the first wave of the Arab Spring in Egypt, Tunisia, Syria and Yemen, will witness ups and downs and doesn't expect decisive success in any of these experiences, given the complicated problems related to the structure of the state, its economy and job creation, in addition to sectarian, ethnic and religious problems, as well as the pressure of regional powers the reject change and sponsors traditionalism. But it is certain that the intellectual and political development is ongoing throughout the Arab World and produces advanced records that refines experiences and benefits from old ones.

Issue's Interview: Third Episode: With Mr. Abbas Zaki

The Direction of the Palestinian Cause Crisis: Particular Political, Intellectual Dialogues

In this detailed dialogue around the Palestinian cause, developments, and policies of the main Palestinian powers as well as the repercussions to the future during the next two years, Abbas Zaki - a member of Fatah's central committee – believes that it is all about the absence of will. The major issue is unity. What is happening to the Palestinians is a miniature of what is going on in the Arab landscape of conflict on borders and unnecessary engagements, which are watched by an enemy, who aspires to more than Palestine. Mr Zaki also looks at the situation of the Palestinians

The Arab governments ought to adopt a new policy based on allowing the public role to be launched in the boycott campaigns against Israel, forming a unified national body in every Arab country to carry out political and civic activities. Also, providing political and legal cover for the struggle of the Palestinian people and their resistance under the comprehensive confrontation option. Finally, contributing to unite Palestinian factions under one leadership to lead their struggle against Israeli occupation. They are to back Palestinian goals to ending the Israeli occupation as well to establish the full sovereign Palestinian state with Jerusalem city as it's capital.

Research & Studies

The Transformations in the Arab People's Movements 2018-2019: Features, Indications, Future and Reflections

Khairi Omar

Mohammad Alzawawi

With the end of 2018, attempts were made to restore political movements in Arab countries, after it witnessed recession throughout the year. The People's movement started in Sudan in December 2018. Other countries followed, with Algeria starting in February 2019, Iraq in October, 2019, Lebanon in October, 2019, which raises the debate about the return of another wave of democratic shift in the Arab region, and are these an extension of the first people's movement in 2010, which started in Tunisia. Current events in Lebanon, Iraq, Sudan and Lebanon reveal a development in activists, their demands and their realization of the authorities' maneuvers and demonstrators' tactics.

This study seeks to analyze the features of the people's movements in Algeria and Sudan in the first part, and Iraq and Lebanon in the second in an attempt to approach the characteristics of these movements, foresee their paths and their efficiency in political transition. Political movements in Algeria and Sudan witnessed similar demands and populist nature that sought to stop the extension of power and calling for the president to step down and not run for another period. It then changed to reform and revolutionary demands without the participation of the ruling political elite. Slogans calling for the liquidation or the overthrowing of the former regime appeared to reflect the deep gap between authority and protestors.

Editorial

The Required Arab Role to Confront Israel's Decision to Annex the Palestinian Territories

Editor

Israel is applying its "deal of the century" part unilaterally, which was announced in January 2020 by US president Dolad Trump. It is annexing the Palestinian territories to its sovereignty by force. Israel seeks to blockade and surround Palestinian homes and communities in the West Bank and dismember them completely. Israel aims to control internal movement between Palestinian citizens as well by the outside world, including the communication with Jordan, which is considered the West Bank's natural lung.

This move carries internal displacement risks in the West Bank and Jordan, moreover ending the political negotiations and even provoking the signed agreements and treaties with the Palestinians and Jordanians. Accordingly, this step by Israel, if implied, is considered a dramatic strategic development and change. It includes several dimensions for the benefit of the extreme current in Israel by transferring Arab-Israeli relations to a new reality in which Israel is superior in the region as well to end the Palestinian cause from Arab and international agenda.

The international and regional reactions have only come loud and dismissive of this Israeli decision. However, it has not yet turned into programs of action that deters Israel. They still do not agree with a single strategy even though some of them adhere to diplomacy and negotiation as the only path that will end by adaptation with the Israeli acquisition. Other Arab and Palestinian parties are considering the comprehensive confrontation against emerging Israeli policy as a substantial means to deter Israel from applying this decision.

The full analysis signifies that such an option is capable of restraining Israel and putting an end to its provocation policy against Palestinians and their land. The choice of comprehensive confrontation includes legal, diplomatic, media, intellectual, and public and official actions as well as the encounter of Israeli army and settlers in Palestine with the available means. The role of the Arab world is required to support this option by adopting the Jordanian and Palestinian position that rejects the Israeli plan, moreover, to assist at the economic and political level withstand the expected risks. Also, to exert pressure on the United States, which unfortunately backs the Israeli plan.

English Abstracts

159	*Future of Arab-Chinese Ties in Light of the Belt and Road Initiative* ***Samar Ibrahim Mohammad***
171	*Strategic Developments in the Libyan Conflict with its Regional Repercussions* ***Khairi Omar***
181 183 191	***Bibliography*** ***Epidemics and Economics*** - *Arabic References* - *English References* - *New Released* ***Saeed Al Lahham***
195	**Arabic Abstracts (for English Section)**
199	***English Section*** **Report** *Covid-19: The Nation- State and World Politics* ***Marwan Asmar***
--	**English Abstracts (for Arabic Section)**

Contents

page	
7	***Editorial*** *The Required Arab Role to Confront Israel's Decision to Annex the Palestinian Territories* ***Editor***
13	***Research & Studies*** *The Transformations in the Arab People's Movements 2018-2019* ***Khairi Omar*** ***Mohammad Alzawawi***
61	***Issue's Interview: Third Episode: With Mr. Abbas Zaki*** *The Direction of the Palestinian Cause Crisis: Particular Political, Intellectual Dialogues*
83	***File Issue: The Corona Crisis and the Arab World*** *The Coronavirus Crisis: the repercussions on the Arab World and Confrontation Strategy* ***Arab Crises Team***
97	*Chronology: Coronavirus Crisis & Jordanian Government Procedures* ***Omar Al-Jabali***
143	***Reports and Articles*** *Israeli Annexation of Large Quantities of Land in the West Bank and Jerusalem – The Jordan Valley and Settlements – Events, Connotations and Reflections* ***Saeed Al Lahham***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman– Summer 2020

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo, mesj@mesc.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Bayan Al Omari

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***

Ali Mahafza ***Ebrahim Abu Arqoub***

Mohammad Abu Hammour

Volume 24 **No. 92** **Summer 2020**